49
2017
الربع الأول

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 49 / 2017
Economic Monitor Issue 49/2017

المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: د. شاكر صرصور)
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (المنسق: د. بشار ابو زعرور)

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بنك فلسطين BANK OF PALESTINE

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2016				2017 [2]
						الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,766.2	4,799.8	4,833.5	4,867.4	4,901.2
الضفة الغربية	2,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,908.0	2,926.3	2,944.5	2,962.9	2,981.2
قطاع غزة	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,858.2	1,873.5	1,888.9	1,904.5	1,920.0
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	974.0	975.0	970.9	1,002.0	999.1
نسبة المشاركة (%)	43.4	43.6	45.8	45.8	45.8	45.8	45.7	46.1	45.5	45.8
معدّل البطالة (%)	23	23.4	26.9	25.9	26.9	26.6	26.9	28.4	25.7	27.0
- الضفة الغربية	19	18.6	17.7	17.3	18.2	18	18.3	19.6	16.9	18.8
- قطاع غزة	31	32.6	43.9	41	41.7	41.2	41.7	43.2	40.6	41.1
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج محلي إجمالي	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,397.1	3,275.3	3,355.2	3,439.4	3,327.2	3,455.3
- الإنفاق الخاص	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,765.6	12,353.3	2,984.8	3,082.5	3,170.7	2,961.5	3,083.9
- الإنفاق الحكومي	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.2	780.8	905.7	879.3	964.4	858.0
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,837.7	684.0	715.6	677.8	760.3	758.9
- الصادرات	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,432.4	541.9	631.6	600.1	658.8	639.0
- الواردات (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,602.7	1,716.2	1,980.2	1,888.5	2,017.8	1,884.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,943.5	727.4	739.8	753.0	723.3	745.9
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,744.5	1,765.9	441.0	447.8	442.9	434.2	431.6
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,174.3)	(1,348.6)	(1,288.5)	(1,359.1)	(1,245.5)
ميزان الدخل	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	364.4	404.3	401.3	408.6	470.3
ميزان التحويلات الجارية	1,750.5	1,188.5	1,405.3	1,421.5	2,243.9	532.4	553.3	572.8	585.4	472.4
ميزان الحساب الجاري	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(277.5)	(391.0)	(314.4)	(365.1)	(302.8)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.854	3.611	3.577	3.884	3.84	3.908	3.815	3.806	3.829	3.749
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.436	5.093	5.046	5.483	5.418	5.512	5.381	5.377	5.401	5.292
معدّل التضخم (%)[1]	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	(0.90)	(0.03)	0.32	(0.69)	1.07
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	884.6	993.3	737.6	936.4	913.7
النفقات الجارية	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	862.4	1,151.6	879.4	768.2	849.9
النفقات التطويرية	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	37.1	54.1	45.0	80.2	36.5
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(15.0)	(212.4)	(186.8)	88.0	27.4
إجمالي المنح والمساعدات	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	179.8	203.5	168.8	214.3	208.6
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	164.8	(8.9)	(18.0)	302.3	236.0
الدين العام الحكومي	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,527.0	2,530.2	2,553.8	2,483.8	2,514.9
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	10,051.9	11,190.7	11,815.4	12,602.3	14,196.4	13,143.6	13,599.6	14,068.3	14,196.4	15,222.3
حقوق الملكية	1,257.5	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,682.4	1,720.3
ودائع الجمهور	7,484.1	8,303.7	8,934.5	9,654.6	10,604.6	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5
التسهيلات الائتمانية	4,199.3	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1.معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2.أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
  صندوق1: النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني
- **سوق العمل** 4
  صندوق 2: دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين
- **المالية العامة** 9
  صندوق 3: الإنفاق التطويري في فلسطين
- **القطاع المالي المصرفي** 12
  صندوق 4: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ضمان 90% من المودعين و14% من الودائع بشكل كامل
- **القطاع المالي غير المصرفي** 16
- **مؤشرات الاستثمار** 18
  صندوق 5: التكاليف الاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي
- **الأسعار والتضخم** 20
  صندوق 6: فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد
- **التجارة الخارجية** 22
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 23
  منحنى فيلبس: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017** 25

الربع الأول 2017 باختصار

- **الناتـج المحـلي الإجـمالي:** نمـا الناتـج المحـلي بشـكل طفيـف خـلال الربـع الأول مقارنـة بالربـع السـابق (0.1% بالأسـعار الثابتـة) نتيجـة النمـو في قطـاع غـزة مقابـل الركـود في الضفـة. وأدّى هـذا إلى انخفـاض حصّـة الفـرد مـن الناتـج المحـلي بنحـو نصـف نقطـة مئويـة.
- **التشـغيل والبطالـة:** ارتفـع معـدّل البطالـة في فلسـطين بمقـدار 0.3 نقطـة مئويـة، ووصـل إلى 27%، في الربـع الأول مقارنـة مـع الربـع السـابق (19% في الضفـة و22% في القطـاع). كـما وصلـت نسـبة العاملـين في القطـاع الخـاص الذيـن يتلقـون أجـراً شـهرياً أقـل مـن الحـد الأدنى للأجـور (1,450 شـيكل) الى 36.3% (42% بـين الإنـاث و35% بـين الذكـور).
- **الماليـة العامـة:** بلـغ التمويـل الخارجـي لدعـم الموازنـة في الربـع الأول 640 مليـون شـيكل (18% منهـا فقـط مـن الـدول العربيـة)، في حـين بلـغ التمويـل الخارجـي لدعـم الإنفـاق التطويـري 143 مليـون شـيكل. ووصلـت المتأخـرات المترتبـة عـلى الحكومـة الى حـوالي 654 مليـون شـيكل، 43% منهـا متأخـرات تجـاه القطـاع الخـاص.
- **السـيارات:** وصـل عـدد السـيارات الجديـدة والمسـتعملة المسـجلة للمـرة الأولى في الضفـة الغربيـة 10,027 سـيارة في الربـع الأول، 83% منهـا سـيارات مسـتعملة مـن السـوق الخارجيـة ومـن إسرائيـل.
- **التضخـم والأسـعار:** ارتفـع معـدّل التضخـم في فلسـطين بمقدار 1.07% في الربـع الأول مقارنـة بالربـع السـابق. ويعـبر هـذا عـن الانخفـاض في القـوة الشرائيـة لمـن يتلقـون ويصرفـون دخلهـم بعملـة الشـيكل. أمّـا الذيـن يتلقـون رواتبهـم بالدولار والديـنار وينفقـون بالشـيكل فـإنّ القـوة الشرائيـة لدخلهـم شـهدت تراجعـاً بنحـو 3.17%.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي [1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.1% خلال الربع الأول 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 1,999.2 مليون دولار. وتوزع الناتج بين 75% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما بلغ النمو 0.03% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 0.3% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر1، 2017 مع ر1، 2016) فلقد بلغت نسبته 0.7% في فلسطين، بواقع 0.8% في الضفة و0.4% في القطاع (انظر الشكل 1-1).

أدّى الارتفاع الطفيف في الناتج المحلي في الربع الأول، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. كما أدّى تواضع النمو إلى انخفاض في حصّة الفرد من الدخل بمقدار نقطتين مئويتين في الربع الأول 2017 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 1-1).

**جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)**

	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2017
فلسطين	441.0	434.2	431.6
- الضفة الغربية	565.0	558.5	555.2
- قطاع غزة	264.4	258.3	257.0

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

ارتفعت حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بشكل طفيف جداً بلغ 0.05 نقطة مئوية تقريباً بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016. إلّا أنّ مساهمة القطاع انخفضت في الربع الأول 2017 مقارنة بالربع المناظر من العام 2016 بنحو 0.06 نقطة مئوية. وبذلك، ما زال القطاع لا يساهم سوى بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. أمّا بالنسبة للفجوة بين حصّة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 298 دولار في الربع الأول 2017 (انظر الشكل 1-3) إذ شهدت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالربع السابق (2.4 دولار)، وانخفاضاً طفيفاً أيضاً مقارنة بالربع المناظر 2016 (2 دولار). وعلى ذلك، ما زالت حصّة الفرد في قطاع غزة تعادل نحو 46% فقط من حصّة الفرد في الضفة الغربية (انظر الشكل 1-2).

بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 1.2 نقطة مئوية بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016، جاءت بمعظمها من تراجع قطاع الإنشاءات.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

**شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أربعة متناظرة
(أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)**

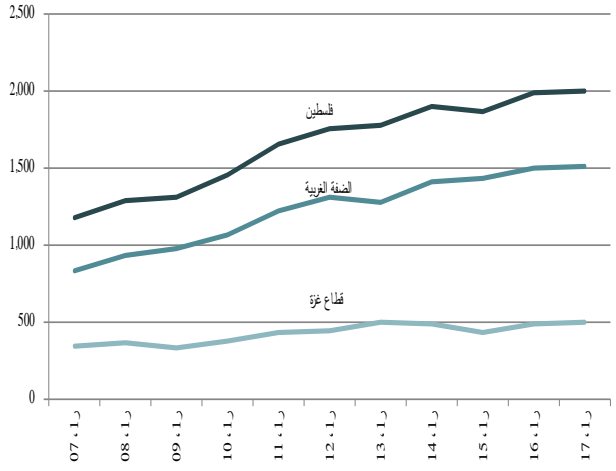

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

**شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفةالغربية*
وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2004 الثابتة)**

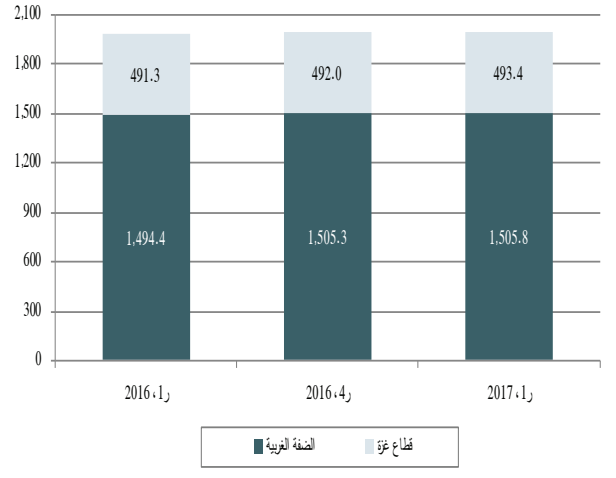

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

**شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين*
حسب المنطقة في أربعة متناظرة (دولار بأسعار 2004 الثابتة)**

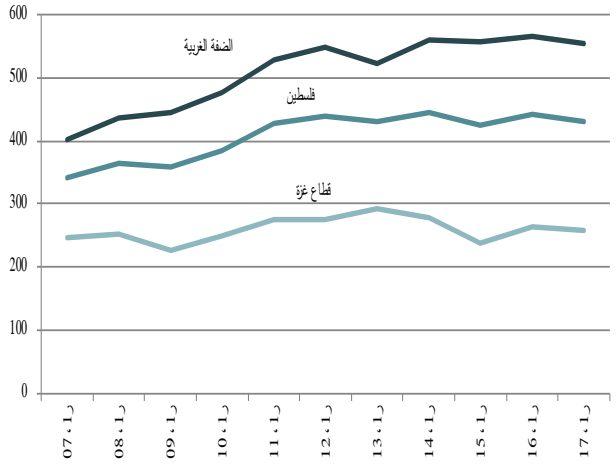

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بالمقابل ارتفعت حصّة قطاع الخدمات بمقدار 0.8 نقطة مئوية، وحصّة قطاعات النقل والمعلومات والمالية بمقدار 0.7 نقطة مئوية، جاء معظمها من الارتفاع في حصّة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (انظر الشكل 1-4).

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2016 والربع الأول 2017 نحو 13.5 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 0.7% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 31.6 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 41.4 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 3.2 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصوّر بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

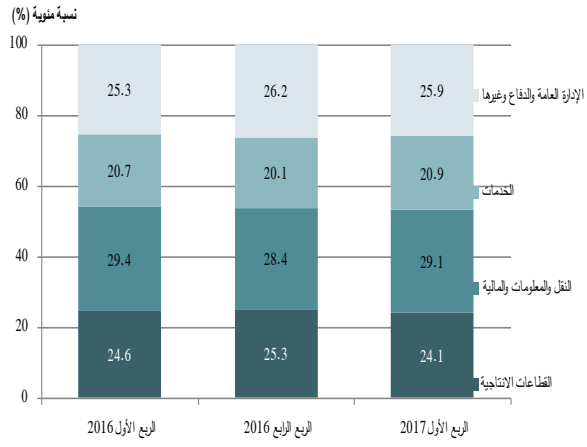

شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

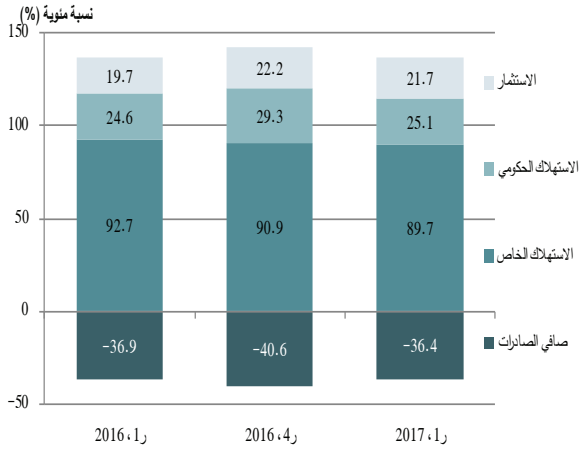

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

صندوق 1: النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني

جاء في دراسة حديثة وضعها الدكتور لويس أبو غطاس، في اطار مشروع الاتحاد الأوروبي لصالح وزارة الاقتصاد الوطني، أنّ معدّل النمو السنوي المركّب في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995 - 2015 بلغ 4.2% (بأسعار الدولار الثابتة).[1] ومعدّل النمو المتوسط طويل الأمد هذا لا يختلف كثيراً عن معدّلات النمو المناظرة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا المجاورة، أو في مجموعة دول الدخل المتوسط الأدنى (Lower Middle-Income) التي تصنف فلسطين ضمنها. إلّا أنّ المؤلف يؤكّد على وجود ثلاث خواص في النمو الفلسطيني تدعو إلى القلق الشديد وتوثّق التباين في نمو الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصاديات:

- أولاً، أنّ الاقتصاد الفلسطيني كان في 1995 في نقطة متدنية للغاية، وعلى ذلك فان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فلسطين الآن، على الرغم من النمو السنوي على المعدل المتوسط 4.2%، يقل بنسبة 34% عن مستواه في الأردن، وهي دولة ذات موارد مشابهة. أمّا عند تعديل الدخل الفردي بمكافئ القوة الشرائية فإنّ مستواه في فلسطين يقل عن نصف مستواه في دول مثل الأردن ومصر وتونس.
- ثانياً، أنّ معدّل النمو طويل الأمد في فلسطين غير كافٍ عند مقارنته مع الزيادة الحادّة في عدد السكان. إذ لم يزد معدّل النمو السنوي المركّب في حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 0.9% بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1995 - 2015. ومعدّل النمو المتواضع هذا انعكس في عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة في قوة العمل الفلسطينية.
- ثالثاً، أنّ معدّلات النمو السنوية خلال الفترة شهدت تذبذباً حاداً، من نمو متسارع في سنة إلى تراجع حاد أيضاً في أخرى. يصوّر الشكل 1 معدّلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بأسعار الدولار الثابتة (2004) وبأسعار الشيكل الثابتة (1996). ويوضّح الشكل ليس فقط التبدل الحاد في المعدّلات السنوية، ولكن أيضاً تباين معدّلات النمو عند القياس بالشيكل وبالدولار بسبب تحوّلات سعر الصرف بينهما. ويلاحظ أنّ معدّل النمو السنوي المركب عند القياس بالشيكل خلال الفترة أقل بقليل عنه عند القياس بالدولار، كما أنّ درجة التذبذب في النمو أعلى عند القياس بالشيكل. ومن المعلوم أنّ الأدبيات الاقتصادية أكّدت وبرهنت تكراراً على أنّ الاقتصاديات التي تعاني من تذبذب النمو تشهد دائماً نمواً طويل الأمد أكثر تدنياً، واستثمارات أقل فعالية بسبب عوامل عدم الثقة وعدم الاستدامة.

الشكل 1: معدّلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بأسعار الدولار الثابتة وأسعار الشيكل الثابتة (1995 - 2015)

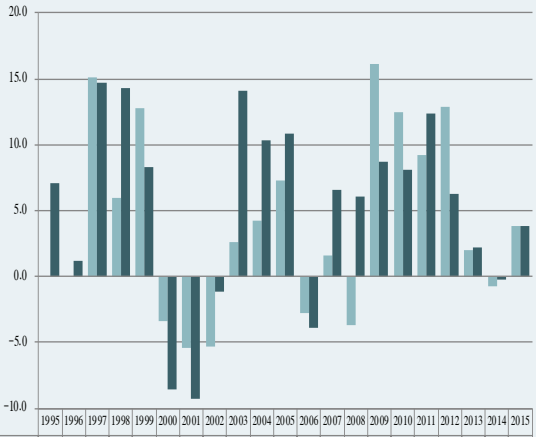

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أسعار ثابتة لسنة 1996 بالشيكل			15.2	5.9	12.8	-3.4	-5.4	-5.3	2.6	4.2	7.3	-2.8	1.6	-3.7	16.1	12.5	9.2	12.8	2.0	-0.8	3.8
أسعار ثابتة لسنة 2004 بالدولار	7.1	1.2	14.7	14.3	8.3	-8.6	-9.3	-1.2	14.1	10.3	10.8	-3.9	6.6	6.1	8.7	8.1	12.4	6.3	2.2	-0.2	3.8

ملاحظة: يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار فقط (الجارية والثابتة). ولقد قام المؤلف بتحويل الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية الى قيمتها بالشيكل باستخدام سعر الصرف بينهما في وسط السنة من كل عام. ثم حول أرقام الشيكل بالأسعار الجارية الى الأسعار الثابتة باستخدام معدّلات التضخم في فلسطين التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني وباعتماد أسعار سنة 1996 كأساس.

1- L. Abughattas (2017) Palestine: Macroeconomic Performance and Development Challenges and Policy. EU-TSP

2- سوق العمل[1]

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 2,989 ألف شخص في الربع الأول 2017. أمّا القوى العاملة، أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل، فلقد بلغت نحو 1,369 ألف. والفارق بين عدد القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس عدد العاطلين عن العمل. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع تطور عدد السكان.

نسبة المشاركة

تُشير الأرقام إلى أنّ نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف باسم نسبة المشاركة) تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة (45.8% في الربع الأول 2017). وهذه النسبة قريبة من النسبة السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلا في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنّها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيرها في الدول المتطورة حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى. ومن بين الأسباب التي تفسر هذا التباين انخفاض مشاركة الاناث في سوق العمل وارتفاع نسبة الأطفال والمراهقين في دول المنطقة مقارنة بالدول المتطورة.

هناك فارق كبير في نسبة المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين. بلغت نسبة المشاركة للذكور حوالي 71.6% مقابل 19.4% بين الإناث. وليس هناك فارق كبير في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية (73.3% للذكور مقابل 17.6% للإناث)، إلا أنّ نسبة المشاركة في قطاع غزة بلغت (68.6% للذكور مقابل 22.3% للإناث). ومن الواضح أنّ انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هو السبب الرئيس لانخفاض نسبة المشاركة الكلية.

توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 0.3% بين الربع الرابع 2016 والربع الأول2017، ووصل إلى 999 ألف. وتوزّع العاملون في الربع الأول 2017 حسب مكان العمل بين 56.3% في الضفة و29.7% في القطاع و14.0% (أو نحو 140 ألف عامل) في إسرائيل والمستعمرات (وهي نسبة مرتفعة عن تلك السائدة في سنوات ماضية والتي تراوحت حول 11%). أمّا فيما يتعلق بتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2017، فلا زال أكثر من الخُمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 35.8% في قطاع غزة (الشكل 2-2). أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، فقد بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول2017 نحو 35.5% (53.4% في قطاع غزة). ويُلاحظ أنّ البناء والتشييد كان يُشغّل 21.4% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 7% في قطاع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين.

شكل 2-1: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين (ألف)

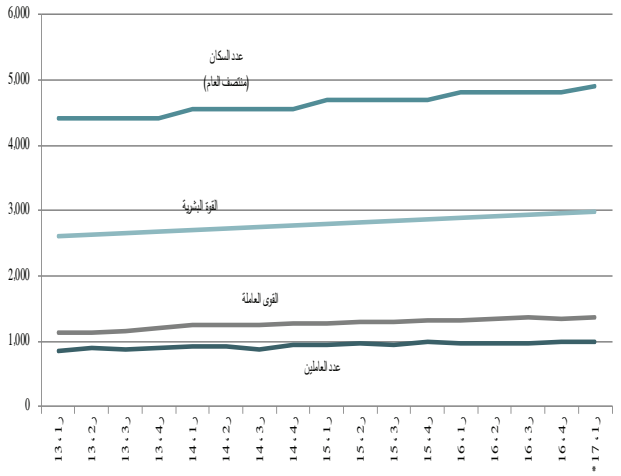

* عدد السكان في الربع الاول 2017.

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول2017

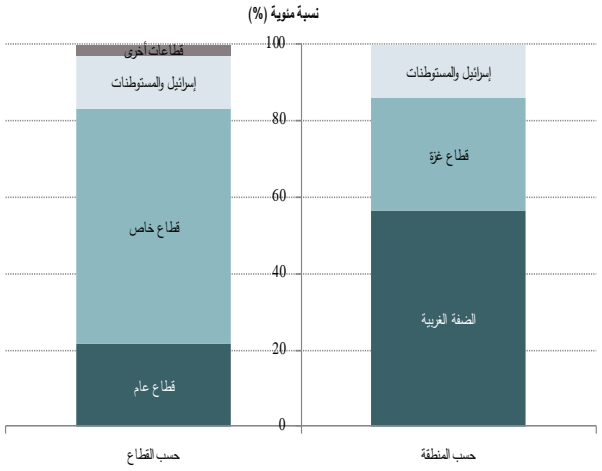

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الأول2017(نسبة مئوية %)

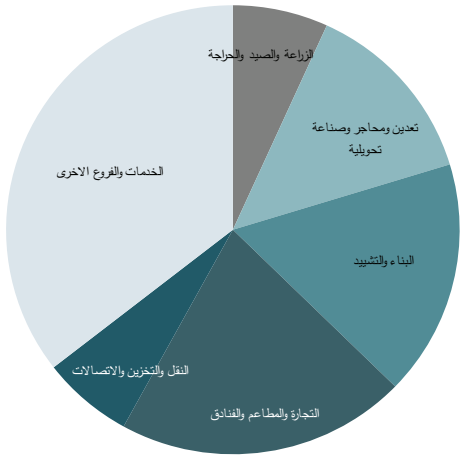

غـزة. فـي حيـن تتقـارب نسـبة تشـغيل العامليـن فـي التجـارة والمطاعـم والفنـادق بيـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، (حوالـي 21%) (الشـكل 2-3).

البطالة

يقيـس معـدّل البطالـة نسـبة العاطليـن عـن العمـل إلـى عـدد الأشـخاص فـي القـوى العاملـة. ارتفـع معـدّل البطالـة فـي فلسـطين إلـى 27.0% فـي الربـع الأول 2017، وهـذا أعلـى بنحـو نصـف نقطـة مئويـة عمـا كان عليـه فـي الربـع المناظـر مـن العـام 2016، وأعلـى بمقـدار 1.3 نقطـة مئويـة عـن معـدّل البطالـة فـي الربـع السـابق (انظـر الجـدول 2-1).

جدول 2-1: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

		ر1، 2016	ر4، 2016	ر1، 2017
الضفة الغربية	ذكور	15.5	14.2	15.9
	إناث	28.4	28.5	31.2
	المجموع	**18.0**	**16.9**	**18.8**
قطاع غزة	ذكور	34.5	33.2	32.7
	إناث	62.6	64.4	67.4
	المجموع	**41.2**	**40.6**	**41.1**
فلسطين	ذكور	22.3	21.0	21.9
	إناث	42.8	43.9	46.6
	المجموع	**26.6**	**25.7**	**27.0**

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين التالي:

1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة حوالي 42.9% (66.7% للإناث، 37.5% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل في العدد 47 من المراقب).

2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول 2017 نحو 24.1% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 18.2% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا عند الإناث فإنّ بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 51.5% بينما هي 30% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5).

نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الأول 2012 والربع الأول 2017. أوّل ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئةالعمرية (الربع الأول 2017)

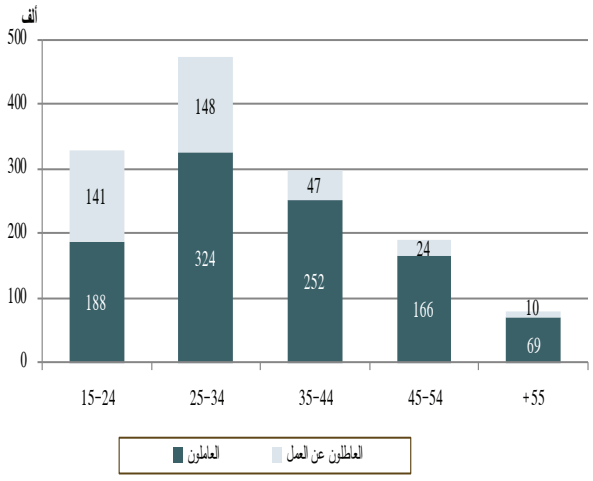

شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الأول 2017)

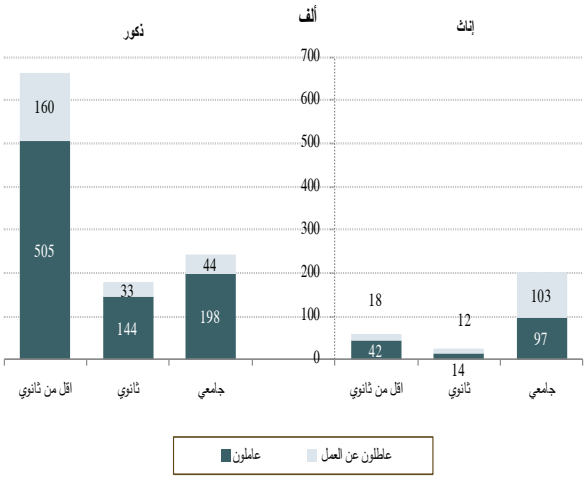

شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين

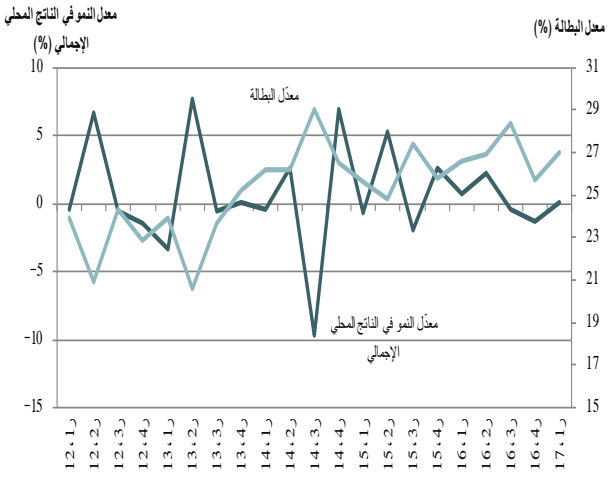

التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكنّ أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلّما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نتوصل إلى أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة يعادل 0.28% خلال الفترة المدروسة. أي ان تخفيض معدل البطالة بمقدار 1% يتطلب رفع معدل النمو بمقدار يزيد على 3%. هذه العلاقة المبسّطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

ساعات وأيام العمل

يصوّر الشكل 2-7 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. يوجد تقارب في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكنّ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 11.6% عن مثيله في قطاع غزة في الربع الأول. ويعود انخفاض عدد ساعات العمل في القطاع، على الأرجح، إلى نقص فرص العمل وليس إلى ارتفاع الإنتاجية وتفضيل الراحة، وهي العوامل التي يتم بها عادة تفسير انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدّمة.

الأجور

بلغ الأجر اليومي المتوسط للعاملين في فلسطين 113.6 شيكل في الربع الأول 2017. ولكنّ هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة وأجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوّة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على

شكل 2-7: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين

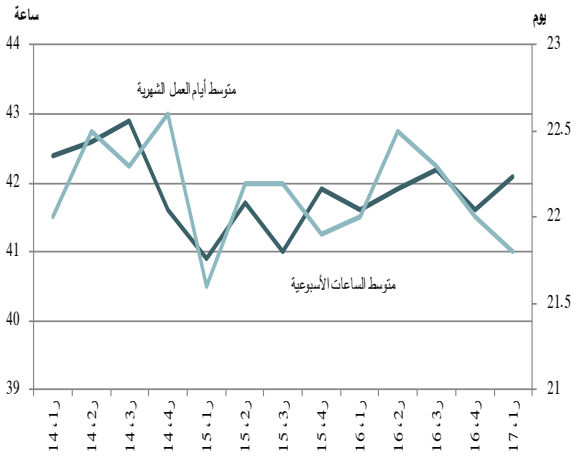

شكل 2-8: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين

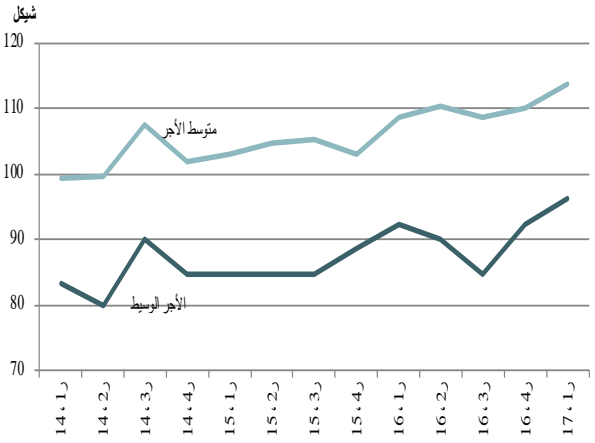

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2017) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	101.5	92.3
قطاع غزة	58.7	40
إسرائيل والمستعمرات	219.5	200
المجموع	**113.6**	**96.2**

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) الربع الأول 2017

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد العاملين لقاء أجر شهري أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدّل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	196	45	241	22	17	39	1,137	956	1,058
قطاع غزة	112	19	131	86	10	96	771	353	747
فلسطين	**308**	**64**	**372**	**108**	**27**	**135**	**845**	**803**	**836**

أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-8 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

ومن الملفت للنظر أنّ متوسط الأجر اليومي لكافّة العاملين ارتفع بمقدار 3.6 شيكل بين الربع الأول 2017 والرابع 2016، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 3.9 شيكل) وارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (3.8 شيكل)، على الرغم من انخفاضه في قطاع غزة (5.1 شيكل).

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً أقل من 1,450 شيكل من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الأول 2017 نحو 36.3% (42.2% بين الإناث، و35.1% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 836 شيكل. أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 16.2% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 73.3% في قطاع غزة (انظر جدول 2-3).

عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الأول 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف (3.3% مقارنة مع 3.4%)، ليس بسبب انخفاض عدد الأطفال العاملين (الذي بقي ثابتاً) ولكن بسبب الزيادة في عدد الأطفال الكلي. على أنّ النسبة انخفضت بمقدار نقطة مئوية واحدة تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. بلغت عمالة الأطفال في الربع الأول 2017، 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.7% في قطاع غزة.

صندوق 2: دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين

قدّمت دراسة نشرها «مركز تاوب لدراسات السياسات الاجتماعية في إسرائيل» تفسيراً جديداً للمفارقة التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الماضية.[1] وتمثّلت المفارقة بأنّ الرواتب في قطاع الأعمال بقيت ثابتة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة 2001 - 2010 على الرغم من أنّ إنتاجية العمل خلال نفس الفترة ارتفعت بمقدار 15% (انظر الشكل 1). من المفترض طبعاً أن تزداد الأجور الحقيقية على ذات وتيرة ارتفاع الإنتاجية (أي قيمة الإنتاج لقاء كل عامل وموظف). أحد التفسيرات وراء الانقطاع الذي حدث بين هذين المتغيرين يعيد السبب إلى زيادة حصة الأرباح من الناتج القومي على حساب الحصّة التي تستحقها الأجور بسبب الضعف الذي أصاب نقابات العمال والموظفين في إسرائيل وانخفاض قوتها التفاوضية.

التفسير الجديد الذي جاء به مركز «تاوب» له طبيعة تقنية ويتطلب خلفية سريعة لتوضيح بنية ودور «المثبطات» في الحسابات القومية.

المثبطات (Deflators)

المثبطات هي أرقام قياسية تستخدم لتحويل بيانات الحسابات القومية من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة. أي أنّها معاملات تقيس معدّل التضخم وتستخدم لعزل أثر زيادة الأسعار على البيانات بهدف الوصول إلى القيم الحقيقية. وهناك أنواعاً متعددة من المثبطات أهمها ثلاثة:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI): يقيس هذا المثبط التغير في أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات التي تمثل الاستهلاك النهائي المتوسط للعائلات. ويعبّر هذا المثبط عن التغير في الأسعار من وجهة نظر المستهلكين وهو مقياس للتغير في تكاليف الحياة. ويتضمن هذا المثبط التغير في ضرائب المبيعات والشراء المفروضة على الأسعار، كما يتضمن تطور أسعار الواردات، ولكن يستثني تطوّر أسعار الصادرات ومشتريات الحكومة.
- الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI): يقيس هذا المثبط التغير في السعر المتوسط الذي يتلقاه المنتجون المحليون، ويعبّر عن تطوّر أسعار الإنتاج المحلي. والسعر المتوسط هنا مؤسس على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج في الاقتصاد. وعلى عكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك فإنّ هذا المثبط يتضمن تطور أسعار السلع والخدمات المباعة للحكومة وللتصدير، ولكن ضرائب ورسوم

شكل 1: الإنتاجية والقيمة الحقيقية للرواتب في قطاع الأعمال في إسرائيل (رقم قياسي 1968 =100)

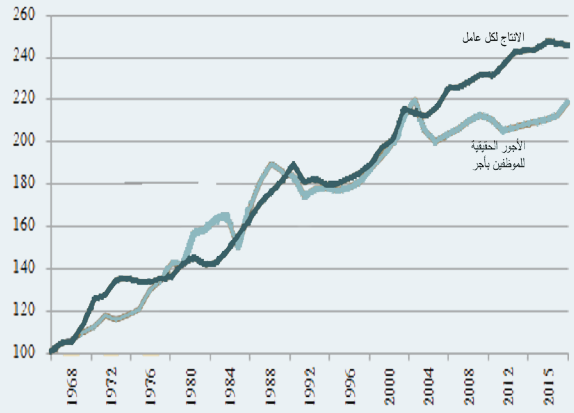

الشكل 2: مساهمة مجموعات السلع المختلفة في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل

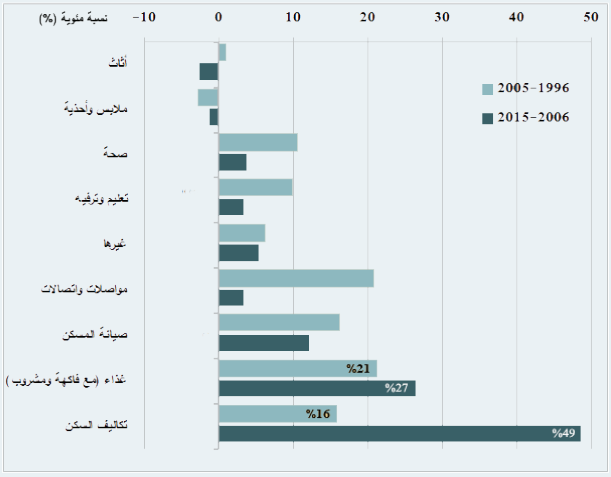

1 TAUB Center. "The relationship between labor productivity and wages in the Israeli market place: Are workers getting the same bang for their buck?".http://taubcenter.org.il/category/press-releases/. Opened at 24/1/2017

المبيعات لا تدخل في حسابه. كما أنّه يستثني التطور في أسعار الواردات.

- مثبط الناتج المحلي الإجمالي: هذا مؤشر عريض وأوسع من المؤشرين السابقين للتبدّل في الأسعار في الاقتصاد، وهو يغطي أسعار كافّة السلع والخدمات (وليس سلع منتقاة كما في سلّة الاستهلاك)، كما أنّ السلع والخدمات التي يغطيها تتبدل من سنة إلى أخرى مع تبدّل بنية الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد.

نمو الإنتاجية وزيادة الرواتب

على أساس هذه الخلفية النظرية يمكن الآن العودة إلى تفسير نتائج دراسة «مركز تاوب» بخصوص انقطاع العلاقة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية في إسرائيل. توصّلت الدراسة إلى أن سبب الفجوة يعود ببساطة إلى أنّ إنتاجية العامل يتم تثبيطها بالرقم القياسي لأسعار المنتج في حين يتم تثبيط الرواتب والأجور بالرقم القياسي لأسعار المستهلك. نظراً لأنّ أسعار المستهلك كانت تزداد بأسرع من أسعار المنتج خلال السنوات الـ 15 الماضية فإنّ الأجور والرواتب الحقيقية كانت تزداد على وتيرة أبطأ من الإنتاجية.

ولكن، ما هي العوامل وراء التباين في ارتفاع قيمة هذين المثبطين؟ توصّلت الدراسة إلى أنّ هذا يعود بشكل خاص إلى الزيادة الحادّة التي طرأت على أسعار (وإيجارات) المنازل وأسعار الغذاء في العقد الماضي في إسرائيل، وعلى أنّ هذين البندين لهما حصّة كبيرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقارنة بوزنهما في الرقم القياسي لأسعار المنتج.

تستقطع تكاليف السكن والغذاء 42% من قيمة سلّة الاستهلاك في إسرائيل (من أسعار البضائع والخدمات التي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، في حين لا تزيد حصّة هذين في الرقم القياسي لأسعار المنتج على 11%. وكان الارتفاع في أسعار السكن والغذاء مسؤولاً عن 75% من الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل خلال العقد الماضي: أي أنّ تركّز التضخم في تكاليف السكن والغذاء أدّى إلى إضعاف العلاقة بين تبدّل الإنتاجية والأجور الحقيقية. وتُشير الدراسة إلى أنّ أسعار المنازل ارتفعت بمقدار 114% وإيجارات السكن بمقدار 50% خلال الفترة 2007 - 2016 (انظر الشكل 2).

دعت الدراسة إلى إجراءات يمكن أن تعيد التوازن بين تغير المثبطين، أهمّها التحكم بالزيادة في أسعار المنازل والإيجارات من جهة وتعزيز التنافسية في قطاع المواد الغذائية وتحرير القيود أمام استيراد الغذاء.

المثبطات في الاقتصاد الفلسطيني

يوضّح العرض السابق أهمية الدور الذي تلعبه المثبطات في حسابات النمو، وتعدد وتشابك العوامل التي تؤثّر على تطوّر الأجور الحقيقية في الاقتصاد وتوزيع الدخل بالتالي. والحال أنّ الأمر أكثر تعقيداً في الاقتصاد الفلسطيني منه في بقية البلدان. وذلك بسبب وجود أكثر من عملة واحدة في التداول والحاجة لحساب الناتج المحلي الإجمالي بالدولار والشيكل. ويوضّح الشكلان 3 و4 تطوّر كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بعملة الشيكل والدولار. ويُلاحظ مباشرة الحركة الحادّة، صعوداً وهبوطاً، في المثبطات بالدولار مقارنة بالمثبطات بالشكل. ويعود السبب في هذا إلى أنّ المثبطات بالدولار تأخذ في الاعتبار ليس فقط الارتفاع في الأسعار ولكن أيضاً التحولات الدورية في سعر صرف الدولار تجاه الشيكل للوصول إلى التغير بالقيم الحقيقية. كما يُلاحظ من الشكل 4 أنّ الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك أعلى دائماً من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين، وهي ذات الظاهرة التي أشارت إليها الدراسة الإسرائيلية. وهو ما يعني ضمنياً احتمال أنّ الرواتب الحقيقية في فلسطين أيضاً لا تتطور بالتوازي مع الإنتاجية بسبب وجود اختناقات هيكلية ومؤسساتية في الاقتصاد. وهذا صعيد يستحق الدراسة بعمق.

شكل 3: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بالشيكل (2004=100)

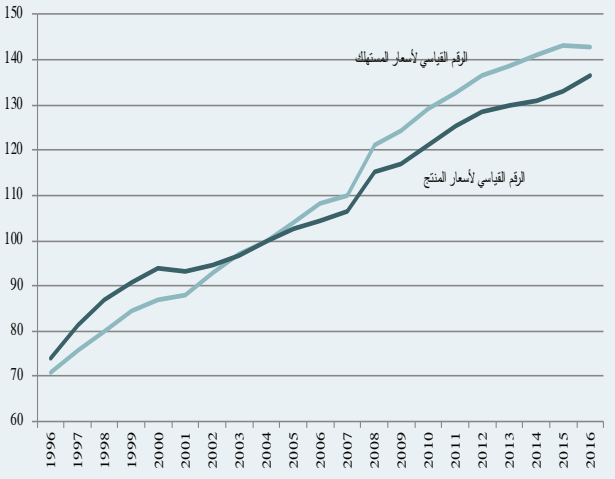

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2016. رام الله - فلسطين.

شكل 4: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بالدولار (2004=100)

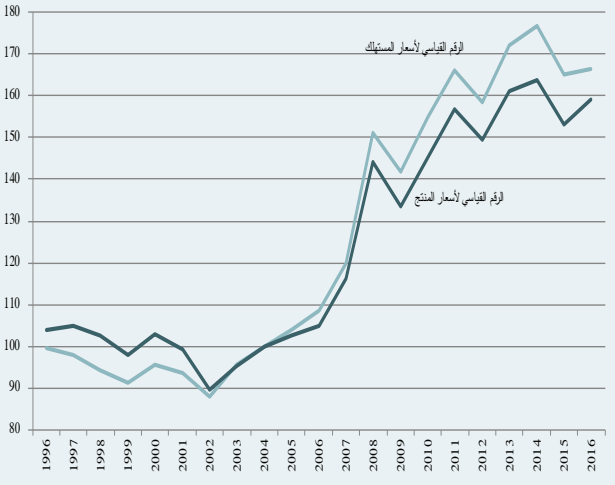

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2016. رام الله - فلسطين. تم الاعتماد على الأرقام بالشيكل وتحويلها إلى دولار باستخدام المثبطات السعرية.

3- المالية العامة[1]

الإيرادات العامة

شهد الربع الأول من العام 2017 انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,227.3 مليون شيكل. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في إيرادات الجباية المحلية، تحديداً الإيرادات غير الضريبية. ويجدر التنويه بأنّ هذا الانخفاض صوري إذ انه ناتج عن الارتفاع الطارئ في الإيرادات غيرالضريبية في الربع الرابع الذي تولد من تسديد رسم تجديد رخصة الاتصالات الفلسطينية. كذلك طرأ انخفاض على إيرادات المقاصة بنحو 2.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 2,150.4 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). كما انخفضت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 783 مليون شيكل (انظر الجدول 3-1).

شكّلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 126.9% من الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) في الربع الأول 2017 مقارنة بنحو 135.6% في الربع السابق. بالمقابل شكلت هذه الإيرادات نحو 108.4% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة مقارنة بنحو 92.9% خلال نفس الفترة.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
تمويل لدعم الموازنة	621.2	627.1	552.7	516.6	639.6
- منح عربية	345.7	226.8	3.6	237.7	112.8
- الدول المانحة	275.5	400.3	549.1	278.9	526.8
تمويل التطويري	76.7	132.6	91.0	302.7	143.4
إجمالي المنح والمساعدات	**697.9**	**759.7**	**643.7**	**819.3**	**783**

النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول 2017 بنحو 2.7% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 3,330.5 مليون شيكل. وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 52.4% ليبلغ 1,882.5 مليون شيكل. ولكنّ هذا الارتفاع صوري أيضاً نظراً لانخفاض قيمة هذا البند في الربع السابق نتيجة قيام الحكومة بدفع رواتب وأجور شهر تشرين الأول (الربع الرابع 2016) بشكل مسبق في شهر أيلول (الربع الثالث 2016). كذلك ارتفع الإنفاق على بند صافي الإقراض بنحو 15.4%، ليبلغ 258.5 مليون شيكل خلال هذا الربع. بالمقابل انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 26.6% لتبلغ 1,038 مليون شيكل، وكذلك انخفض الإنفاق التطويري 55.5% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 136.5 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2). ولقد شكّل الإنفاق العام

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية- الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

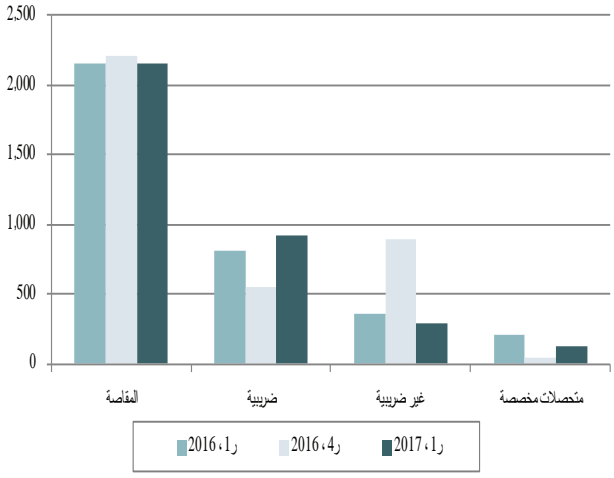

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

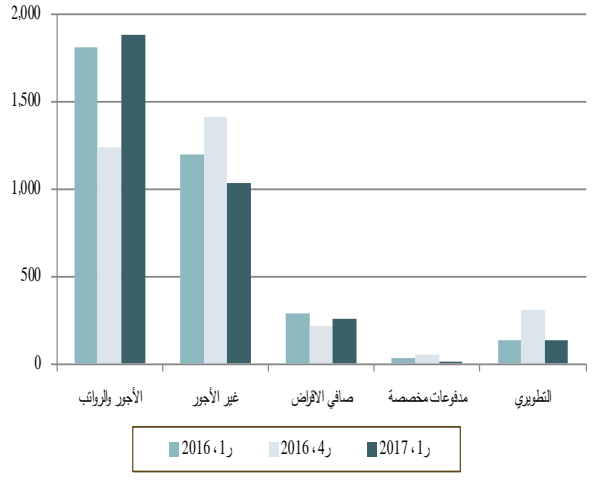

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (%)

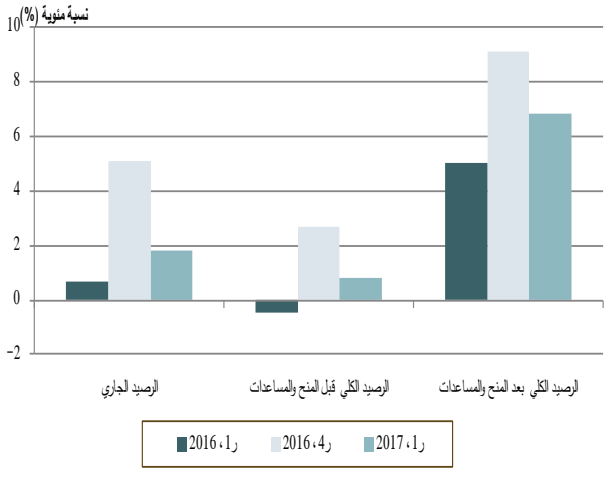

الفعلي نحو 85.4% من الإنفاق المستحق على الحكومة خلال هذا الربع، ونحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2017 مقارنة بنحو 25% في الربع السابق و27% في الربع المناظر.

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول 2017 حوالي 654.4 مليون شيكل، وهو ما يعادل 15.4% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع. ويوضح الجدول 2-3 توزّع قيمة المتأخرات على البنود المختلفة، حيث بلغت متأخرات الأجور والرواتب 111.5 مليون شيكل، ومتأخرات القطاع الخاص (غير الأجور) 286.1 مليون شيكل.

ونظراً لقيام الحكومة خلال الربع الأول 2017 بتسديد جزء من متأخرات الفترات السابقة بقيمة إجمالية تعادل 498 مليون شيكل، فإنّ صافي الزيادة في المتأخرات المتراكمة بلغ 156.5 مليون شيكل خلال الربع (أو بنحو 1.3%)، وهو ما رفع إجمالي قيمة المتأخرات المتراكمة إلى 11,999.6 مليون شيكل حتى نهاية الربع الأول 2017.

الفائض/العجز المالي

أدّت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامّة الفعلية خلال الربع الأول 2017، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 113.8 مليون شيكل (أو ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي) على الأساس النقدي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى نحو 896.8 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 3-3). أمّا على أساس الالتزام فلقد شهد الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات عجزاً بنحو 449.4 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تحويل هذا العجز إلى فائض بنحو 333.6 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الأول من العام 2017 حوالي 9,109.1 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق، ومنخفضاً بنحو 4.8% مقارنة بالربع المناظر. توزّع هذا الدين بين دين محلي بنحو 58%، مقابل دين خارجي بنحو 42%. كما بلغت قيمة خدمة الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 93 مليون شيكل، منها فوائد على الدين المحلي الحكومي بحوالي 90.7 مليون شيكل (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إرجاعات ضريبية	(28.0)	13.3	(8.9)	6.7	84.1
الأجور والرواتب	108.9	(487.7)	164.7	719.4	111.5
نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)	434.1	381.9	418.2	627.1	286.1
النفقات التطويرية	68.5	100.2	134.7	159.1	59.3
المدفوعات المخصصة	163.6	(10.9)	22.8	(17.6)	115.5
إجمالي متأخرات بنود الإنفاق	**747.1**	**(3.2)**	**731.5**	**1494.7**	***654.4**

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

• تم طرح 2.1 مليون شيكل من الإجمالي وهو يعادل ما قامت الحكومة بتسديده من متأخرات صافي الاقراض.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	5,490.9	5,606.6	5,606.4	5,541.4	5,291
المصارف	5,438.6	5,554.4	5,554.1	5,489.2	5,238.7
مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	4,072.5	4,132.5	3,967.8	4,017.7	3,818.1
الدين العام الحكومي	9,563.4	9,739.1	9,574.2	9,559.2	9,109.1
الفوائد المدفوعة	91	81.0	57.3	54.8	93.0
الدين العام /ن م ا *	**%19.3**	**%18.9**	**%18.6**	**%18.7**	**%18.2**

* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الارقام بالدولار الامريكي بتأثير التغير في سعر الصرف.

صندوق 3: الإنفاق التطويري في فلسطين

يعرّف الإنفاق التطويري بأنه الإنفاق الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية في بلد ما. ويقوم هذا الإنفاق بتعويض الاهتلاك الذي يطرأ على رأس المال القائم نتيجة الاستخدام من جهة، وبزيادة قيمة رأس المال المتراكم لتحقيق نمو اقتصادي أعلى في المستقبل من جهة أخرى. وسوف نسعى في هذا الصندوق إلى تحليل تطور الإنفاق التطويري في فلسطين خلال العقدين الماضيين. ومن المهم أن نشير في البداية إلى الإشكالية المعروفة بين الاقتصاديين المتعلقة بصعوبة تعريف النفقات التطويرية، إذ أنّ بعض أنواع الإنفاق التي تسجّل تقليدياً تحت بند الإنفاق الجاري في الموازنات الحكومية، مثل الإنفاق على التعليم والصحة، تساهم أيضاً في زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد.

يتم تمويل الإنفاق التطويري العام في فلسطين من مصدرين، إمّا مباشرة من المساعدات الدولية أو من الموازنة الحكومية. ويبين الشكل 1 تطور الإنفاق التطويري في فلسطين خلال 20 سنة، من هذين المصدرين. ويُلاحظ أنّ حصّة الإنفاق من الموازنة هي في ازدياد في السنوات الأخيرة على الرغم من التراجع في قيمة إجمالي الإنفاق التطويري السنوية. بلغ أعلى إنفاق تطويري سنوي في العام 2000، إذ وصل إلى ما يقارب 1.9 مليار شيكل (97% منها ممولة من المساعدات الدولية المباشرة). وبدأ التراجع في الإنفاق التطويري بعد العام 2000 واستمر حتى الآن، ربما باستثناء القفزة التي حدثت في العام 2003 كما يوضح الشكل.

يوضّح الشكل 2 الاتجاه العام لنسبة النفقات التطويرية من إجمالي الإنفاق العام، ويُلاحظ أنّ هناك انخفاضاً مستديماً في هذه النسبة منذ العام 1997، إلّا أنّها استقرت في السنوات الخمس الأخيرة على مستوى منخفض نسبياً يبلغ حوالي 5%.

أولويات الإنفاق التطويري

بلغ إجمالي مخصصات الإنفاق التطويري في موازنة الحكومة الفلسطينية في العام 2016 نحو 1,286.5 مليون شيكل (أساس التزام) و824 مليون شيكل (أساس نقدي). ويعرض الشكل 3 التوزيع الفعلي للنفقات التطويرية على المشاريع المختلفة في العام 2016 حسب البند ومركز المسؤولية. ويستفاد من الأرقام التفصيلية أنّ مشاريع الأمن والنظام استقطعت 27% من الإنفاق التطويري في العام 2016. وبلغ الإنفاق على أعلى ثلاثة مشاريع تطويرية كلفة (وهي إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وبناء معسكرات تدريب للمؤسسة الأمنية، ودعم البرنامج السياسي والامني للسيد الرئيس) 20% من إجمالي الإنفاق التطويري في ذلك العام.[1] أمّا مشاريع الخدمات الاجتماعية فلقد استقطعت نحو 25% من الإنفاق التطويري في العام 2016. وتشتمل هذه على المساعدات الطارئة لقطاع غزة ودعم المخيمات وإصلاح وتأهيل شبكات الصرف الصحي، إلى جانب مشروع «لكفالة الأيتام» بالإضافة إلى مشاريع أخرى. أمّا مشاريع الإدارة العامّة والشؤون المالية فلقد استقطعت أكثر من ثلث إجمالي الإنفاق التطويري وذهب معظمها لمشاريع تحسين كفاءة الإدارة العامّة. أخيراً، لم تزد قيمة المشاريع التي تحمل صفة مشاريع «تنمية اقتصادية» على 11% من إجمالي الإنفاق التطويري في ذلك العام.

الأسئلة التي تبقى معلّقة بعد هذا العرض السريع لقيمة الإنفاق التطويري وتوزّعه قطاعياً في فلسطين تشتمل على التالي: ما هي المعايير التي تطبّقها الحكومة الفلسطينية لتحديد المشاريع التي تحمل مواصفات «مشاريع تطويرية»؟ ما هو الأثر التنموي الذي تولّد من الإنفاق التطويري (على الرغم من تواضعه) على امتداد العقدين الماضيين؟ وأخيراً هل هناك فعلاً ارتباط بين المشاريع المدرجة على برنامج الإنفاق التطويري وبين خطط وأولويات التنمية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة؟

سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»

1- انظر التقارير المالية الشهرية لوزارة المالية 2016.

شكل 1: تطور النفقات التطويرية العامة في فلسطين (1997 - 2016) مليون شيكل

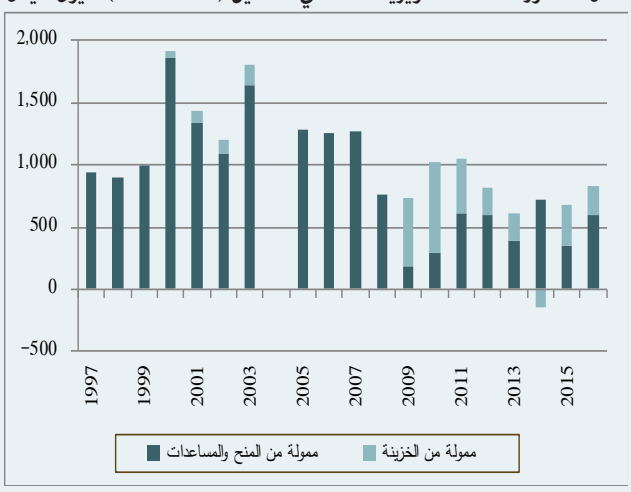

المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات، البيانات السنوية، المالية العامة. وتم تحويلها إلى شيكل باستخدام متوسط سعر الصرف لكل سنة
* قامت الحكومة في العام 2014 باستخدام جزء من المساعدات الدولية (حوالي 40 مليون دولار) التي كانت مخصصة للنفقات التطويرية لدعم الموازنة الجارية.
** هناك تناقض في بيانات العام 2004 في المصادر المختلفة، لذلك تم استثناءها من الشكل.

شكل 2: نسبة الإنفاق التطويري إلى الإنفاق العام (1997 - 2016)

المصدر: تم احتساب النسب بناء على بيانات الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات، البيانات السنوية، المالية العامة.
تم استثناء العام 2004 بسبب تضارب البيانات في المصادر المختلفة.

شكل 3: تفاصيل النفقات التطويرية حسب البند ومركز المسؤولية 2016 (%)

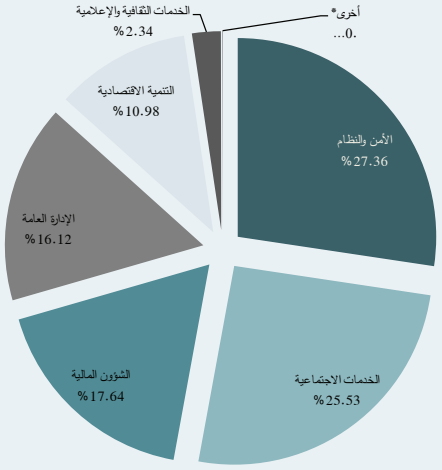

المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري كانون الأول 2016.
*أخرى تشمل الشؤون الخارجية وخدمات النقل والمواصلات.

4- القطاع المصرفي[1]

يعمل في فلسطين 15 مصرفاً، وهي تمارس أعمالها من خلال شبكة من الفروع والمكاتب موزّعة في مختلف محافظات الوطن عددها 313 فرعاً ومكتباً بنهاية الربع الأول من العام 2017، منها 256 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتتوزع الفروع والمكاتب بين 189 فرع ومكتب للمصارف المحلية و124 للمصارف الوافدة. ويعمل في هذه المصارف نحو6,692 موظف حتى نهاية الربع الأول من العام 2017. ويعرض الشكل 4-1 توزّع هذه الفروع والمكاتب في المحافظات الفلسطينية.

وقد ارتفع إجمالي أصول (خصوم) المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الاول 2017 بنحو 7.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 15.2 مليار دولار، كما يتضح من بنود الميزانية المجمعة للمصارف (الجدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	**13,143.6**	**13,599.6**	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,976.6	4,117.9	4,055.3	4,279.0	4,136.2
محفظة الاوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	900.6	943.0	1,051.2	1,007.1	1,042.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,141.5	1,074.2	1,204.4	991.2	1,567.2
الموجودات الأخرى	987.6	1,059.6	1,091.0	1,047.2	1,242.5
إجمالي الخصوم	**13,143.6**	**13,599.6**	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5
حقوق الملكية	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,682.4	1,720.3
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	909.1	1,103.9	1,152.0	1,139.9	1,506.6
المطلوبات الأخرى	228.8	329.2	358.8	271.5	352.4
المخصصات والاهتلاك	467.8	468.8	500.4	498.2	515.5

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

التسهيلات الائتمانية

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية الربع الأول من العام 2017 نحو 7,234.2 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 5.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 17.9% مقارنة بالربع المناظر من 2016. وتوزّعت هذه التسهيلات بشكل أساسي بين قروض بنسبة 81.7%، وجاري مدين بنسبة 17.7%، والنسبة القليلة الباقية كانت للتمويل التأجيري. وبقيت الضفة الغربية مستحوذةً على نحو 86.8% من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13.2% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2017. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-1: عدد الفروع والمكاتب بحسب المحافظات، الربع الأول 2017

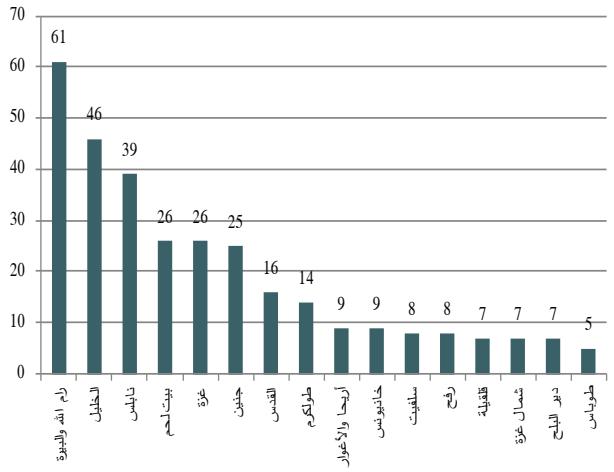

شكل 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

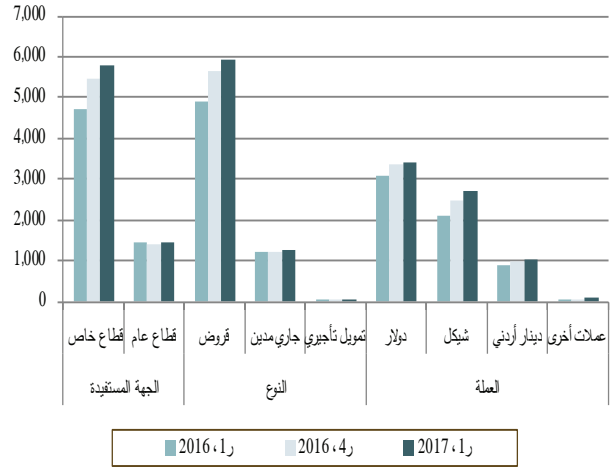

شكل 4-3: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الأول 2017 (%)

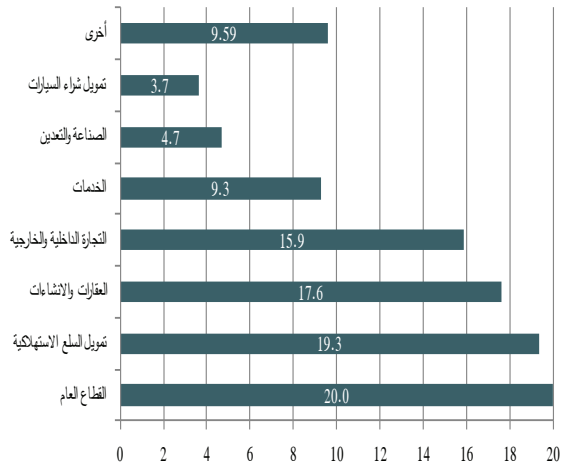

على نحو 47.2% من هذه التسهيلات، مقابل نحو 37.6% للشيكل الإسرائيلي ونحو 14.1% حصّة الدينار الأردني، وحوالي 1.1% لبقية العملات الأخرى (انظر الشكل 4-2).

وقد سيطر القطاع العام على نحو 20% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، تلاه قروض تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 19.3%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 17.6%، ثمّ قطاع التجارة الداخلية والخارجية بنسبة 15.9% من إجمالي التسهيلات (انظر شكل 4-3).

وفي نفس السياق، ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة خلال الربع الأول 2017 بشكل ملحوظ وبنحو 58.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,567.2 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين: الأول، تراجع عمليات شحن فائض الشيكل نتيجة لعمليات الصيانة التي قام بها بنك إسرائيل خلال الربع الأول 2017. والثاني يعود إلى انخفاض قيمة هذا البند بشكل ملحوظ خلال الربع السابق (الربع الرابع 2016) نتيجة لعمليات الشحن الاستثنائية التي تمت خلاله.

الودائع

بلغ عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة والعاملة في فلسطين نحو 3.1 مليون حساب بنهاية الربع الأول 2017. كما بلغ إجمالي ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) نهاية الربع الأول من العام 2017 حوالي 11.1 مليار دولار، مسجلةً نمواً بنحو 4.9% مقارنة بالربع السابق، توزعت بين ودائع للقطاع الخاص بنحو 92.5% مقابل 7.5% ودائع القطاع العام. وقد ساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من إجمالي هذه الودائع. وشكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 38.8% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 32.6% حصّة ودائع التوفير، أمّا الودائع الآجلة فشكلت نحو 28.6%. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور باستحواذها على حوالي 39.2% منها، تلتها عملة الشيكل بنحو 32.7%، ثم الدينار الأردني بنسبة 24.5% (انظر الشكل 4-4).

من جانبٍ آخر، نمت حقوق الملكية للمصارف بنسبة 2.3% نهاية الربعِ الأول من العام 2017 مقارنةً بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,720.3 مليون دولار.كما ارتفعت أرصدة سلطة النقد والمصارف بشكل ملحوظ (نحو 32.2%) لتبلغ 1,506.6 مليون دولار خلال نفس الفترة.

أرباح المصارف

سجّل صافي الدخل للمصارف خلال الربع الأول من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت نحو 15.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 40.7 مليون دولار. وذلك جرّاء تزايد الإيرادات المتحققة بنسبة أكبر من الارتفاع في النفقات (انظر الجدول 4-2). ارتفعت الإيرادات المتحققة بنسبة 4.9% مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 1.5%. وشكّل الدخل من الفوائد نحو 71% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي وهي نفس النسبة في الربع السابق.

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

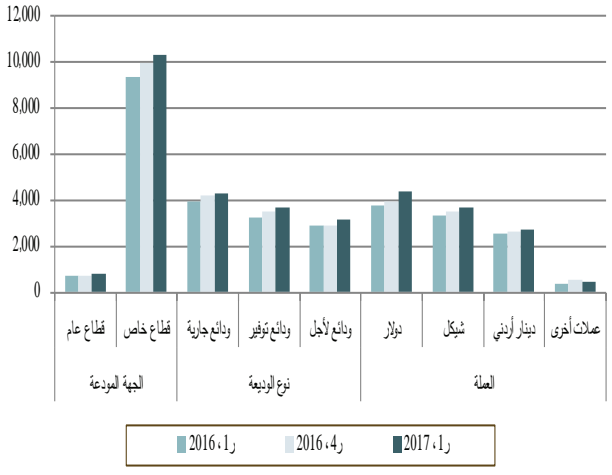

شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة، الربع الأول 2017 (%)

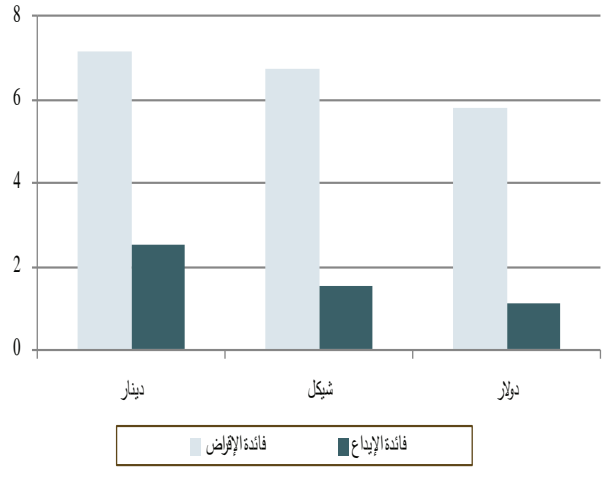

شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة، الربع الأول 2017 (مليون دولار)

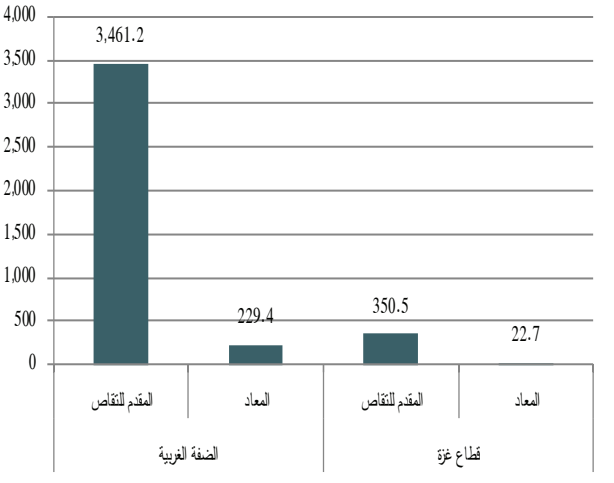

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2017، (بيانات غير منشورة).

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة
(مليون دولار)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الإيرادات	**138.4**	**143.5**	**131.0**	**145.4**	**152.5**
- صافي الفوائد	98.4	101.5	98.0	103.1	108.2
- العمولات	24.2	24.6	22.9	26.4	27.4
- أخرى	15.8	17.4	10.1	15.9	16.9
النفقات	**96.1**	**105.5**	**97.6**	**110.2**	**111.8**
- النفقات التشغيلية والمخصصات	86.3	91.3	87.2	97.7	100.7
- الضريبة	9.8	14.2	10.4	12.5	11.1
صافي الدخل*	**42.3**	**38.0**	**33.4**	**35.2**	**40.7**

* صافي الدخل= الإيرادات- النفقات

معدّلات الفائدة

شهد الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع الربع السابق ارتفاعاً في معدّلات الفائدة على الإقراض بجميع العملات (الدينار والدولار والشيكل)، وارتفاعاً أقل في أسعار الفوائد على الإيداع لكل من الدولار والدينار، فيما انخفضت فائدة الإيداع بعملة الشيكل. وأدّت هذه التغيرات إلى ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على جميع العملات مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق، ليبلغ نحو 5.19 للشيكل، و4.69 للدولار، و4.63 للدينار (انظر الشكل 4-5).

حركة المقاصة

ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الأول من العام 2017 بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق، كما ارتفعت قيمتها بنسبة 9%، ليبلغ عددها 1.6 مليون شيك بقيمة 3.8 مليار دولار. ورافق هذا الارتفاع زيادة في عدد وقيمة الشيكات المعادة بنحو 1.5% و6.3% على الترتيب، لتبلغ نحو 172 ألف شيك بقيمة 252 مليون دولار. جدير بالذكر أنّ حوالي 74.5% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، يليها الدولار بنحو 19.5%. أمّا جغرافياً، فقد تم تداول نحو 91%من الشيكات المقدمة للتقاص في رام الله، مقابل نحو 9% منها في غزة. وشكّلت الشيكات المعادة نحو 6.6% من الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية مقابل 6.5% في القطاع (انظر الشكل 4-6).

مؤسسات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الأول من العام 2017 نحو 84 فرعاً ومكتباً (70 فرع و14 مكتب). وقدّمت هذه المؤسسات حوالي 210 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على نحو 67.7% منها، مقابل نحو 32.3% حصّة قطاع غزة. كما وفّرت هذه المؤسسات حوالي 641 فرصة عمل، وارتفع عدد المقترضين النشطين (الذي يسددون التزاماتهم بانتظام) خلال هذا الربع بنحو 2.8% ليبلغ نحو 70,855 مقترض (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	**149.7**	**167.1**	**183.0**	**199.4**	**210.0**
- الضفة الغربية	109.2	120.8	129.2	137.0	142.2
- قطاع غزة	40.5	46.3	53.8	62.4	67.8
عدد المقترضين النشطين	**55,598**	**59,828**	**64,547**	**68,912**	**70,855**
- الضفة الغربية	39,433	42,900	45,662	47,919	48,393
- قطاع غزة	16,165	16,928	18,885	20,993	22,462
عدد الموظفين	**492**	**554**	**583**	**618**	**641**

تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة، والخليل على الترتيب حيث حازت هذه المحافظات على نحو نصف إجمالي محفظة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصّة الأكبر من هذه القروض بنسبة 30%، ثم القطاع التجاري بنحو 25%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 13%.

صندوق 4: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ضمان 90% من المودعين و14% من الودائع بشكل كامل

أُنشِئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب القرار بقانون رقم (7) في العام 2013، بهدف تعزيز شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتعزيز ثقة المودعين بهذا الجهاز وحماية أموالهم سواء كانوا أفراداً أو مؤسساتً. وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري. وتقوم المؤسسة باستثمار مبالغ التأمين في صندوقين منفصلين أحدهما للمصارف التقليدية والآخر للمصارف الإسلامية. وتتولى المؤسسة، في حال تصفية أي مصرف، عملية التصفية بطريقة تضمن تحقيق أفضل النتائج لجميع دائنيه وللمؤسسة، وتعويض كل مودع عن ودائعه المؤمن عليها وفق أحكام القانون.

جاء تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مواكباً للتطور العالمي على صعيد البناء المؤسسي في القطاع المصرفي. ووصل عدد الدول التي تتبنى نظام ضمان ودائع ما يقارب المائة دولة حالياً بالمقارنة مع اثني عشرة فقط حتى منتصف السبعينات. وقد جاء التسارع على الساحة الدولية بهدف صيانة المال العام وتوفير آلية قانونية للتعامل مع حالات التعثر المصرفي وما يفضي إليه ذلك من ثقة في الجهاز المصرفي وحشد للمدخرات الوطنية وتشجيع النمو الاقتصادي.

تتمتع المؤسسة، بموجب قانونها، بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومصفٍ للمصارف، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصّة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

تشمل الودائع الخاضعة لأحكام قانون إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع جميع أنواع الودائع لدى المصارف الأعضاء في جميع العملات باستثناء ما يلي:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالمصرف العضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة.

أمّا عن مصادر تمويل المؤسسة الفلسطينية فهي متنوعة وتشمل رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، وعوائد الاستثمار، بالإضافة إلى القروض والمنح. العضوية إجبارية لجميع المصارف المرخصة في فلسطين ويترتب على المصرف العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتبلغ نسبة الاشتراك 0.3% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مستوى الضمان

تضمن المؤسسة الفلسطينية بشكل كامل كافّة الودائع حتى سقف 10,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى). وتقوم المؤسسة بالتعويض الفوري لكل مودع لدى البنك الواحد وبسقف 10,000 دولار في حال تصفية أي بنك، وهو ما يعني أنّ الودائع التي تزيد قيمتها على 10,000 تحصل على تعويض جزئي فقط.

وبحسب إحصاءات العام 2016، شكّلت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون حوالي 91.6% من إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف الأعضاء (انظر الجدول 1). وهي تعود إلى نحو 1,531 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغت 6,343 دولار. وتتوزع هذه الودائع بين:

- ودائع مضمونة بالكامل (10,000 دولار فأقل) وهي تعادل نحو 14% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود إلى نحو 1,386 ألف مودع وبمتوسط 997 دولار للوديعة. وهذا يعني أنّ نسبة المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل تبلغ حوالي 90.5% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون.
- ودائع مضمونة جزئياً (ودائع تزيد قيمتها عن 10,000 دولار أو ما يعادلها). وتبلغ حصّة هذه 86% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود إلى حوالي 146 ألف مودع وبمتوسط وديعة تبلغ قيمتها 57,173 دولار.

جدول 1: أبرز مؤشرات الودائع والمودعين في البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، 2013 - 2016

البند	2013	2014	2015	2016
إجمالي قيمة ودائع العملاء في الجهاز المصرفي (مليون دولار)	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.6
عدد المودعين في الجهاز المصرفي (ألف مودع)	1,435	1,467	1,460	1,536
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون مؤسسة الودائع (مليون دولار)	7,583	8,120	8,936	9,713
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,431	1,463	1,455	1,531
نسبة الودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى إجمالي الودائع (%)	91.3	90.9	92.6	91.6
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,219	2,409	2,619	2,839
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (مليون دولار)	1,093	1,198	1,301	1,382
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,319	1,342	1,324	1,386
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئياً (مليون دولار)	6,490	6,922	7,635	8,331
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	113	121	132	146
نسبة الودائع المضمونة كاملا إلى إجمالي الودائع الخاضعة للنظام %	14.4	14.8	14.6	14.2

عبير أبو زيتون، باحثة في سلطة النقد الفلسطينية

5- القطاع المالي غير المصرفي[1]

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.59 مليار دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2017، مرتفعة بنسبة 5.9% عمّا كانت عليه في نهاية الربع الرابع من العام 2016، وهذا يعادل نسبة 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016. كما بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 72,285 متعامل مع نهاية الربع الأول بينهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2017
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	58.73	42.37	34.53
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	118.50	105.94	71.99
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,213.10	3,390.12	3,591.34
إجمالي عدد المتعاملين	**72,789**	**72,418**	**72,285**
فلسطيني (متعامل)	69,339	69,007	68,891
مواطن أجنبي (متعامل)	3,450	3,411	3,394

شهدت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضاً ملحوظاً مع نهاية الربع الأول للعام 2017 بنسبة 32% لتبلغ 71.99 مليون دولار مقارنة عمّا كانت عليه نهاية الربع الرابع من العام 2016 وبنسبة 39.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2016. كما شهد عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً بنسبة 18.5% مقارنة مع الربع السابق. ويعود الانخفاض في قيمة وعدد الأسهم المتداولة بين الربعين المتلاحقين إلى قيام المستثمرين بتعديل مراكزهم الاستثمارية بهدف الحصول على توزيعات الأرباح التي يتم الإعلان عنها في الربع الأول. أمّا سبب الانخفاض بين الربعين المتناظرين فيعود على أنّ الربع الأول 2016 شهد تنفيذ مجموعة من الصفقات المؤسساتية الكبيرة لم يشهد مثلها الربع الأول 2017.

يوضّح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويوضّح الرسم أن حصّة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,426.4مليون دولار) في حين بلغت حصّة الأفراد 27% (بقيمة 981.7 مليون دولار).

قطاع التأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 61.5 مليون دولار في الربع الأول من العام 2017. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 42% عمّا كان عليه في الربع السابق وبنسبة 26% مقارنة بالربع المناظر من العام 2016. ويفسّر الارتفاع بين الربعين المتلاحقين بأنّ جزءاً كبيراً من وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام (أي خلال الربع الأول). أمّا الارتفاع بين الربعين المتناظرين فيعود

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017 (مليون دولار)

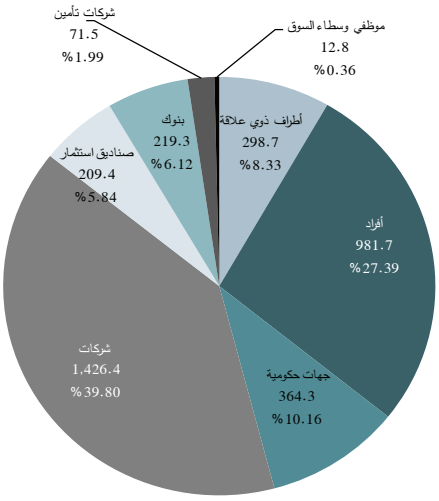

- أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هي في نهاية الربع الأول 2017

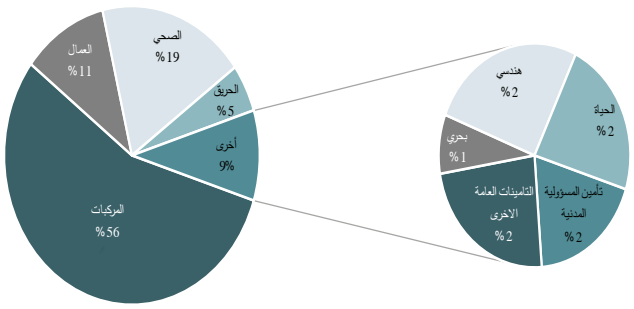

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقا للشركات العاملة في فلسطين كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017

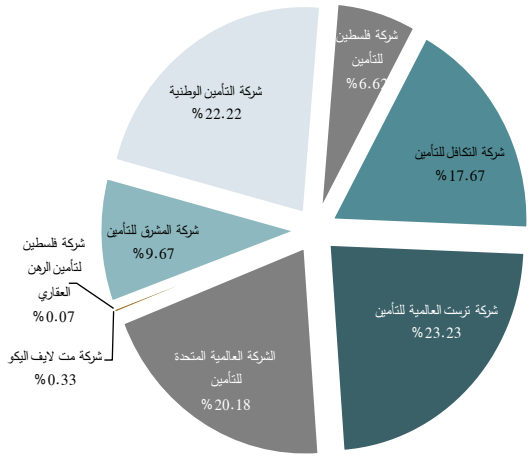

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2017. وبورصة فلسطين 2017. وجميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

إلى استمرار جهود الهيئة في إلزام كافة شركات التأمين المجازة بتطبيق الحد الأدنى للتعرفة الخاصة بالتأمينات الالزامية (وهي تأمينات المركبات وتأمين العمال) استناداً لقرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2008.

ارتفع صافي التعويضات المدفوعة بنسبة 11% في الربع الأول مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. وبلغت استثمارات قطاع التأمين 187.4 مليون دولار نهاية الربع الأول للعام 2017 محققة انخفاضاً قدره 2.9% مقارنةً بنهاية العام 2016 (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2017
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	48.8	43.3	61.5
إجمالي استثمارات شركات التأمين	176.5	192.9	187.4
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(25.8)	(27.0)	(29.9)
صافي الأقساط المكتسبة /إجمالي الأقساط المكتتبة	%79.9	%94.7	%75.1
صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتسبة	%66.1	%65.9	%64.6

يوضّح الشكل 5-2، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركّزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 56% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول، يليها التأمين الصحي بنسبة 19%. كما يلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على نحو 45% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الأول من العام 2017.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخّصة من قبل هيئة سوق رأس المال 12 شركة. ولقد طرأ ارتفاع في قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الأول من العام بنسبة 12.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2016 على الرغم من انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 1.9% في نفس فترة المقارنة، ويعود ذلك إلى احتواء بعض العقود على عدد أكبر من الأصول المؤجرة (انظر الجدول 5-3).

جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول 2016	17.1	374
الربع الرابع 2016	27.0	524
الربع الأول 2017	19.3	367

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجّلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017

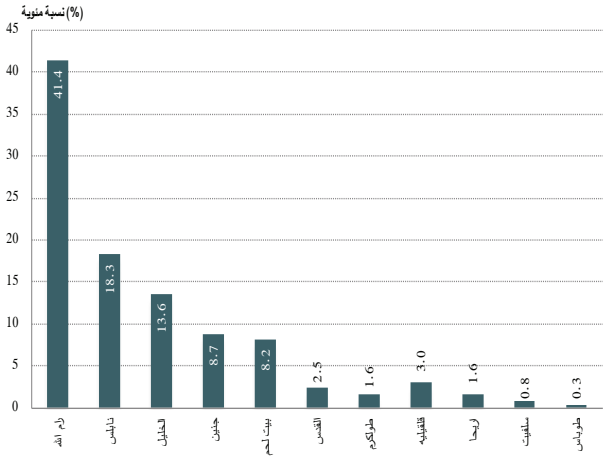

شكل 5-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017

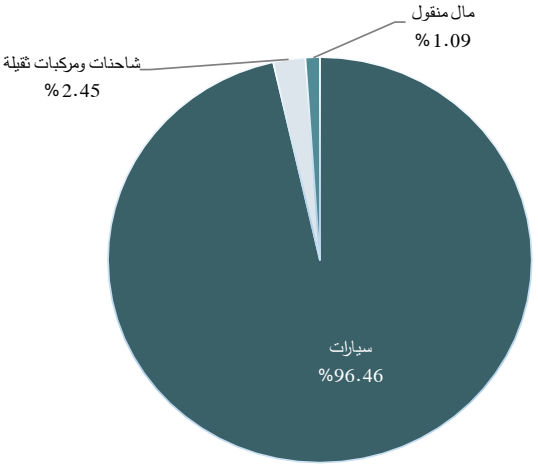

وكما يوضح الشكل 5-4، فإنّ تركز عدد عقود التأجير التمويلي، وفق عنوان المستأجر، في مدينة رام الله بنسبة 41.4% تليها مدينة نابلس بنسبة 18.3% ثم مدينة الخليل بنسبة 13.6% نظراً لتركّز مؤسسات التأجير والنشاط الاقتصادي في تلك المحافظات.

ويوضح الشكل 5-5 أنّ هناك تركزاً في مكونات محفظة التأجير التمويلي بنسبة 96.46% للمركبات. ويعود هذا التركّز المرتفع إلى محدودية المخاطرة التي تتحملها الشركات في التأجير التمويلي للسيارات بسبب توفر إمكانية تسجيل ملكية المركبات بسهولة في دوائر السير. إلّا أنّ هناك زيادة بسيطة في نسبة العقود الخاصة بتأجير الشاحنات والمركبات الثقيلة مقارنة بالربع المناظر 2016 وتراجع بسيط في عدد العقود الخاصة بالأموال المنقولة. ومن المؤمل أن يطرأ تحسّن على عقود التأجير هذه في الفترة القادمة إثر صدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والنظام الخاص به وهو ما يقلص من درجة المخاطرة التي تتحملها شركات التأجير.

6- مؤشرات الاستثمار [1]

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد تراخيص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة. وصل عدد الرخص الصادرة في الربع الأول 2017 إلى 2,081 ترخيص، بانخفاض بنسبة 20% عن ربع السنة السابق. كما بلغت حصّة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلّي للتراخيص حوالي 8%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الأول 2017 نحو 1,048.7 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 15% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق.

أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 10,027 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,891 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 2,787 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الأول 2017)

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
كانون الثاني	579	3,130	355	4,064
شباط	545	2,411	379	3,335
آذار	565	1,828	235	2,628
المجموع	**1,689**	**7,369**	**969**	**10,027**

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

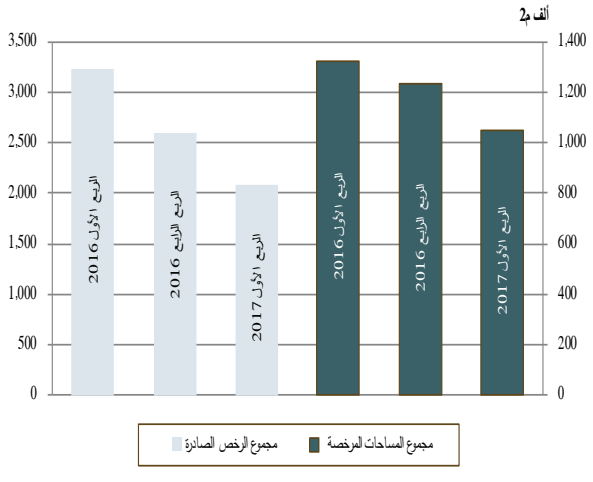

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

صندوق 5: التكاليف الاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

أصدرت مؤسسة «راند» دراسة بعنوان « تكاليف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني». [1] ومؤسسة «راند» هي مؤسسة أبحاث أمريكية غير ربحية ومستقلة تهدف، كما تذكر صفحتها الالكترونية، إلى «تطوير حلول لتحديات السياسة العامة للمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً وصحة وازدهاراً». وتضم المؤسسة مركزاً خاصاً لتناول السياسات العامة في الشرق الأوسط. ولقد أبدى هذا المركز اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية على مر السنوات ووضع دراسات متعددة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني، ليس أقلها أهمية الدراسة التي تعرف باسم «القوس» والتي اقترحت ربط مدن الضفة الغربية بشبكة قطار خفيف مع تأسيس مراكز سكنية جديدة على امتداد الشبكة.

ترمي الدراسة الجديدة التي وضعها أربعة باحثون واستمر العمل عليها أكثر من عامين، تم خلالها استشارة نحو 200 خبير، إلى «تقدير صافي التكاليف والمنافع إذا سار النزاع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين على نفس مساره الحالي على مدى السنوات العشرة القادمة، مقارنة مع التكاليف والمنافع المتوقعة لخمسة مسارات محتملة أخرى قد يسلكها هذا الصراع». بكلمات أخرى، هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الظروف الاقتصادية إذا ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه بين فلسطين وإسرائيل حتى العام 2004، مع الظروف الاقتصادية التي ستطرأ في حال تطبيق واحد من خمسة سيناريوهات بديلة للعلاقة بين الطرفين. وهذه السيناريوهات البديلة هي: *سيناريو حل الدولتين. * سيناريو انسحاب جزئي من الضفة بظل التنسيق مع الطرف الفلسطيني. * سيناريو انسحاب جزئي أحادي بدون تنسيق. * سيناريو حدوث مقاومة سلمية غير عنيفة للاحتلال، وأخيراً * سيناريو اندلاع انتفاضة عنيفة في الأراضي الفلسطينية. ولقد وضعت الدراسة معلومات تفصيلية افتراضية لمواصفات كل سيناريو من هذه السيناريوهات الخمسة.

بنية التكاليف

تأخذ الدراسة بعين الاعتبار نوعين من التكاليف، التكاليف الاقتصادية والتكاليف المتعلقة بالأمن. وتشتمل التكاليف الاقتصادية على تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة. وهناك ثلاثة عناصر من التكاليف المباشرة (وهي بالنسبة لإسرائيل الإنفاق على الأمن، وعلى المستوطنات، وتكاليف إدارة الأراضي المحتلة). أمّا غير المباشرة فتتكون من خمسة عناصر (أثر التوتر وعدم اليقين على الاستثمار وإنتاجية العمل، تأثير المقاطعة، التأثير على السياحة، التأثير على التجارة، وأخيراً تأثير السيناريوهات المختلفة على عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين). وتأخذ الدراسة أثر فرضيات معينة لهذه التكاليف على الناتج المحلي الإجمالي في كل سيناريو مقارنة بقيمة الناتج المحلي إذا ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه لمدة عقد من الزمن. أمّا بالنسبة للتكاليف المرتبطة بالأمن فإنّ الدراسة لا تضع مؤشرات كمية ولكن تكتفي بمؤشرات نوعية تتعلق بمدى وفاء كل سيناريو بمتطلبات الإنذار والعمق الاستراتيجي والمنطقة العازلة وبناء وتطوير الهياكل الأمنية الداخلية والخارجية لكل من إسرائيل وفلسطين.

تبدأ الدراسة بافتراض أنّ استمرار الوضع الراهن لمدة عشرة سنوات (2014 - 2024) يتضمن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد على معدّل سنوي يبلغ 1.6% و0.6% في كل من إسرائيل وفلسطين على التوالي، وهذه تعادل متوسط معدّلات النمو الواقعية خلال 1999 - 2013. معدّلات النمو السنوية هذه تعني أنّ استمرار الظرف الراهن سيؤدي إلى وصول دخل الفرد إلى 43,300 دولار في إسرائيل وإلى 3,080 دولار في فلسطين في العام 2024. وتفترض الدراسة أيضاً أنّ نسب التكاليف المرتبطة بالدفاع والأمن ستظل على حالها في كل من إسرائيل وفلسطين خلال السنوات العشر بين 2014 - 2024.

فرضيات السيناريوهات

تضع الدراسة فرضيات مفصّلة لكل سيناريو من السيناريوهات الخمس المحتملة:

1- http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR700/RR740z2/RAND_RR740z2.pdf
قمنا في عدد سابق من "المراقب" بعرض سريع لنتائج هذه الدراسة، ونقدم هنا عرضاً جديداً لها بمناسبة صدور ونشر الترجمة العربية للملخص التنفيذي للدراسة

- سيناريو حل الدولتين: بالنسبة لإسرائيل يفترض هذا السيناريو أنّ 100 ألف مستوطن سيغادرون الضفة، وأن يتحمل المجتمع الدولي تكاليف ترحيلهم. وحسبت الدراسة أنّ الاستقرار والسلام سيؤدي إلى ارتفاع بمقدار 15% في الاستثمار وإنتاجية العمل (لمدة 4 سنوات)، وانخفاض الإنفاق على المستعمرات بنسبة 16% وزيادة السياحة بنسبة 20% وارتفاع التجارة مع دول الشرق الأوسط بمقدار ثلاثة أضعاف، والتجارة مع فلسطين بمقدار 150%.

أمّا بالنسبة لفلسطين فإنّ هذا السيناريو يفترض ارتفاع تصاريح العمالة الفلسطينية في إسرائيل بمقدار 60 ألف تصريح، وزيادة فرص استغلال موارد المياه الإقليمية، والقضاء على التكاليف الإضافية للتنقل والنقل، وانخفاض بمقدار 25% في تكاليف الخدمات الاجتماعية و50% في تكاليف الأعمال المصرفية و50% في تكاليف المعاملات التجارية وزيادة فرص الاستثمار والسيطرة على الأراضي ووفرة المياه وكذلك رفع إيرادات السياحة (يفترض هذا السيناريو عودة تدريجية لنحو 60 ألف لاجئ إلى الأراضي الفلسطينية).

- سيناريو الانسحاب الأحادي مع تنسيق: يفترض السيناريو بالنسبة لإسرائيل مغادرة 60 ألف مستوطن مع تمويل بنسبة 75% من المجتمع الدولي، زيادة في السياحة بنسبة 5% والتجارة مع فلسطين بنسبة 10%. فيما يتعلق بفلسطين فإنّ السيناريو يفترض انخفاض عدد تصاريح العمل بمقدار 30 ألف. أمّا فيما يتعلق بقيمة الممتلكات المدمّرة وتكاليف عدم الوصول إلى المياه الإقليمية وتكاليف الخدمات الاجتماعية واحتجاز السجناء والتراخيص والسياحة والسفر فإنّها ستظل على حالها كما هي في الوقت الراهن، مع استثناء حرية التنقل التي سيطرأ عليها تحسّن والاستثمار في البنية التحتية التي ستلبي حاجة الفرص الاقتصادية الجديدة.
- سيناريو الانسحاب الأحادي بدون تنسيق: في إسرائيل زيادة النفقات الدفاعية بنسبة 1% مع مغادرة 30 ألف مستوطن للضفة الغربية بدون أيّة مساهمة من المجتمع الدولي في تكاليف ترحيلهم. كما سيطرأ انخفاض بنسبة 5% في الاستثمار(لمدة 4 سنوات) و5% في السياحة. أمّا في فلسطين فإنّ الوضع الحالي لمعظم المتغيرات سيظل على حاله ضمن إفتراضات هذا السيناريو باستثناء استعادة الأراضي التي كان يقطنها المستوطنون، ما سيتيح توسّع للاستثمار في البنية التحتية بنسبة 50% مقارنة بالفرص المتاحة حالياً. كما يفترض السيناريو أنّ عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين سينخفض بمقدار 30 ألف تصريح (عن عددها الواقعي في 2014).
- سيناريو المقاومة السلمية للاحتلال وتوسّع المقاطعة: يترافق هذا السيناريو مع انخفاض بنسبة 10% في الاستثمار (لمدة 4 سنوات) و2% في الناتج المحلي و10% في السياحة في إسرائيل. بالنسبة لفلسطين فإنّ هذا السيناريو يقوم على انخفاض تصاريح العمل بمقدار 30 ألف مع زيادة بمقدار 25% في التكاليف الاجتماعية و10% في عدد السجناء وارتفاع العراقيل أمام التجارة بنسبة 25%.
- سيناريو الانتفاضة العنيفة: في إسرائيل ستحدث زيادة بمقدار 3% في النفقات الدفاعية مع تحمّل تكاليف الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين نتيجة افتراض انهيار السلطة الفلسطينية. كذلك سيطرأ انخفاض بمقدار 20% في الاستثمار و50% في نمو سوق العمل (لمدة 4 سنوات) وانخفاض 25% في السياحة و15% في التجارة مع فلسطين. بالنسبة لفلسطين سيتوقف تدفق العمالة إلى إسرائيل كلياً، ويحدث تدمير لممتلكات بقيمة 1.5 مليار دولار وزيادة 10% في تكاليف التنقل و50% في كل من تكاليف الخدمات الاجتماعية والخدمات المصرفية والعراقيل أمام التجارة وزيادة بنسبة 100% في عدد السجناء.

تكاليف السيناريوهات

بعد استعراض فرضيات السيناريوهات الخمسة تنتقل الدراسة إلى تقدير تكاليف أو مكاسب كل سيناريو مقارنة مع سيناريو استمرار الوضع كما هو عليه الآن لمدة عقد من الزمن.

يلخّص الشكل 1 النتائج الإجمالية للتحليل الكمّي للدراسة. تقترح هذه النتائج أنّه إذا ما تمّ تطبيق حل الدولتين (بمواصفات تقوم بشكل عام على معايير الرئيس كلينتون، حسب ما تقول الدراسة) فإنّ إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل سوف يزداد بمقدار 22,800 مليون دولار في العام 2024 عن المستوى الذي سيكون عليه في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن.[2] وهذا يعادل زيادة بمقدار 5% في حصّة الفرد من الناتج المحلي. أمّا الأرقام بالنسبة لفلسطين فهي 9,700 مليون دولار، أو ما يعادل نمو بنسبة 36 في دخل الفرد. أمّا فيما يتعلق بالزيادة التراكمية التي ستحقق عبر السنوات العشرة فهي تبلغ 123 مليار دولار لإسرائيل، وهذا يعادل نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في العام 2014. ويبلغ الرقم التراكمي لفلسطين 50 مليار دولار، أو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام 2014.

واضح أيضاً من الشكل أنّ السيناريوهات الأربعة الأخرى تترافق مع خسائر، مقارنة باستمرار الوضع الراهن، لكل من إسرائيل وفلسطين، باستثناء سيناريو الانسحاب المنسق الذي ينتج عنه زيادة صغيرة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بقيمة 1,510 مليون دولار. ويلاحظ أنّ سيناريو المقاومة العنيفة (الانتفاضة)، الذي يتضمن انهيار السلطة الفلسطينية وتحمل إسرائيل لكافة المهام التي تتولاها السلطة حالياً، فسيتولد عنه خسارة تراكمية خلال 10 سنوات بمقدار 46 مليار دولار لفلسطين و250 مليار لإسرائيل.

شكل 1: التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 في السيناريوهات الخمسة مقارنة باستمرار الوضع على ما هو عليه (مليون دولار بأسعار 2014)

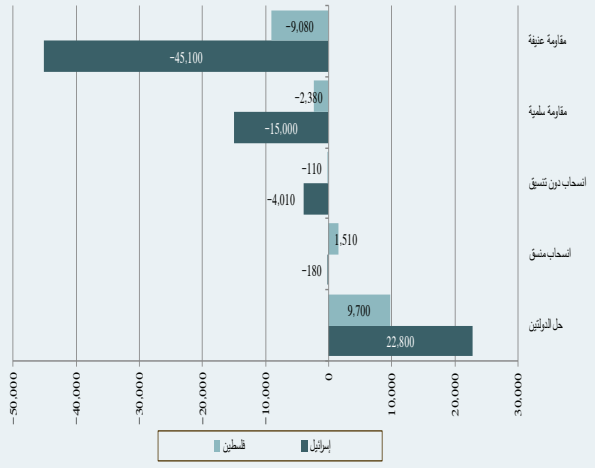

ما مدى أهمية الحوافز الاقتصادية؟

السؤال الأساسي الذي يدور في الذهن أثناء مراجعة هذه الدراسة وتقييم الجهود والموارد التي وضعت لإنجازها هو ما مدى أهمية الدور الذي يمكن للحوافز الاقتصادية أن تلعبه في دفع أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية مربحة مادياً؟ وهل تلعب هذه الحوافز، التي سعت الدراسة إلى تكميمها، نفس الدور في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما في الأزمات الدولية الأخرى؟

لقد أعفتنا الدراسة من جهد الإجابة على هذا السؤال. إذ أوردت في نهاية بحثها الطويل ما يلي: «لقد أثبتت دراسات متعددة (بما في ذلك دراستنا) أنّ حل الدولتين هو بكل وضوح الحل الأفضل لكلا الطرفين وأنّ العنف هو الأسوأ. فلماذا يدوم هذا الطريق المسدود الإسرائيلي الفلسطيني؟» تجاوب الدراسة على هذا السؤال بأنّ هناك عدد من العوامل تشكّل عائقاً أمام حل الأزمة:

- عدم توازن القوة: أنّ إسرائيل تسيطر على المنطقة عسكرياً واقتصادياً، وهذا الخلل يمثل حقيقة في كل سيناريو تم تناوله.
- الحوافز الاقتصادية: أنّ إسرائيل لديها حافز اقتصادي أقل، والتبدل في نسبة الدخل الإسرائيلي للفرد العادي أصغر بكثير من التبدل في دخل الفلسطينيين. إذ يبلغ متوسط دخل الفرد الإسرائيلي 15 ضعف دخل الفلسطيني، ولذا فإن التغيرات المطلقة في الدخل الكلي لها تأثير ضئيل على الفرد في إسرائيل.
- الإدارة الأمنية: تقول الدراسة «لقد تعلمت إسرائيل كيفية إدارة الأمن وجها لوجه مع الفلسطينيين بتكلفة منخفضة نسبياً..إنّ عدم الثقة الإسرائيلية بالفلسطينيين وشكوكها إزاء التزام المجتمع الدولي بأمنها يبدو أنّه يفوق أيّة فوائد اقتصادية محتملة ممكن أن تنجم عن تبني مسار بديل».

ما تستنتجه الدراسة عملياً، وباختصار شديد، هو التالي: إنّ حل الدولتين مربح اقتصاديا بيناً الحلول الأخرى تترافق مع خسائر مادية كبيرة. على أن حساب الأرباح والخسائر ليس له أهمية كبيرة في دفع الطرف الإسرائيلي، الذي يتمتع بالتفوق المادي والأمني الكاسح، إلى الاقتناع بجاذبية التسوية.

2- تم تحويل التكاليف إلى نسب تبدل في الناتج المحلي بافتراض قيمة للمضاعف تساوي 0.5 (وبقيمة واحد للإنفاق الحكومي).

7- الأسعار والتضخّم[1]

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»)، في حين يسجل الفرق في قيمة هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين معدّل التضخم خلال الفترة. ومعدّل التضخم هو مقياس التغير في القوّة الشرائية للدخل، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الإسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010=100. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق له، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2017 إلى 111.52 مقارنة مع 110.34 في الربع الرابع 2016. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الأول 2017 والرابع 2016 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 1.07%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة السكن ومستلزماته بنسبة 2.52%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.05%. كما شهد الربع الأول 2017 أيضاً تضخماً موجباً بمعدّل 0.67% فقط بالمقارنة مع الربع المناظر 2016. يلاحظ أن التضخم بين الربعين المتلاحقين أعلى منه بين الربعين المتناظرين. ويعود سبب ذلك إلى أنّ التضخم كان سالبا في بعض أرباع سنة 2016.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.39% بين الربع الأول 2017 والرابع 2016، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 1.35%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.96%. أمّا أسعار الجملة حسب المجموعات، فقد ارتفع الرقم القياسي لكل من الزراعة والتعدين واستغلال المحاجر مقابل انخفاضه لكل من صيد الأسماك والحجري والصناعات التحويلية. بالمقابل انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بمقدار 3.71% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار4.50% وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.95% (انظر الشكل 7-2).

والفارق بين الانخفاض الكبير نسبياً في الرقم القياسي لأسعار المنتج (3.71%) مقابل الارتفاع في فهرس أسعار الجملة يمكن أن يعزى على انخفاض أسعار الإنتاج المحلي، إذ أنّ وزن الإنتاج المحلي في الفهرس الأول يبلغ 89% (والباقي للبضائع المصدرة)،

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنةالأساس 2010)

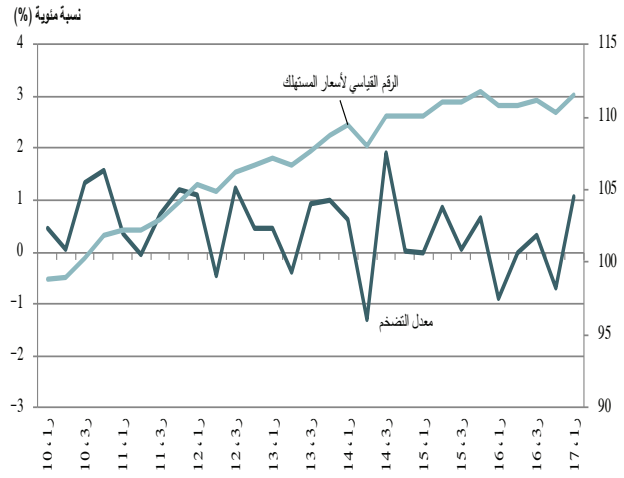

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)

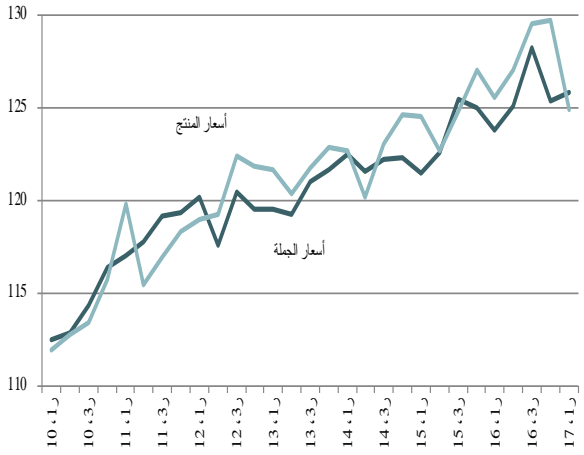

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية في الربع الأول 2017

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

في حين أنّ سلع الإنتاج المحلي وزنها 60% فقط في فهرس أسعار الجملة (والباقي للسلع المستوردة). انظر صندوق الإنتاجية والأجور في هذا العدد من المراقب لمعلومات أكثر حول فهارس الأسعار.

الأسعار والقوة الشرائية [2]

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافّة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ التغير في معدّل أسعار المستهلك (التضخم) يعكس تطوّر القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك ليبلغ نحو 111.52 خلال الربع الأول 2017، وهو ما يعني ارتفاع الأسعار خلال هذا الربع بنحو 1.07% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 0.67% مقارنة بالربع المناظر. وبذلك تراجعت القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل بنحو 1.07%، و0.67% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب نتيجة ارتفاع الأسعار.

القوّة الشرائية للدولار: تتأثر القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بعملة الدولار الامريكي (أو الدينار الأردني) بتغيرات أسعار المستهلك (التضخم) بالإضافة إلى التبدل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي. شهد الربع الأول 2017 تراجع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 2.10%، و4.07% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. وبناءً على ذلك، فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكل، قد تراجعت خلال هذا الربع بنحو 3.17% و4.74% خلال نفس فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات تقريباً.

2- تعرّف القوة الشرائية بأنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

صندوق 6: فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دراسة جديدة عن الاقتصاد الفلسطيني بعنوان «عجز مزدوج أم فجوة موارد مفروضة؟»[1] تبدأ الدراسة بتعريف مفهوم «العجز المزدوج» (Twin-deficit).ويمكن التوصل بسهولة الى هذا التعريف انطلاقاً من معادلات الحسابات القومية في الاقتصاد التي تقود الى المتطابقة التالية:

العجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات= عجز الادخار (أي الفرق بين الادخار والاستثمار). ويمكن اعادة كتابة هذه المتطابقة كالتالي:

الصادرات+صافي دخل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج - الواردات = الادخار- الاستثمار

ونظراً لأنّ الادخار في الاقتصاد يتكون من ادخار خاص وادخار حكومي، وأنّ عجز موازنة الحكومة هو بمثابة ادخار سالب، فإنّ المتطابقة السابقة تقود إلى مفهوم «العجز المزدوج»: هناك علاقة طردية مباشرة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الميزان الجاري في ميزان المدفوعات. أي أنّ الزيادة في عجز الموازنة (في ظل فرضيات معينة) يترافق مع الارتفاع في العجز الخارجي، والعكس بالعكس.

تقترح بعض الدراسات، انطلاقاً من العلاقة التعريفية السابقة، وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة والعجز في الميزان الجاري. وبالتالي فإنّ القضاء على العجز الخارجي (أي فائض الاستيراد على قيمة الصادرات وصافي تدفّق الدخل والتحويلات الخارجية) يقتضي القضاء على عجز الموازنة (عبر تقليص الإنفاق العام وتحسين الجباية الضريبية).

تحاجج دراسة الاونكتاد الجديدة ضد فكرة وجودة علاقة سببية بين عجز الموازنة والعجز الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني. وتؤكد، بعد التمحيص في الأرقام، أنّ العجز الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني لم يبد أي رد فعل تجاه التبدل في عجز الموازنة في أية فترة خلال 1968 - 2014. وعلى ذلك فإنّ المشورة السياساتية التي توصي بتقليص عجز الموازنة، كأداة لتقليص عجز الميزان الجاري، هي مشورة غير حكيمة وغير مجدية. ذلك لأنّ تقليص عجز الموازنة، ضمن الظروف الراهنة، سيؤدي إلى زيادة البطالة وليس إلى تقليص العجز الخارجي.

وعوضاً عن ادّعاء وجود علاقة سببية تقترح دراسة الاونكتاد أنّ عجزي الموازنة والميزان الجاري، اللذان باتا مظهران مزمنان للاقتصاد الفلسطيني، هما نتيجة بنية اقتصادية فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وأنّهما من عوارض «فجوة الموارد» التي يعاني منها الاقتصاد. وفجوة الموارد هذه تتبدى في عجز مزمن في ثلاثة موازين مترابطة: عجز الميزان التجاري (فائض الاستيراد على التصدير)، وعجز الادخار المحلي (فائض الاستثمار على الادخار) وعجز الموازنة الحكومية. وبلغت أوجه العجز الثلاثة هذه، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال 2010 - 2014، نحو 40% و33% و8% على التوالي.

تقترح الدراسة أنّ فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني جاءت نتيجة التوسع في طاقة الاستهلاك والطلب بأكثر من التوسع في طاقة الإنتاج المحلي. وأنّ توسع طاقة الطلب هذه جاءت بدورها نتيجة فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، بالتوازي مع فرض قيود صارمة على نمو الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي. ويتوصل التحليل إلى أنّ القضاء على فجوة الموارد يتطلب إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية المحلية وخلق الشروط لتوسعها بهدف تقليص الفرق بين الدخل الكلي الذي يحرزه الفلسطينيون والدخل الذي يتم توليده من الإنتاج المحلي (أي تقليص دخل العمال والتحويلات من الخارج). كما يتطلب تقليص الفرق بين عدد القوة العاملة الفلسطينية وعدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد المحلي من جهة ثانية (أي تقليص عدد العاملين في خارج الاقتصاد المحلي). كما تؤكد أنّ تحقيق هذين الهدفين معاً مهم نظراً لأنّ تقليص فارق الدخل (بين المحرز والمتحقق من المصادر المحلية) لا يسير دائماً بشكل تلقائي مع تقليص الفارق في عدد العمال (بين اجمالي العاملين والعاملين في الاقتصاد المحلي).

1- UNCTAD (2017): The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficit or an Imposed Resource Gap?

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»[2] في الربع الأول2017 نحو 1,263 مليون دولار، حيث انخفضت بنسبة 5.3% عن الربع السابق، بينما ارتفعت بنسبة 9.6% عن الربع المناظر من العام السابق. أمّا الصادرات السلعية المرصودة فلم تزد قيمتها على 20% من قيمة الواردات، وقد انخفضت بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 17.7%مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. يمثّل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي (للسلع «المرصودة») والذي بلغ 1,017.7 مليون دولار. ولقد تمّ تخفيض هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.9 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي 1) الميزان التجاري: صافي التجارة بالسلع والخدمات. 2) ميزان الدخل: صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال. 3) ميزان التحويلات الجارية: المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 302.8 مليون دولار في الربع الأول 2017، وهو ما يعادل 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,245.5 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمّال الضفة في إسرائيل) بمقدار 470.3 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد نحو ربعه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 472.4 مليون دولار (انظر جدول 8-1).

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2017
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات	**(1,174.3)**	**(1,359.1)**	**(1,245.5)**
- صافي السلع	(972.0)	(1,126.6)	(10,34.3)
- صافي الخدمات	(202.3)	(232.5)	(211.2)
2. ميزان الدخل	**364.4**	**408.6**	**470.3**
3. ميزان تحويلات الجارية	**532.4**	**585.4**	**472.4**
4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)	**(277.5)**	**(365.1)**	**(302.8)**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**202.9**	**354.5**	**176.8**
6. صافي السهو والخطأ**	**72.0**	**10.6**	**126.0**

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)

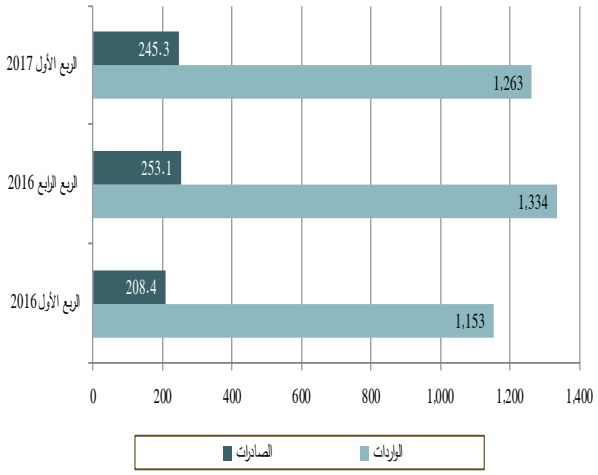

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)

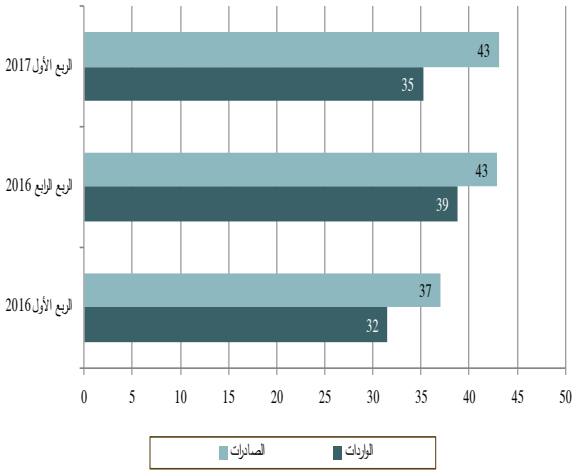

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الأول 2017) (مليون دولار)

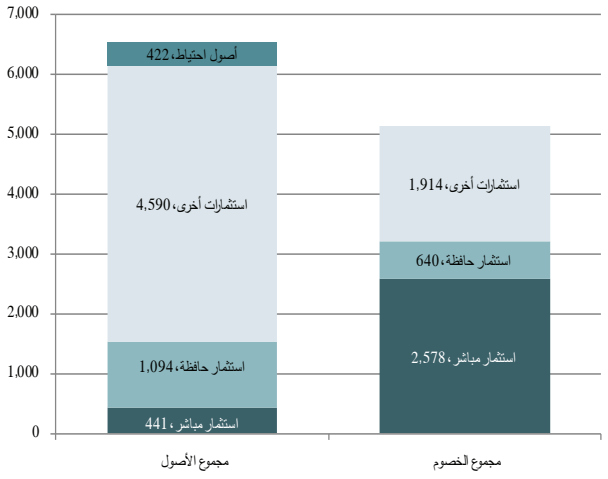

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الأول 2017.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 176.8 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل دينا على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2017 نحو 6,547 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6.7%، واستثمارات الحافظة 16.7%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,132 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,415مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجّب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (64%) هو عبارة عن ودائع في البنوك الخارجية (معظمها من المصارف)، وهذه ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وعند أخذ الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار يتضح أنّ ميزانها موجب في فلسطين، إذ تُشير الأرقام إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطينيين بمقدار 2,137 مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

مفاهيم وتعاريف اقتصادية
منحنى فيلبس: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

توصّل الاقتصادي النيوزيلندي وليام فيلبس في العام 1958، إثر تحليل أرقام معدّلات تضخم الأجور والبطالة في بريطانيا خلال الفترة 1861 - 1957، إلى وجود علاقة عكسية مستقرة بينهما، إذ كلّما كانت معدّلات البطالة مرتفعة نسبياً خلال الفترة كلّما كانت الزيادة في الأجور النقدية متهاودة، والعكس بالعكس. وسرعان ما تمّ إثبات وجود مثل هذه العلاقة العكسية في بلدان مختلفة وخلال فترات زمنية متباينة. وجرى تعميم العلاقة لتصبح علاقة بين معدّل البطالة ومعدّل تضخم الأسعار، كما أطلق على المنحنى الذي يصور هذه العلاقة العكسية بين المتغيرين اسم «منحنى فيلبس» (انظر الشكل 1 الذي يصور الترافق بين المتغيرين في الاقتصاد الأمريكي خلال عقد الستينات). ولم يمض وقت طويل قبل تأطير ما توصل إليه «فيليبس» بنظرية تقول بأنّ أصحاب القرار في أي بلد يمكنهم على ذلك اختيار الخلطة التي تناسبهم بين التضخم والبطالة، وأنّ زيادة التشغيل في الاقتصاد يمكن تحقيقها لقاء «ثمن» يتمثل في تقبّل مستوى معين من ارتفاع الأسعار. وجاءت علاقة فيلبس لتدعم وجهة نظر مشايعي الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز بأنّ التضخم يتولد من «ارتفاع التكاليف» (Cost-Push) وليس من «زيادة الطلب» (Demand-Pull). والمقصود هنا أنّ انخفاض البطالة هو الذي يدفع العمال للمطالبة بزيادة الأجور، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدّل التضخم، أي أن تضخم الأسعار يتولد أساساً من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وأجور العمل بشكل خاص. ذلك لأنّ تقليص أهمية دور «زيادة الطلب» في خلق التضخم أمر ضروري لضمان فعالية سياسات تحفيز الطلب التي تشكل حجر الأساس في النظرية الكينزية.

على أنّ العلاقة العكسية بين معدّلات التضخم والبطالة، التي بدت مثبتة حتى أواخر الستينات من القرن الماضي، والتي تم استغلالها إلى أقصى حد في سنوات الازدهار اثر الحرب العالمية الثانية، انهارت في عقد السبعينات، على مستوى التحليل النظري أولاً ثم على المستوى العملي والفعلي. وجاء انهيارها النظري على يد الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان الذي تنبأ بانهيارها وأكد على أنّها نتاج ما يدعى بـ «الوهم النقدي»، وعلى أنّها ظاهرة قصيرة الأمد فقط في أفضل الحالات. أمّا على الصعيد الواقعي فلقد شهدت اقتصاديات أمريكا وأوروبا الغربية في السبعينات ما بات يُعرف باسم «الكساد التضخمي»(Stagflation)، حيث تعايش التضخم المرتفع معاً وجنباً إلى جنب مع البطالة العالية. وكان هذا بمثابة إعلان وفاة لعلاقة فيلبس ولأداة مهمة في السياسة الاقتصادية خدمت الاقتصاديات الغربية لردح طويل من الزمن. وهناك الآن إجماع بين الاقتصاديين على أنّ معدّل البطالة مستقل عن معدّل التضخم في الأمد الطويل، في حين مازال تأثير البطالة على معدّل التضخم في المدى القصير موضع أخذ ورد.

منحنى فيلبس في فلسطين

قام باحثان فلسطينيان مؤخراً بوضع دراسة تتساءل حول مدى انطباق منحنى فيلبس على الاقتصاد الفلسطيني.[1]

واعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية عن معدّل البطالة ومعدّل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2015. وعند تطبيق تحليل «جرانجر للسببية» (Granger Causality) تبيّن لهما أنّ الاقتراح التقليدي في علاقة فيلبس، بأن تحولات البطالة هي المسبب وراء التحولات في معدّل التضخم لا تنطبق على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المدروسة، وأنّ علاقة السببية معاكسة في فلسطين، إذ تبدأ من تحوّلات معدّل التضخم وتذهب إلى معدّل البطالة.

ردّت الورقة السبب وراء هذه السببية المعاكسة في فلسطين إلى أن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يتولد غالبا من الارتفاع في أسعار المستوردات. ونظراً لأنّ نحو 85% من هذه المستوردات تأتي من إسرائيل، فإنّ هذا يعني عملياً أنّ مستوى الأسعار (ومعدّل التضخم بالتالي) في فلسطين مرتبط بمستوى الأسعار في إسرائيل بالدرجة الأولى. وبناءً على ذلك يستنتج البحث أنّ معدّل التضخم في فلسطين هو متغير براني (exogenous variable) لا يتأثر بالسياسات والمتغيرات الاقتصادية الداخلية، بما فيها معدّل البطالة، بل يؤثر فيها.

بعد هذا التحليل قام الباحثان بتطبيق نموذج (ARDL) على الأرقام وتوصلا إلى أنّ ظهور العلاقة سابقة الذكر يقتصر على المدى القصير، وأنّ العلاقة بين التضخم والبطالة لا وجود لها في الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل

شكل 1: منحنى فيليبس، 1961 - 1969 (دولار)

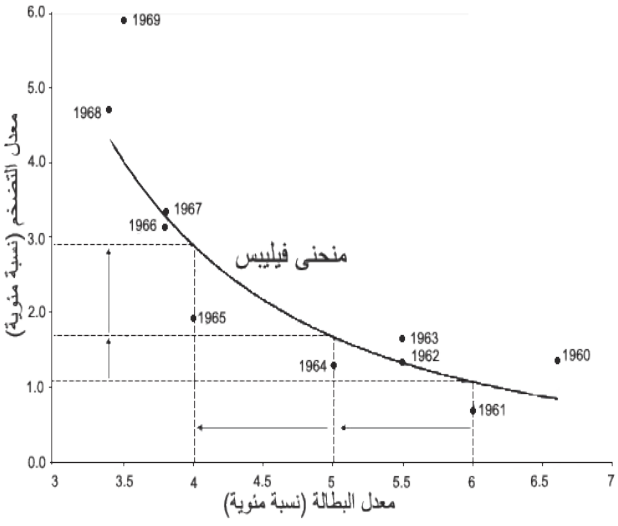

Source: Hoover, Kevin D. Phillips Curve. The concise encyclopedia of economics. http://www.econlib.org/library/Enc/PhillipsCurve.html

1- Ismael, Mohanad and Sadeq, Tareq (2016). Does Phillips Exist in Palestine? An Empirical Evidence. Ramallah: University of Birzeit. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/70245/1/MPRA_paper_70245.pdf

Economic Monitor

49

2017

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

Economic Monitor Issue 49/2017

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2017 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
E-mail: info@mas.ps
Website: www.mas.ps

@ 2017 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2017 Palestine Monetary Authority (PMA)
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
E-mail: info@pma.ps
Website: www.pma.ps

@ 2017 Palestine Capital Market Authority (PCMA)
P.O. Box 4041, AlBireh
Telephone: +972-2-2946946
Fax: +972-2-2946947
E-mail: info@pcma.ps
Website: www.pcma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:

Arab Fund for Economic & Social Development

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

August 2017

Q1 2017 Summary:

- GDP: GDP grew slightly during the quarter compared to the previous quarter (0.1% at constant prices), which is ascribed to growth in the Gaza Strip against recession in the West Bank. This led to a decline in per capita GDP by about 0.5%.

- Employment and Unemployment: The unemployment rate in Palestine rose by 0.3 percentage point, reaching 27% in Q1 2017 compared with the previous quarter (19% in the West Bank and 22% in the Gaza Strip). The percentage of the private sector workers who are sub-minimum wage earners (NIS 1,450) was 36.3% (42% females and 35% males).

- Public Finance: In Q1 2017 external funding for budget support amounted to NIS 640 million (18% of which is from Arab countries), whereas external funding to support developmental expenditure amounted to NIS 143 million. The government's arrears amounted to NIS 654 million, 43% of which were arrears to the private sector.

- Vehicles Registration: The number of new and second-hand vehicles registered for the first time in the West Bank reached 10,027 in Q1 2017, 83% of which were second-hand vehicles imported from the international markets and from Israel.

- Inflation and Prices: Inflation in Palestine increased by 1.07% in Q1 2017 compared to the previous quarter. This reflects the decline in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels. While the purchasing power of those who receive their salaries in dollars and dinars and spend in shekels, decreased by 3.17%.

CONTENTS

- **GDP**
  Box 1: Long-term Growth in Palestine's Economy
- **Labor Market**
  Box 2: How Deflators Explain the Disparity between Productivity and Wages in both Israel and Palestine
- **Public Finance**
  Box 3: Developmental Expenditure in Palestine
- **The Banking Sector**
  Box 4: Palestinian Deposit Insurance Corporation (PDIC): Insuring 90 Percent of Account Holders and 14 Percent of Deposits
- **Non-Banking Financial Sector**
  Box 5: Economic Costs of the Palestinian-Israeli Conflict
- **Investment Indicators**
  Box 6: Palestine: Twin deficits or an imposed resource gap?
- **Prices and Inflation**
- **Foreign Trade**
- **External Trade**
- **Economic Concepts and Definitions:**
  Phillips Curve and the Inverse Relationship Between Inflation and Unemployment
- **Key Economic Indicators in Palestine 2012-2017**

M A S
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

GDP[1]

Palestinian GDP (at 2004 constant prices) rose slightly by 0.1% over Q1 2017 compared with the previous quarter reaching US$ 1,999.2 million: 75% in the West Bank and 25% in Gaza Strip, achieving a growth rate of 0.03% in the West Bank compared with 0.3% in Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter (Q1 2017 and Q1 2016), Palestinian GDP grew by 0.7% in Palestine, 0.8% in the West Bank and 0.4% in Gaza Strip (Figure 1-1).

This slight rise during Q1, accompanied with an increase in the population, resulted in a decline in the per capita GDP by about half a percentage point compared with the previous quarter. Also the modest growth rate resulted in a per capita GDP during Q1 2017 lower by two percentage points than the corresponding quarter 2016 (Table 1-1).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2004) (US$)

	Q1 2016	Q4 2016	Q1 2017
Palestine	**441.0**	**434.2**	**431.6**
-West Bank*	565.0	558.5	555.2
-Gaza Strip	264.4	258.3	257.0

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip

Even though Gaza Strip's share of GDP has increased by almost 0.05 percentage point between Q1 2017 and Q4 2016, its contribution to GDP declined by 0.06 percentage point over Q1 2017 compared with the corresponding quarter 2016, i.e. the Strip's contribution is still as low as a quarter of the country's GDP. Meanwhile the gap between the West Bank and Gaza Strip in terms of per capita GDP reached US$ 298 in Q1 2017 (Figure 1-3), witnessing a slight decline compared with the previous quarter (USD 2.4), and the corresponding quarter (USD 2). Nevertheless, per capita GDP in Gaza Strip is still about 46% of the West Bank's per capita GDP. (Figure 1-2)

Composition of GDP

The share of the productive sectors (agriculture, industry and construction) contribution to Palestinian GDP declined by 1.2 percentage points between Q1 2017 and Q4 2016, as a result of the declining share of the construction sector. On the other hand, the transportation, information, and finance sectors increased by 0.7 percentage point, and the share of other services sectors increased by about 0.8 percentage point, as a result of the increase in the share of wholesale, retail and vehicle repair (Figure 1-4).

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Quarters (constant prices, base year 2004) (US$ million)

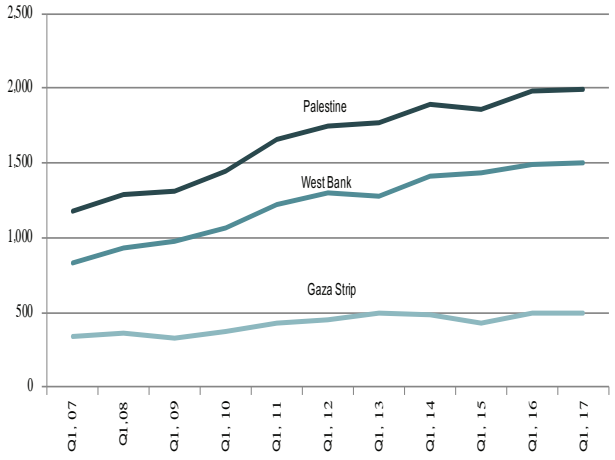

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-2: % GDP in the West Bank and Gaza Strip* (constant prices, base year 2004)

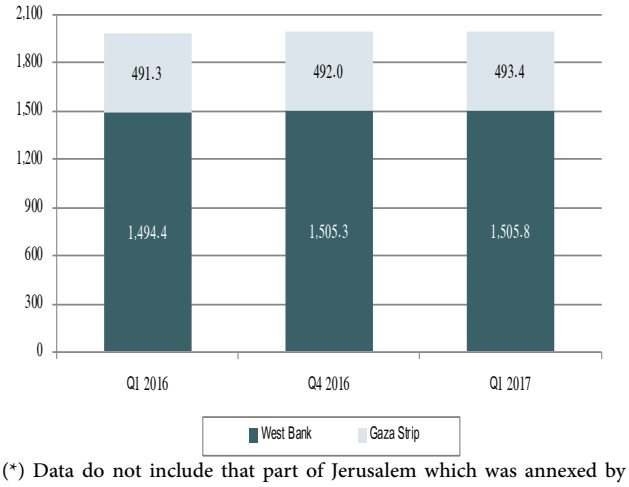

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-3: % GDP in Palestine* by Region, and by Corresponding Quarters (constant prices, base year 2004)

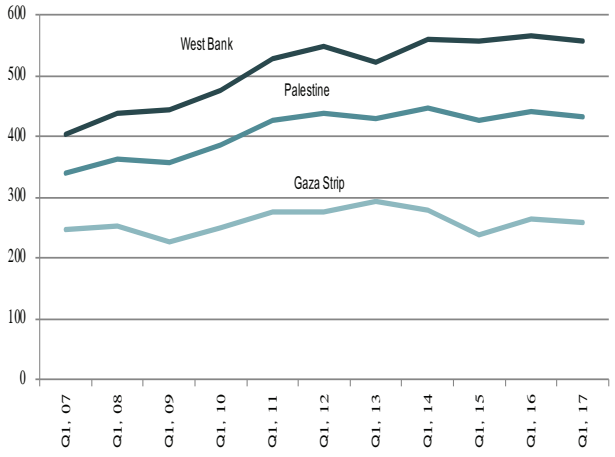

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Periodic Statistics on National Accounts, 2007-2017. Ramallah- Palestine.

Expenditure on GDP

The absolute increase in GDP between Q1 2016 and Q1 2017 amounted to about US$ 13.5 million, which is explained by the decreased aggregate consumption expenditure (private and public) by US$ 31.6 million, and increased investments by about US$ 41.4 million; while net exports (i.e. exports minus imports) increased by US$ 3.2 million during the quarter. (Figure 1-5 shows percentile expenditure on GDP items).

Figure 1-4: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2004)

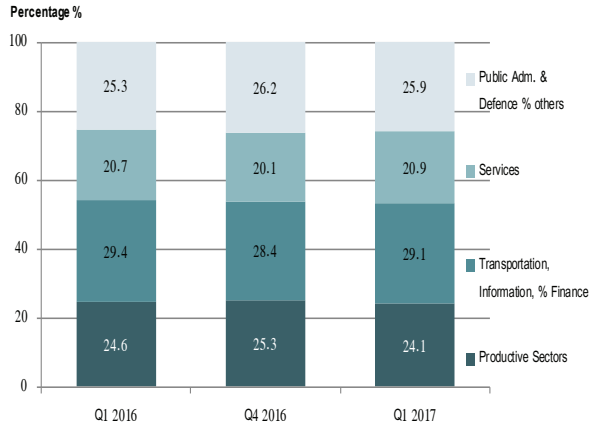

Figure 1-5: % Expenditure on GDP in Palestine* (constant prices, base year 2004) (% percent)

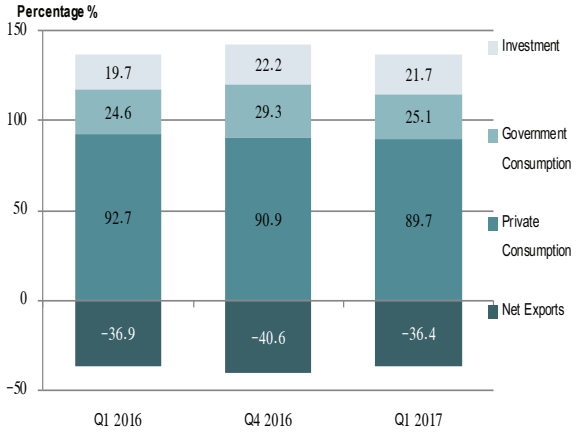

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.
The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item.

Box 1: Long-term Growth in Palestine's Economy

A recent study conducted within the EU project for the Palestinian Ministry of National Economy by Luis Abugattas found that the compound annual growth rate in the Palestinian economy in 1995-2015 was 4.2 percent (in constant dollar prices). [1] This medium-long-term growth rate is not much different from the corresponding growth rates in the comparable neighboring Middle East and North African economies or in the Lower-Middle-Income group. The author, however, identified three worrying and peculiar determinants in the growth of the Palestinian economy:

- First, the Palestinian economy in 1995 was at a very low level, so per capita GDP, despite an average annual growth rate of 4.2 percent, is now 34 percent lower than in Jordan, a country with similar resources. In terms of PPP per capita, its level in Palestine is less than half that of countries such as Jordan, Egypt and Tunisia.
- Second, the long-term growth rate is inadequate when compared to the sharp increase in the population. The compound annual growth rate in per capita GDP was hardly 0.9 percent at constant prices in 1995-2015. This modest growth rate interrupted the creation of enough jobs for the increasing labor force.
- Third, annual growth rates during the period fluctuated substantially, sometimes showing rapid growth before descending dramatically. Figure 1 shows the GDP annual growth rates Palestine at constant dollar prices (2004) as well as constant shekel prices (1996). Obviously, there were not only sharp changes in annual rates, but also variations in growth rates when measured in shekels and dollars due to USD/NIS exchange rate instability. The NIS annual compound growth rate in the period was a little lower than that of the USD; still, the volatility in growth was higher when measured in shekels. Much economic literature has repeatedly demonstrated that economies with fluctuating growth rates are always experiencing slower long-term growth and less effective investment due to distrust and lack of sustainability.

Figure 1: Annual GDP growth rates in Palestine at constant dollar and shekel prices (1995-2015)

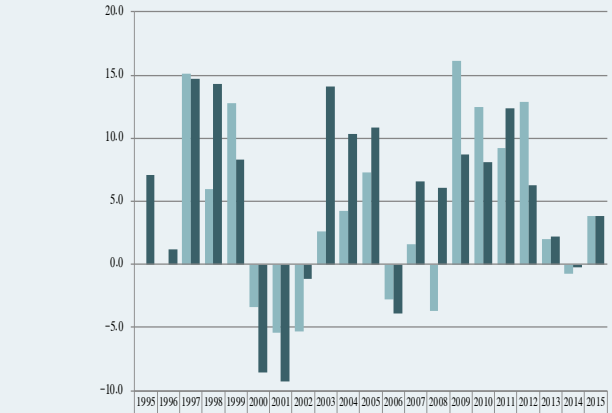

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Constant prices for 1996 in NIS			15.2	5.9	12.8	-3.4	-5.4	-5.3	2.6	4.2	7.3	-2.8	1.6	-3.7	16.1	12.5	9.2	12.8	2.0	-0.8	3.8
Constant prices for 2004 in US$	7.1	1.2	14.7	14.3	8.3	-8.6	-9.3	-1.2	14.1	10.3	10.8	-3.9	6.6	6.1	8.7	8.1	12.4	6.3	2.2	-0.2	3.8

Note: The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) publishes GDP figures in only dollar current and constant prices. The author converted the GDP at current dollar prices to their value in NIS using the mid-year exchange rate for each year. He then converted the shekel figures at current prices to constant prices using PCBS inflation rates and taking 1996 as a base year.

1 L. Abugattas (2017) Palestine: Macroeconomic Performance and Development Challenges and Policy. EU-TSP

2- Labor Market[1]

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and older, amounted to 2,989 thousand persons by the end of Q1 2017. The labor force, which includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work, amounted to 1,369 thousand. The difference between the labor force and the actual number of workers provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between the three variables and the development of population.

The Participation Rate

Figures show that the percent of labor force to manpower in Palestine (which is known as the participation rate) was around 46% in recent years (about 45.8% during Q1 2017). This ratio is close to prevailing ratios in other countries in the region (42% in Jordan, for example, in 2014, according to World Bank data), but it is significantly different from those in developed countries, where it is close to 60% or higher. One of the main reasons behind this divergence is the low female participation rate and high percent of youth (children and adolescents) in Palestine compared with developed countries.

There is a wide gap between the male and female participation rates in Palestine, as the percent rises to 71.6% for males, and drops to only 19.4% for females. There is no remarkable disparity between the West Bank and Gaza Strip in this regard, as the participation rate in the West Bank was 73.3% for males compared with 17.6% for females, while in Gaza Strip it was 68.6% for males compared with 22.3% for females. Obviously, the decline in the female participation rate in Palestine is the factor driving the decline in the total participation rate.

Number of Workers and their Distribution

The number of workers in Palestine decreased by 0.3% between Q4 2016 and Q1 2017 reaching 999 thousand workers. The distribution of workers in Q1 2017 was 56.3% in the West Bank, around 29.7% in Gaza Strip, and 14.0% (or about 140 thousand workers) in Israel and the settlements (which is higher than prevailing percent in the last years which was around 11%) .

In Q1 2017 more than one fifth of the employed in Palestine worked in the public sector, while this percent rises to 35.8% in Gaza Strip (Figure 2-2). By sector, during Q1 2017 about 35.5% of the employed worked in the services sector (53.4% in Gaza Strip), whereby the building and construction sector employed 21.4% of workers in the West Bank and less than 7% in Gaza Strip. About 21% of the employed work in the trade, restaurants, and hotels sector. This percent converges between the West Bank and Gaza Strip (Figure 2-3).

Unemployment

The unemployment rate is the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force. The unemployment rate in Palestine rose to 27.0% in Q1 2017,

1 The Source of data in this section: PCBS, 2017, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine.

Figure 2-1: Individuals (aged 15 years and above) and Workers in Palestine (Thousand)

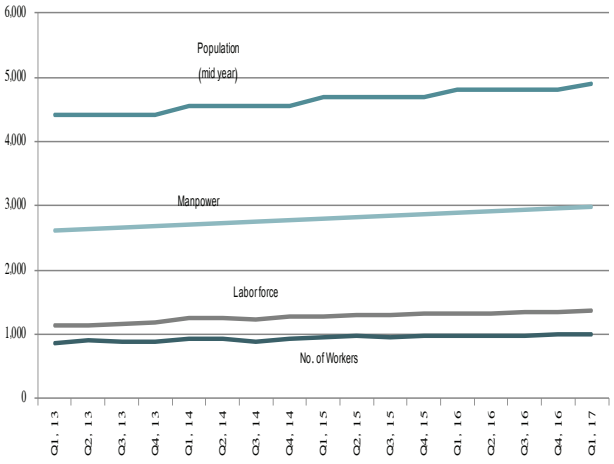

Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and by Sector, Q1 2017 (%)

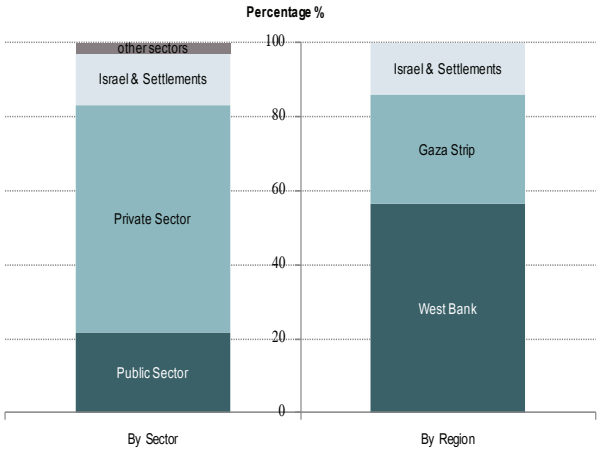

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q1 2017 (% percentage)

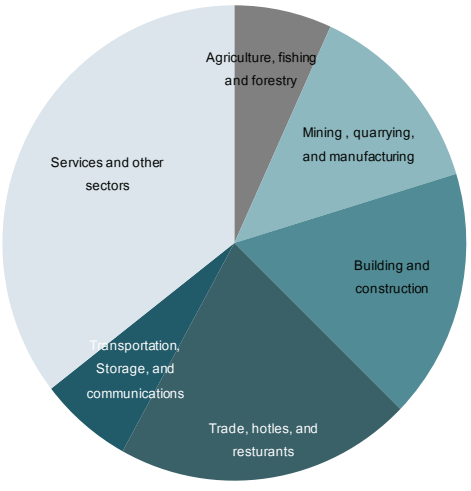

higher by half a percentage point compared with the corresponding quarter 2016, and 1.3 percentage points higher than the previous quarter (Table 2-1).

Table 2-1: Unemployment Rate among Individuals Participating in Palestine's Labor Force by Region and Gender (Percentage %)

		Q1 2016	Q4, 2016	Q1 2017
West Bank	Males	15.5	14.2	15.9
	Females	28.4	28.5	31.2
	Total	**18.0**	**16.9**	**18.8**
Gaza Strip	Males	34.5	33.2	32.7
	Females	62.6	64.4	67.4
	Total	**41.2**	**40.6**	**41.1**
Palestine	males	22.3	21.0	21.9
	Females	42.8	43.9	46.6
	Total	**26.6**	**25.7**	**27.0**

Two of the most notable characteristics of unemployment in the Palestine are that:

1) It is high among the youth: the unemployment rate in the age group between 15-24 years reached 42.9% (66.7% for females against 37.5% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (Figure 2-4 and Box about school to work transition in Monitor 46).
2) The unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q1 2017 reached 24.1% for males who had not completed secondary education, while it was 18.2 % for males with a Bachelor degree. On the other hand, the unemployment rate for females with a Bachelor degree was 51.5%, while it was only 30% for females who had not completed secondary education (Figure 2-5).

Output Growth and Changes in Unemployment Rate

Figure 2-6 shows two curves; one for the GDP rate of growth for each quarter and the other for the unemployment rate for each quarter during Q1 2012-Q1 2017. The first noticeable aspect of the figure is the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate. Part of this fluctuation can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity explain the sharp and periodic fluctuation of economic growth. Secondly, the figure shows that there is a relation in the behavior of the two curves, i.e. whenever there is an increase in the growth rate of output, there will be a decline in the unemployment rate by 0.28% during the study period, i.e. any decrease in the unemployment rate by 1% requires an increase in the growth rate by 3%. This simplified and approximate linkage provides a simple estimate of the acceleration needed in the growth rate and the time needed to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular.

Figure 2-4: Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q1 2017)

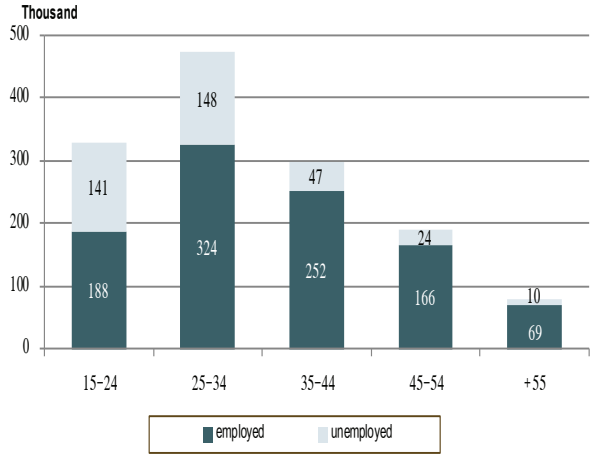

Figure 2-5: Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (Q 1 2017)

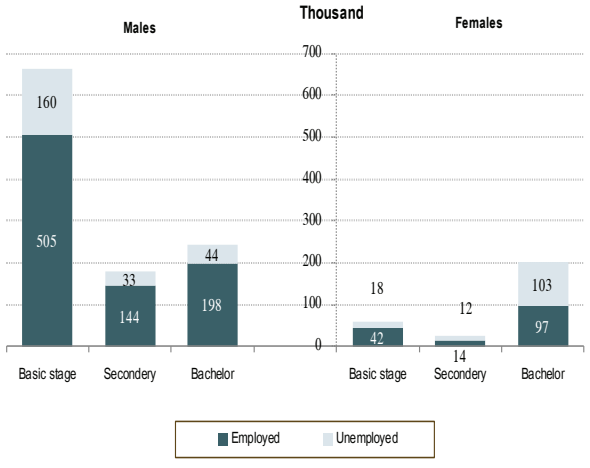

Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine

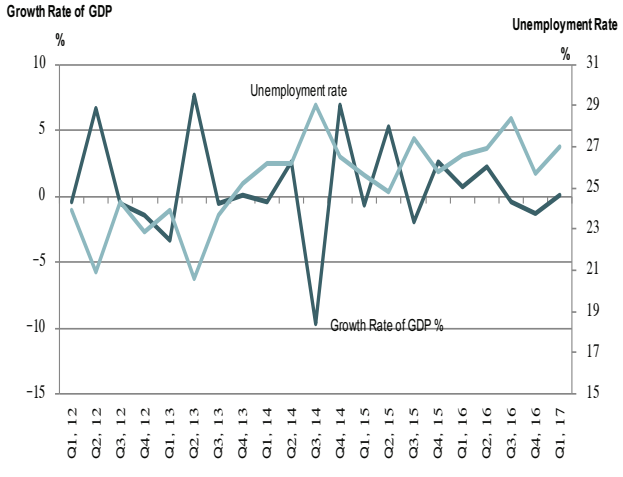

Work Hours and Days

Figure 2-7 shows the average work hours and days for Palestinian workers. There is a convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip, but the average number of weekly work hours in the West Bank is higher than that in the Gaza Strip by more than 11.6% during Q1 2017. This is more owing to lack of employment opportunities in Gaza Strip than to the productivity or choice of hours of work (comfort preferences) observed in developed countries, where such factors explain shorter work hours.

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 113.6 in Q1 2017. Yet this number does not show the divergence between the average wage for workers in Palestine on the one hand, and that for workers in Israel and the settlements on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-2). As figures indicate, the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is significantly higher and better than the average wage; because it reflects the wage level whereby the wages of half of all workers are above it, and the wages of half of all workers are below it (Figure 2-8 tracks the divergence between the average and median wage). Notably, the median wage in Gaza Strip is almost half the median wage in the West Bank. The average daily wage increased by NIS 3.6 between Q4 2016 and Q1 2017, as a result of an increase in the average wage of workers in the West Bank (by NIS 3.9), and its rise in Israel and the settlements (NIS 3.8), despite its decrease in Gaza Strip (NIS 5.1).

Table 2-2: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (Q1 2017)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	101.5	92.3
Gaza Strip	58.7	40
Israel and the settlements	219.5	200
Palestine	**113.6**	**96.2**

Minimum Wage

During Q1 2017 the percent of wage workers employed by the private sector who were sub-minimum wage earners (less than NIS 1,430) was 36.3% (42.2% females and 35.1% males). The average monthly wage of those workers was NIS 836. By region, 16.2% of the private sector wage workers in the West Bank were paid sub-minimum wage earners, compared with 73.3% in Gaza Strip (Table 2-3).

Figure 2-7: Average Weekly Work Hours and Monthly Work Days in Palestine

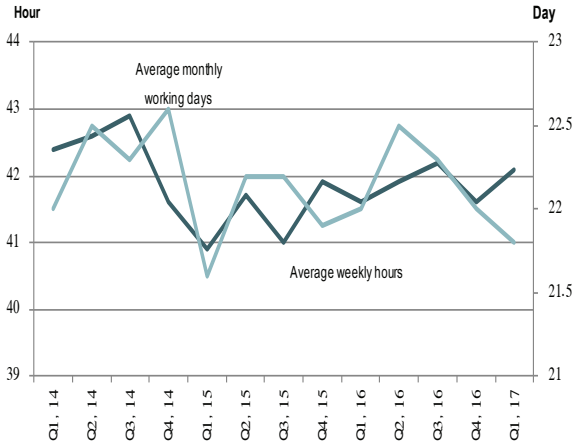

Figure 2-8: The Average and Median Daily Wage for Wage Workers (NIS) in Palestine

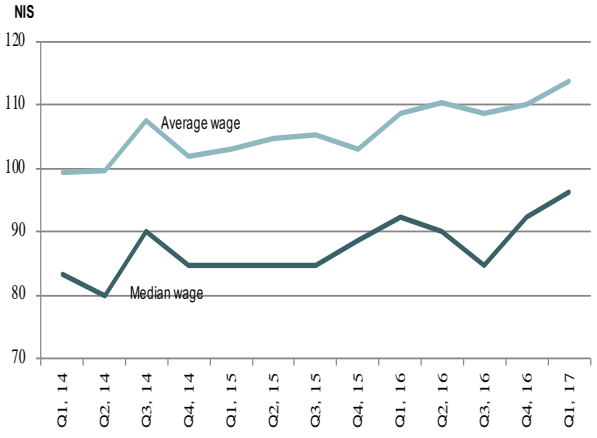

Child Labor

Child labor (aged 10-17 years) decreased slightly during Q1 2017 compared with the previous quarter, from 3.4% to 3.3%. This decrease is attributed to an increase in the total number of children, more than to a decline in the number of working children (which remained the same). Yet the percent declined by almost one percentage point compared with the corresponding quarter. By region, child labor was 4.5% in the West Bank and 1.7% in Gaza Strip during Q1 2017.

Table 2-3: the number and average wage of wage workers employed by the private sector who are sub-minimum wage earners(do not include workers in Israel and the Settlement), Q1 2017

	Number of wage workers in the private sector (Thousand)			Number of wage workers who are sub-minimum wage earners* (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)		
	males	females	both	males	females	both	males	females	both
West Bank	196	45	241	22	17	39	1,137	956	1,058
Gaza Strip	112	19	131	86	10	96	771	353	747
Palestine	308	64	372	108	27	135	845	803	836

Box 2: How Deflators Explain the Disparity Between Productivity and Wages in both Israel and Palestine

A study published by the TAUB Center for Social Policy Studies in Israel presented a new interpretation of the gaps in the Israeli economy over the past years.[1] While labor productivity per worker rose by 15 percent between 2001 and 2015, real wages in the business sector remained relatively similar from the beginning to the end of this period (See Figure 1). In general, real wage increases are tied to increases in productivity (the output per hour of labor) – as productivity goes up, so do wages. Among the reasons commonly given for the stagnation in wages is the increase in the share of profits at the expense of the share of wages due to the weak bargaining power of trade unions. The study does not accept this explanation and gives a different reason. The interpretation by the TAUB Center is of a technical nature and requires a background to understand the structure and role of deflators in national accounts.

Deflators

Deflators are record figures used to convert national accounts data from current prices to constant prices. They are coefficients that measure the rate of inflation and are used to isolate the impact of price increases on data in order to reach real values. There are three types of deflators, most importantly:

- Consumer Price Index (CPI) measures the change in the level of retail prices of the average final consumption goods and services. The CPI reflects the changes to a consumer's cost of living as perceived by consumers. The Index accounts for the changes in sales and purchase taxes as well as the changes in import prices. It does not, however, measure export prices and government procurement.
- Producer Price Index (PPI) measures the average change in selling prices received by domestic producers of goods and services over time. It reflects the changes in the domestic production prices. The average price is based on the relative weight of the production sectors in the economy. Unlike the consumer price index, this deflator measures the changes in prices of goods and services sold to the government and for export, but sales taxes and fees are not included in its figures. The PPI does not account for import prices, either
- GDP: This is a broader index than the previous two. It covers the prices of all goods and services (rather than selected goods; e.g. the items in the consumption basket). The GDP goods and services vary over years in line with changes in the structure of investment, production and consumption.

Productivity growth and increase in wages

With this technical background, we can now look at the explanations by the TAUB Center study regarding the gap between real wages and productivity in Israel. The study concluded that the reason for the gap is that workers' productivity is deflated by the producer price index, while the wages are deflated by the consumer price index. While consumer prices rose faster than producer prices over the past 15 years, real wages increased at a slower pace than the increase in productivity.

1 TAUB Center. How much bang for your buck? The stagnation of real wages in Israel. http://taubcenter.org.il/how-much-bang-for-your-buck-the-stagnation-of-real-wages-in-israel/Accessed January ٢٠١٧ ,٢٤.

Figure 1: Product per worker and real wages in Israel's business sector (Record figure 1968 = 100)

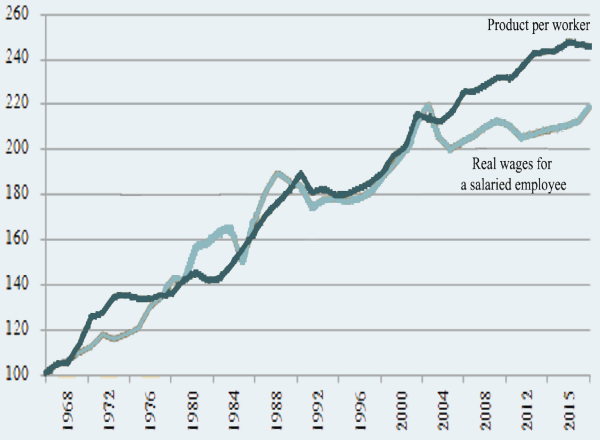

Figure 2: Contribution to the CPI by main consumer categories in Israel

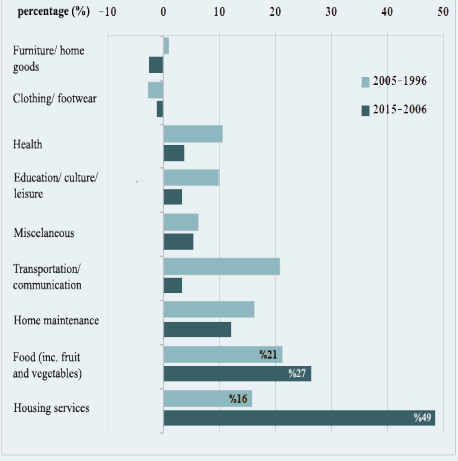

Figure 3: Consumer Price Index and Product Prices in Palestine in NIS (base year 2004 = 100)

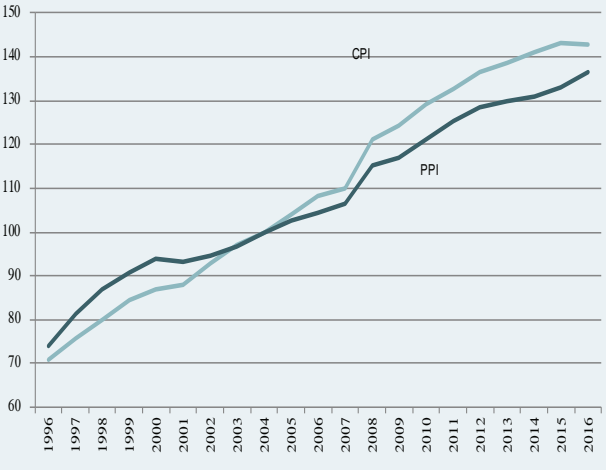

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017. Prices and indices, Annual Bulletin, 2016. Ramallah, Palestine.

What are the factors behind the gap in the values of these two deflators? The study found that the growing gap between production and consumer prices is rooted in the appreciation of goods that are typically bought by households in higher quantities, but represent a smaller share of what is produced; namely food and housing, which have a large share in the consumer price index compared to their weight in the producer price index. For a typical Israeli household, food and housing make up 42 percent of household expenditure, while the share of food and housing in the producer price index is barely 11 percent. The rise in housing and food prices was responsible for 75 percent of the rise in Israel's consumer price index over the past decade. Put differently, the inflation in housing and food costs has weakened the relationship between productivity and real wages. The study has shown that the housing prices rose by 114 percent and rental costs by 50 percent during 2007-2016 (see Figure 2).

The study called for measures to restore the balance between the changes in the two deflators, particularly controlling the increase in house prices and rental costs, promoting competitiveness in the food sector and removing restrictions on food imports.

Deflators in the Palestinian economy

The foregoing discussion suggests two things. First, the deflators are really important in growth accounts. Second, there is interplay between different factors that affect the development of real wages in the economy and the distribution of income. The interplay is much more substantial in the Palestinian economy due to the presence of more than one traded currency and thus the need to calculate the GDP in dollars and shekels. Figures 3 and 4 show the CPI and the PPI in Palestine in NIS and USD. Direct sharp movement, up and down, is observed in dollar deflators compared with those for the shekel. The dollar deflators take into account not only the rise in prices but also the cyclical shifts in the dollar-shekel exchange rates to reach real-time changes. Figure 4 shows that the rise in the consumer price index is always higher than the rise in the producer price index in Palestine, the same tendency observed by the TAUB study, which implies that real wages in Palestine do not move in parallel with productivity because of structural and institutional bottlenecks in the economy. This should be of particular interest to future studies.

Figure 4: Consumer Price Index and Producer Prices in Palestine in USD (base year 2004 = 100)

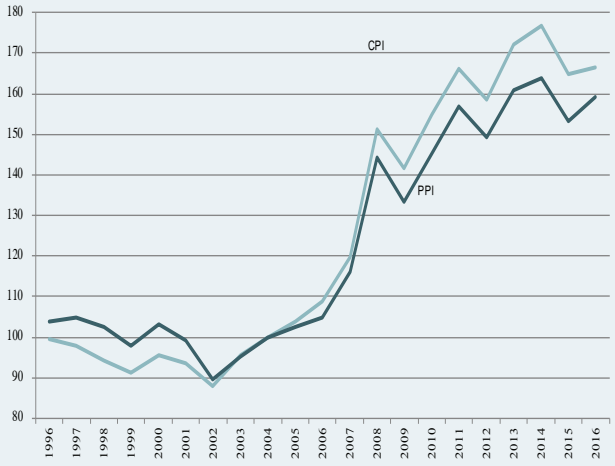

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017. Prices and indices, Annual Bulletin, 2016. Ramallah, Palestine. The figures are based on the shekel figures and converted into dollars using price deflators.

3- Public Finance[1]

Public Revenues

During Q1 2017, net public revenues and grants decreased by 3.8% compared to the previous quarter, reaching around NIS 4,227.3 million. This is attributed to the decline in local clearance revenues, specifically non-tax revenues. It worth mentioning, that this decline is attributed to a one-time increase in the non-tax revenues during Q4, from payment of the renewal license of the telecommunications franchise awarded to Paltel.

In addition, clearance revenues declined by 2.8% compared with the previous quarter, reaching around NIS 2,150.4 million (Figure 3-1). Foreign aid and grants decreased as well by 4.4% compared with the previous quarter, reaching NIS 783 million (Table 3-1).

Net public revenues and grants were equivalent to around 126.9% of actual public expenditure (cash basis) during Q1 2017 compared with 135.6% in the previous quarter. On the other hand, those revenues were about 108.4% of accrued public expenditure (commitment basis) compared with 92.9% during the same period.

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)

Item	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Budget support	621.2	627.1	552.7	516.6	639.6
- Arab grants	345.7	226.8	3.6	237.7	112.8
- International donors	275.5	400.3	549.1	278.9	526.8
Developmental funding	76.7	132.6	91.0	302.7	143.4
Total	**697.9**	**759.7**	**643.8**	**819.3**	**783**

Public Expenditure

Actual public expenditure increased by 2.7% during Q1 2017, compared to the previous quarter, reaching NIS 3,330.5 million. This rise is constituted by the increase in the wages and salaries bill by about 52.4%, amounting to NIS 1,882.5 million. This increase reflects the government's advance payment of October salaries and wages (Q4 2016) in September, which resulted in the decrease in this item in Q4 compared with the previous quarter.

Net lending expenditure increased by 15.4%, reaching NIS 258.5 million during this quarter. In contrast, non-wage expenditure decreased by 26.6% reaching NIS 1,038 million, and developmental expenditure decreased by 55.5% compared with the previous quarter reaching NIS 136.5 million (Table 3-2). Actual public expenditure constituted about 85.4% of accrued expenditure during this quarter, and about 26% of GDP in Q1 2017, and 25% compared with the previous quarter and 27% compared with the corresponding quarter.

1 The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2016-2017: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

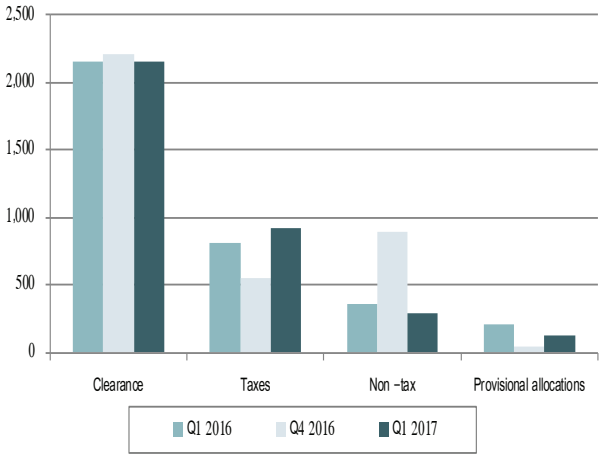

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

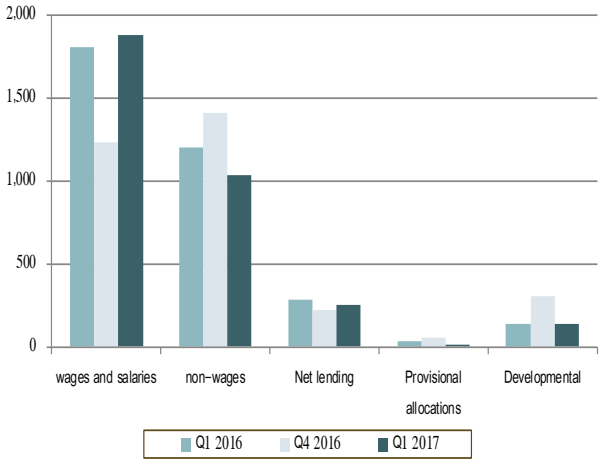

Figure 3-3: Government's Financial Account (cash basis) as % to Nominal GDP

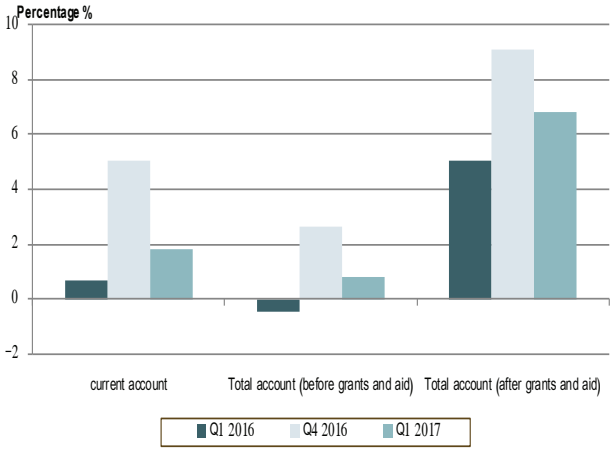

Government Arrears

During Q1 2017 government arrears reached NIS 654.4 million, equivalent to about 15.4% of total public revenues and grants during the quarter. Table 3-2 shows the distribution of those arrears on the different items, whereby wages and salaries arrears amounted to NIS 111.5 million and private sector arrears (non-wage expenditure) amounted to NIS 286.1 million.

During Q1 2017 the government paid off NIS 498 million of accumulating arrears. Thus the total PA accumulated arrears increased during the quarter by 1.3% (i.e. a net increase of NIS 156.5 million), reaching NIS 11,999.6 million as of Q1 2017.

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue side and expenditure side during Q1 2017, have led to a surplus in the total balance (before grants and aid), of NIS 113.8 million (or 0.8% of GDP on cash basis). The total balance (after Grants and foreign aid) stood at NIS 896.8 million, about 6.8% of GDP (Figure 3-3). On commitment basis, the deficit in the total balance before aid and grants reached NIS 449.4 million, while after grants and aid the surplus in the balance stood at NIS 333.6 during the same period.

Public Debt

During Q1 2017 public debt reached approximately NIS 9,109.1 million, about 18.2% of GDP, registering a decline by 4.7% compared to the previous quarter, and by 4.8% compared to the corresponding quarter. About 58% of the debt was domestic debt against 42% foreign debt. Debt service was NIS 93 million, about NIS 90.7 million of which was interest paid on debt (Table 3-3).

Table 3-2: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Tax refunds	(28.0)	13.3	(8.9)	6.7	84.1
Wages and salaries	108.9	(487.7)	164.7	719.4	111.5
Nonwage expenditures (private sector)	434.1	381.9	418.2	627.1	286.1
Development expenditures	68.5	100.2	134.7	159.1	59.3
Provisional payments	163.6	(10.9)	22.8	(17.6)	115.5
Total arrears	**747.1**	**(3.2)**	**731.5**	**1,494.7**	**654.4***

Figures between brackets indicate negative value
* NIS 2.1 million were subtracted out of the total, which constitute the sum paid off out of the net lending arrears.

Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Domestic debt	5,490.9	5,606.6	5,606.4	5,541.4	5,291
Banks	5,438.6	5,554.4	5,554.1	5,489.2	5,238.7
Public institutions	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
Foreign debt	4,072.5	4,132.5	3,967.8	4,017.7	3,818.1
Total public debt	9,563.4	9,739.1	9,574.2	9,559.2	9,109.1
Paid interest	91	81.0	57.3	54.8	93.0
Public debt as % to nominal GDP*	19.3%	18.9%	18.3%	%18.5	18.2%

* Figures differ slightly when calculated in US$ due to changes in exchange rate.

Box 3: Developmental Expenditure in Palestine

Developmental expenditure is defined as the type of spending that contributes to the future production capacity of a country. This expenditure offsets the depreciation in the existing capital as a result of utilization, and it increases the value of accumulated capital to achieve higher economic growth in the future. We analyze the figures for development spending in Palestine over the past two decades. It is important first to note that economists do not have a single clear-cut definition of developmental expenditures. Some types of expenditure traditionally itemized under expenditure in government budgets (such as spending on education and health care) also contribute to the future production capacity of the economy.

Public developmental spending in Palestine is financed either directly from international aid or from the government budget. Figure 1 shows developmental expenditure figures during the last 20 years. The share of developmental expenditure has been increasing in recent years despite the decline in the value of total annual developmental expenditure. In 2000, it reached a historic high of NIS 1.9 billion (97 percent of which came from direct international assistance). The decline in that form of spending began after 2000 and has continued since then, except for the jump in 2003, the Figure shows.

Figure 2 shows the average share of developmental expenditure in total public spending. Clearly, the share had seen a steady decline from 1997 to 2011, but has stabilized over the past five years at a relatively low level of about 5 percent.

Developmental spending priorities

In 2016, the government developmental expenditure totaled NIS 1,286.5 million (on a commitment basis) and NIS 824 million (on a cash basis). Figure 3 exhibits the actual distribution of development expenditure across sectors in 2016 by item and unit.

Figure 1: Developmental Expenditures in Palestine 1997-2016 (in NIS millions)

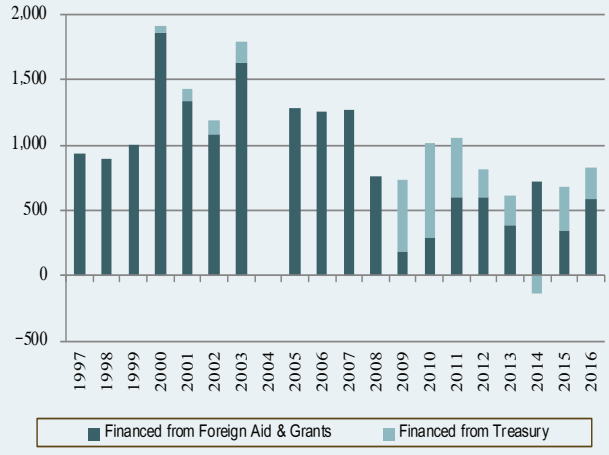

Source: Palestine Monetary Authority: statistics, annual data and public finance. The figures have been converted to NIS using the average exchange rate for each year.
* In 2014, the government earmarked part of the international aid (about USD 40 million) to developmental expenditures to support the current budget.
** Data for 2004 differ according to the source, so they were not included in the Figure.

Figure 2: Developmental expenditure as % to public expenditure (1997-2016)

Source: The ratios are calculated based on data obtained from the Palestine Monetary Authority: statistics, annual data and public finance. Data for 2004 differ according to the source, so they were not included in the Figure.

Security and order projects accounted for 27 percent of development expenditure in that year. Spending on the top three development projects (rehabilitating the security services, building training camps for security services and supporting the political and security program of the PA president) drained 20 percent of developmental spending in 2016.[1] Social services (emergency assistance to the Gaza Strip, support to camps, rehabilitation of sewerage systems, orphans sponsorship and other projects) received about 25 percent of developmental spending. Around one-third of developmental budget in 2012 went to public administration and public finance (particularly the projects designed to improve the efficiency of public administration), leaving only 11 percent to economic development projects.

These figures of development spending raise many questions that still need answers, among them: What are the criteria used by the Palestinian government to define "developmental projects"? What is the developmental impact that has been generated from the modest developmental spending over the past two decades? Is there any correlation between the projects included in the developmental spending program and the national development plans?

Figure 3: Development Expenditure by Item Unit, 2016 (%)

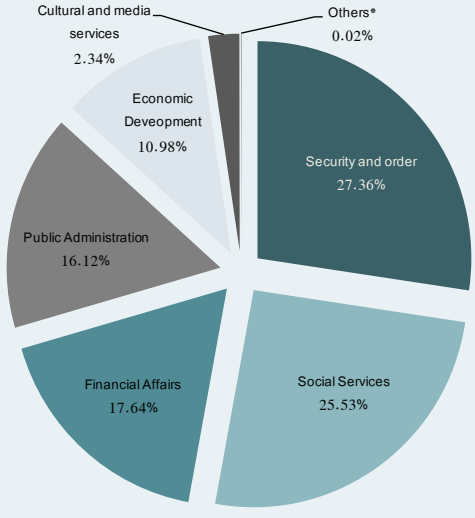

Source: Ministry of Finance, Monthly Financial Report, December 2016.
* Others include foreign affairs, transport and communications services.

Salam Salah, MAS

1 Ministry of Finance Monthly Financial Reports, 2016.

4- The Banking Sector[1]

Number of Banks and Accounts

By the end of Q1 2017, there were 18 licensed banks operating in Palestine, through 313 branches and offices distributed all over the Palestinian governorates; 256 banks in the West Bank and 57 banks in the Gaza Strip. About 189 banks are locally owned banks and 124 banks are foreign chartered banks. By the end of Q1 2017, there were about 6,692 employees in these banks. Figure 4-1 shows the distribution of branches and offices throughout the Palestinian governorates.

Net assets (liabilities) increased by 7.2% in Q1 2017 compared to the previous quarter reaching US$ 15.2 billion, as the consolidated balance sheet for licensed banks shows (Table 4-1)

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet for Licensed Banks Operating in Palestine (US$ millions)

Item*	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Total assets	**13,143.6**	**13,599.6**	**14,068.3**	**14,190.1**	**15,222.3**
Direct credit facilities	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,865.9	7,234.2
Deposits at PMA & Banks	3,976.6	4,117.9	4,055.3	4,270.5	4,136.2
Securities portfolio for trading and investment	900.6	943.0	1,051.2	1,206.7	1,042.2
Cash and precious metals	1,141.5	1,074.2	1,204.4	991.2	1,567.2
Other assets	987.6	1,059.6	1,091.0	855.8	1,242.5
Total liabilities	**13,143.6**	**13,599.6**	**14,068.3**	**14,190.1**	**15,222.3**
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,595.7	11,127.5
Equity	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,683.6	1,720.3
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	909.1	1,103.9	1,152.0	1,139.9	1,506.6
Other liabilities	228.8	329.2	358.8	269.6	352.4
Provisions and depreciation	467.8	468.8	500.4	501.3	515.5

* Items of the table are totals (including provisions).

** Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

Credit Facilities

By the end of Q1 2017, total direct credit facilities reached US$ 7,234.2 million, rising by 5.3% compared with previous quarter, and by 17.9% compared with the corresponding quarter 2016.

Around 81.7% of facilities were loans, and 17.7% were overdraft accounts, while the remaining small percent were financial leasing contracts. By region, the West Bank's share of total credit facilities stood at 86.8% compared with 13.2% for Gaza Strip. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit facilities (47.2%), compared to 37.6% granted in Shekels and around 14.1% in Jordanian Dinars, and 1.1% granted in other currencies (Figure 4-2).

1 The source of data in this section: PMA, May 2017. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Table 4-1: the Number of Branches and Offices by Governorate, Q1, 2017

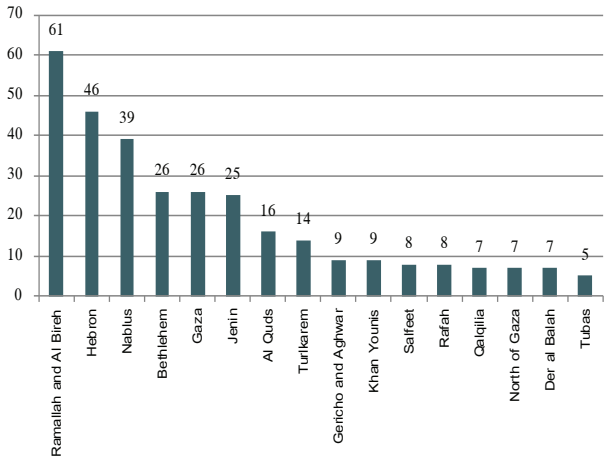

Figure 4-2: Total Direct Credit Facilities (US$ Million)

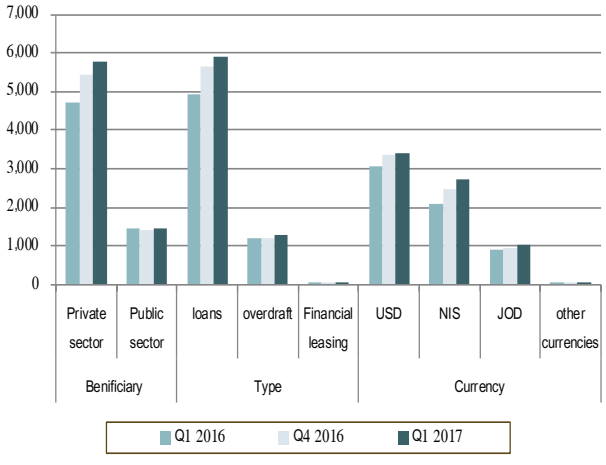

Figure 4-3: Distribution of Credit Facilities by Sector, Q1 2017 (%)

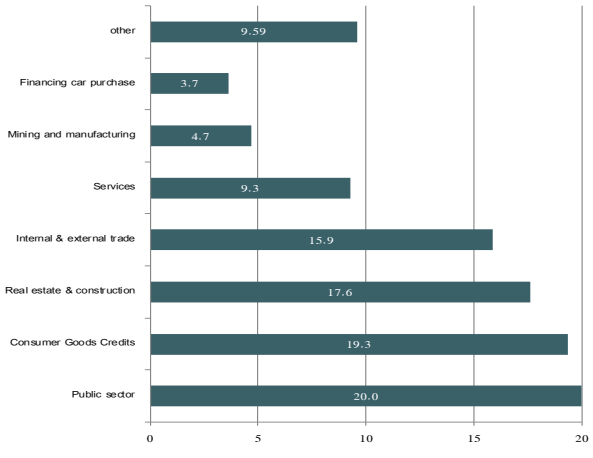

By sector, credit facilities granted to the public sector constituted 20% of the total, followed by consumption loans (19.3%), real estate and construction sector (17.6%), and internal and external trade (15.9%) (Figure 4-3).

In the same context, cash and precious metals grew at the end of Q1 2017 by 58.1% over the previous quarter reaching around US$ 1,567.2 million. This rise is attributed to two factors: first, maintenance operations at the Bank of Israel during Q1 2017 resulted in a decline in transfer of the shekel cash surplus with the PMA. Second, the noticeable decline in the value of this item during the previous quarter (Q4 2016), as a result of an extraordinary shekel cash surplus transfer during that quarter.

Deposits

By the end of Q1 2017 the value of total deposit accounts in Palestine reached US$ 3.1 million. Public deposits (non-bank deposits) were US$ 11.1 million, achieving a growth of 4.9% compared with previous quarter. About 92.5% were private sector deposits compared with a mere 7.5% as public sector deposits. By region, the West Bank share of total deposits was 90%, By type, current (on-demand) deposits accounted for 38.8% of total public deposits. Saving deposits and time deposits made up 32.6% and 28.6%, respectively. The US dollar dominated public deposits (around 39.2% of the total), followed by the Shekel (32.7%), ahead of Jordanian Dinar (24.5%) (Figure 4-4).

On the other hand, bank equity grew by 2.3% by the end of Q1 2017 compared with the previous quarter reaching around US$ 1,720.3 million. The balances with PMA and at banks rose significantly (around 32.2%) to US$ 1,506.6 million during the same period.

Profits of Banks

During Q1 2017 the net income of banks increased notably by about 15.6% compared to the previous quarter, to around US$ 40.7 million. As the increase in revenues (4.9%) surpassed the increase in expenditure (1.5%) (Table 4-2). Interest income constituted 71% of total banks revenues, the same percent as in the previous quarter.

Interest Rates

During Q1 2017, average interest rates rose on loans of the three major traded currencies in Palestine, rose slightly on Dollar and Dinar deposits, and dropped on Shekel deposits, compared with the previous quarter. These changes resulted in an increase in the interest margin between loans and deposits interest rates in the three major currencies, compared with Q4 2016, at 5.19 for the Shekel, 4.69 for US dollar, and 4.63 for Jordanian Dinar (figure 4-5).

Clearence

The number of cheques presented for clearance rose by 4.4% by the end of Q1 2017 (1.6 million cheques) compared to the previous quarter, and consequently their value increased to

Figure 4-4: Distribution of Public Deposits (US$ million)

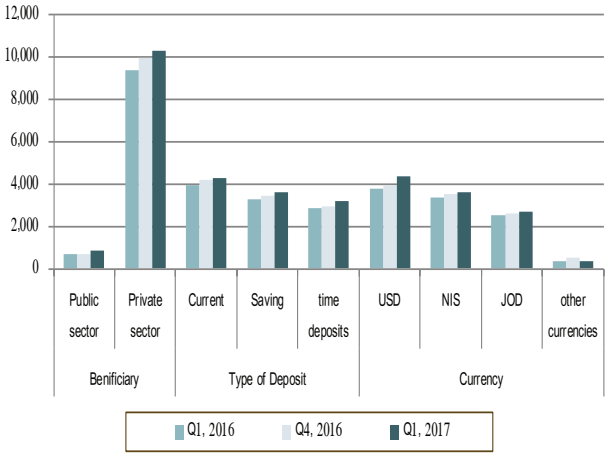

Figure 4-5: Average Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency, Q1 2017 (%)

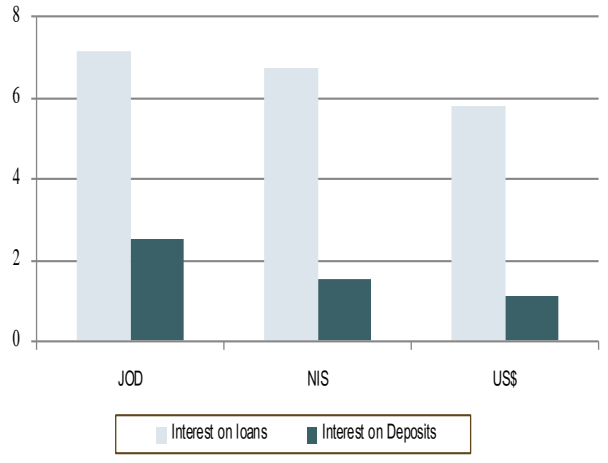

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (US$ millions)

	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Net revenues	**138.4**	**143.5**	**131.0**	**145.4**	**152.5**
- Interests	98.4	101.5	98.0	103.1	108.2
- Commissions	**24.2**	**24.6**	**22.9**	**26.4**	**27.4**
- Other operating revenues	15.8	17.4	10.1	15.9	16.9
Expenses	**96.1**	**105.5**	**97.6**	**110.2**	**111.8**
- Operating expenses and tax allocations	86.3	91.3	87.2	97.7	100.7
- Tax	9.8	14.2	10.4	12.5	11.1
- Net income*	42.3	38.0	33.4	35.2	40.7

US$ 3.8 billion (grew by 9%). This increase was accompanied with an increase in the number and value of returned cheques by 1.5% and 6.3% respectively, or 172,000 cheques valued at US$ 252 million.

About 74.5% of the cheques presented for clearance are in Shekel, 19.5% are in US Dollar. Regionally, 91% of cheques presented for clearance were traded in Ramallah, compared with 9% traded in Gaza Strip. About 6.6% of the West Bank's total cheques were returned cheques, compared with 6.5% of Gaza Strip's share of cheques (Figure 4-6).

Figure 4-6: The value of cheques presented for clearance and Returned Cheques, Q1 2017 (US$ Million)

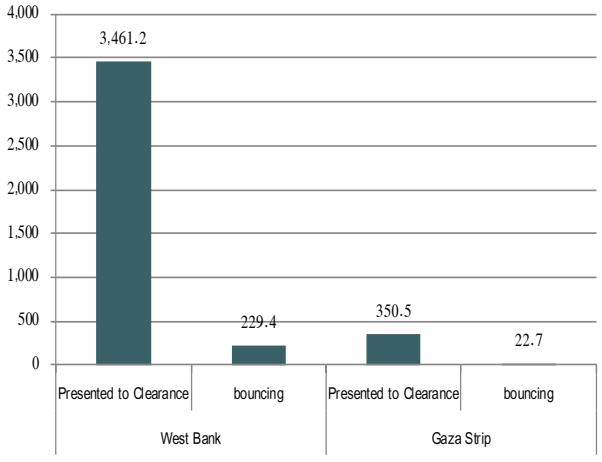

Source: PMA, May 2017, (unpublished data).

Specialized Credit Institutions (SCIs)

The number of specialized credit institutions (SCIs) by the end of Q1 2017 was 84 (14 institutions and 70 branches). The value of loans granted through SCIs was US$ 210 million, 67.7% in the West Bank, and 32.3% in the Gaza Strip. SCIs offered 641 job opportunities and the number of active clients (who pay their commitments regularly) increased by 2.8% during the quarter reaching 70,855 clients. (Table 4-3)

Table 4-3: SCIs data

	2016				2017
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Loan portfolio (US$ millions)	**149.7**	**167.1**	**183.0**	**199.4**	**210.0**
- West Bank	109.2	120.8	129.2	137.0	142.2
- Gaza Strip	40.5	46.3	53.8	62.4	67.8
Clientele	**55,598**	**59,828**	**64,547**	**68,912**	**70,855**
- West Bank	39,433	42,900	45,662	47,919	48,393
- Gaza Strip	16,165	16,928	18,885	20,993	22,462
Employees	**492**	**554**	**583**	**618**	**641**

By region, SCI loans were centralized in Nablus, Ramallah and Al Bireh, Gaza and Hebron governorates respectively, which have together received about half of the total loans portfolio. The biggest share of these loans were invested in the real estate sector (30%), followed by the commercial sector (25%), then the consumption sector (13%).

Box 4: Palestinian Deposit Insurance Corporation (PDIC): Insuring 90 Percent of Account Holders and 14 Percent of Deposits

The Palestinian Deposit Insurance Corporation was established by Decree No. 7 in 2013 to strengthen the financial safety net in the Palestinian banking system and enhance depositors' confidence in this system and protect their funds from risks. The Corporation enjoys a legal personality and has the legal and financial capacity as well as administrative independence. The Corporation invests insurance financial resources in two separate funds, one for conventional banks and the other for Islamic banks. In the event of the failure of a bank, the Corporation implements the liquidation process in such a way as to ensure the best results for all clients as well as for the Corporation itself. Depositors are then compensated for their losses in accordance with the provisions of the law.

The creation of the Corporation was in line with the global institutional development of the banking sector. Today, there are around 100 countries with deposit insurance schemes, compared with only 12 until the mid-1970s. Global efforts are meant to maintain public funds and provide a legal tool to deal with banks failures. The schemes have strengthened confidence in the banking system, enhanced national savings and promoted economic growth. In addition to the supervisory role granted to it by law (exchanging information and data of member banks on a regular basis with the Palestine Monetary Authority in accordance with specific mechanisms that ensure the Corporation obtain all necessary information to achieve its objectives), the Corporation, by force of the law, has extensive powers to carry out its duties as an insurer of deposits and liquidator of banks.

Deposits covered by the law that established the Palestinian Deposit Insurance Corporation include all types of deposits with member banks in all currencies, save for:

- Deposits of the government and its agencies, deposits of the PMA, deposits between members and other financial institutions.
- Deposits of persons related to a member bank, in accordance with the provisions of the law.
- Cash guarantees within the limits of the amount of guaranteed facilities.
- Deposits of the auditor of a member and/ or members of its Supervisory Board.
- Restricted investment deposits, as determined by the Board.
- Deposits of insurance and reinsurance companies and broker age firms.

The sources of funding for the PDIC are varied, including the bank membership fees, returns on investment, as well as loans and grants. Membership is compulsory for all licensed banks in Palestine. The member bank is required to pay the subscription fees on a quarterly basis. The subscription rate is 0.3 percent of the total value of deposits subject to the provisions of the law.

Insurance Ceiling

The PDIC provides full compensation for deposits not exceeding USD 10,000 (or their equivalent in other currencies). The Corporation pays immediate compensation to each depositor at the target bank and a ceiling of USD 10,000 in the event of liquidation of any bank, which means that deposits of more than USD 10,000 receive only partial compensation.

In 2016, the covered deposits accounted for 91.6 percent of total deposits at member banks (see Table 1). Account holders of such deposits numbered 1,531,000, with an average deposit of USD 6,343. These deposits are distributed as follows:

- The fully insured deposits (USD 10,000 or less) account for 14 percent of the total value of deposits. These fully insured funds belong to 1,386,000 depositors with an average of USD 997 for each deposit. This means that the percentage of account holders whose deposits are fully insured is 90.5 percent of the total number of depositors whose deposits are protected by the law.
- The partially insured deposits (more than USD 10,000 or their equivalent) represent 86 percent of the total value of deposits stipulated by the law. These are held by about 146000 depositors with an average deposit of USD 57,173.

Table 1: Main Indicators of Deposits and Depositors in the PDIC Member Banks, 2013-2016

Item	2013	2014	2015	2016
Total value of deposits in the banking system (in USD millions)	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.6
No. of depositors (in thousands)	**1,435**	**1,467**	**1,460**	**1,536**
Total value of deposits covered by the PDIC (in USD millions)	**7,583**	**8,120**	**8,936**	**9,713**
No. of depositors covered by the PDIC (in thousands)	**1,431**	**1,463**	**1,455**	**1,531**
Deposits covered by the PDIC as % to total deposits	**91.3**	**90.9**	**92.6**	**91.6**
Value of direct compensation (in USD millions)	**2,219**	**2,409**	**2,619**	**2,839**
Value of fully-insured deposits (in USD millions)	**1,093**	**1,198**	**1,301**	**1,382**
No. of depositors with fully-insured deposits (in thousands)	**1,319**	**1,342**	**1,324**	**1,386**
Value of partially-insured deposits (in USD millions)	**6,490**	**6,922**	**7,635**	**8,331**
No. of depositors with partially-insured deposits (in thousands)	**113**	**121**	**132**	**146**
Fully-insured deposits as % to total deposits covered by the scheme	**14.4**	**14.8**	**14.6**	**14.2**

Source: Palestinian Deposit Insurance Corporation, 2017.

Abeer Abu Zeitoun, PMA

5- The Financial Sector (Non-banking)[1]

The Securities Sector

By the end of Q1 2017, the market value of traded shares in the Palestine Stock Exchange (PEX) was US$ 3.59 billion, achieving a rise of 5.9% compared to Q4 2016, which equals 26.8% of GDP at 2016 constant prices. By the end of Q1 2017, the number of traders was 72,285, 4.7% of whom were foreigners mostly from Jordan.

Table 5-1: Selected Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

	2016		2017
	Q1	Q4	Q1
Volume of Traded Shares (million share)	58.73	42.37	58.73
Value of Traded Shares (US$ million)	**118.50**	**105.94**	**118.50**
Market Capitalization (US$ million)	3,213.10	3,390.12	3,213.10
Total number of Traders	72,789	72,418	72,789
-Palestinian	69,339	69,007	69,339
-Foreigners	3,450	3,411	3,450

By the end of Q1 2017, the value of traded shares decreased significantly by 32% compared with the Q4 2016, and by 39.2% compared with Q1 2016, reaching US$ 71.99 million. In addition, the volume of traded shares declined by 18.5% compared with the previous quarter. This decline in the number and volume of traded shares over the consecutive quarters is ascribed to the fact that investors adjust their investment positions to access share dividends distributed in the first quarter of the year. The decline over the corresponding quarters is ascribed to a number of huge institutional mergers and acquisitions that took place in Q1 2016, whereas none of a similar significance took place in Q1 2017.

Figure 5-1 illustrates the distribution of market capitalization by trader type, as well, it shows that companies' share was 40% (amounting to US$ 1,426.4 million) compared with 27% for individuals (US$ 981.7 million).

Insurance Sector[2]

By the end of Q1 2017, gross written insurance premiums totaled US$ 61.5 million, rising by 42% compared to previous quarter and by 26% compared with the corresponding quarter 2016. This increase over the consecutive quarters is due to renewal of a huge proportion of insurance policies at the start of the year (during Q1 2017), whereas the increase over the corresponding quarters is ascribed to the Palestinian Capital Market Authority (PCMA) order issued in 2016, obliging insurance companies to apply the minimum premium for insurance (vehicles and workers) based on the Cabinets decision of 2008. On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 11% by the end of Q1 2017 com-

1 The source of the figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2017 and Palestine Stock Exchange (PEX), 2017. In addition, the data on the insurance sector do not include Al Ahllia Insurance company.

2 The insurance sector data do not include Al Ahllia Insurance company.

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q1 2017) (US$ million)

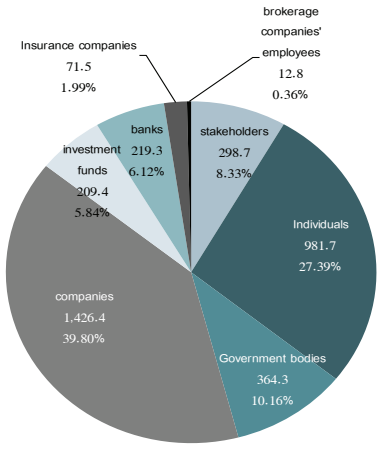

* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relations.

Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance sector activities (as of the end of Q1 2017)

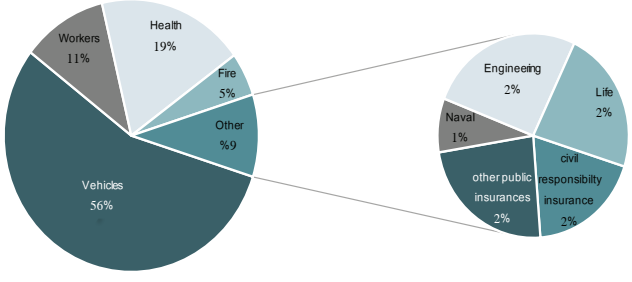

Table 5-2: Some Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US$ million)

	2016		2017
	Q1	Q4	Q1
Gross written premiums	48.8	43.3	61.5
Total investments of insurance companies	**176.5**	**192.7**	**187.4**
Net compensations incurred by the insurance sector	(25.8)	27.1	(29.9)
Retention ratio	79.9%	95%	75.1%
Claims ratio	**66.1%**	**65.7%**	**64.6%**

pared to Q4 2016. Total investments of insurance companies totaled US$ 187.4 million by the end of Q1 2017, declining by 2.9% compared with the end of 2016 (Table 5-2).

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration of vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, constituting 56% of the total insurance portfolio by the end of Q1 2017, followed by health insurance (19%). Figure 5-3 on the other hand, presents the market share of insurance companies, whereby two companies of the nine operating companies dominated 45% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q1 2017.

Financial Leasing

The number of leasing companies registered with PCMA was 12. Contracts value increased by 12.9% during Q1 2017 compared with the corresponding quarter 2016, despite the decline in the number of financial leasing contracts by 1.9% in the period. This is ascribed to the fact that some of the contracts (concluded during Q1 2017) included a larger number of leased assets (Table 5-3)

Table 5-3: Total Value and Number of Financial Leasing Contracts

	Total Value of Financial Leasing Contracts (US$ million)	Total Number of Financial Leasing Contracts
Q1 2016	17.1	**374**
Q4 2016	27.0	524
Q1 2017	19.3	367

As showed in figure 5-4, Ramallah governorate held the largest share of financial leasing contracts (41.4%) as indicated in the address of the lessees, followed by Nablus (18.3%) and Hebron governorates (13.6%). This is due to the geographic concentration of financial leasing institutions as well as the level of economic activity in these governorates.

Figure 5-5, indicates that the financial leasing portfolio is concentrated in vehicle leasing (96.46%), which is ascribed to low risk factors shared by the companies, as registering vehicles at the transportation department is made easy. Yet there is a small increase in the p… …d trucks leasing contracts com… …arter 2016, and small de… …is expected that the … following the pr… Moveable Asset… leasing compani…

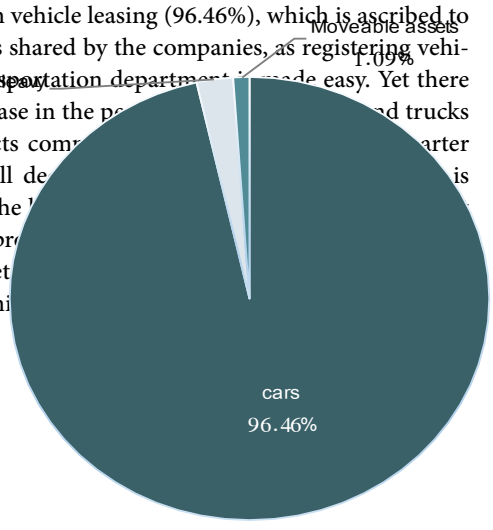

Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio by Working Company in Palestine (as of the end of Q1 2017)

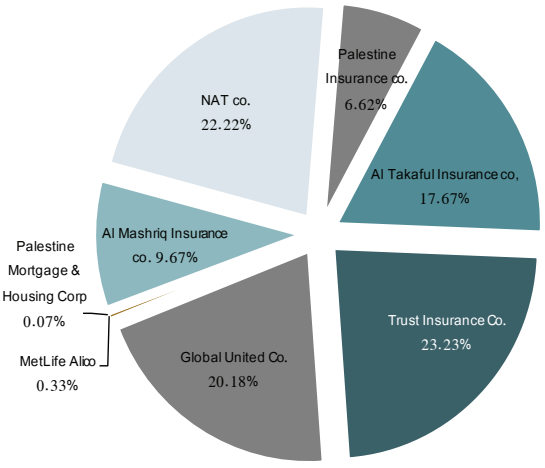

Figure 5-4: Geographic Distribution of Financial Leasing Contracts, by Number (Q1 2017) (%)

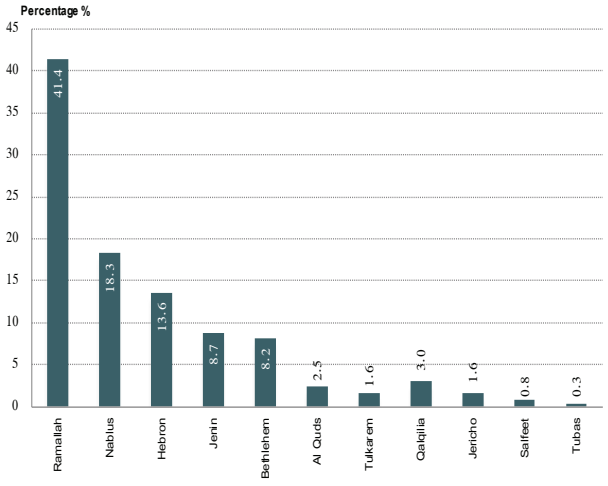

Figure 5-5: Distribution of Financial Leasing Portfolio, by Type of Leased Asset, as of Q1 2017

6- Investment Indicators[1]

Building Licenses

Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas, whereas the number of issued building license reached 2,081 licenses during Q1 2017, a decline by 20% compared with previous quarter of the year. Licenses of non-residential buildings constituted 8% of the total licenses. On the other hand, licensed areas of buildings in Q1 2017 amounted to around 1,048.7 thousand square meters, showing a decline by 15% compared with the previous quarter.

Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered as a good indicator of economic situation and expectations. During Q1 2017, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 10,027, an increase of 1,891 compared with the previous quarter, and of 2,787 compared with corresponding quarter 2016 (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Newly Registered Vehicles, West Bank (Q1 2017)

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Jan	579	3,130	355	4,064
Feb	545	2,411	379	3,335
Mar	565	1,828	235	2,628
Total	**1,689**	**7,369**	**969**	**10,027**

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine

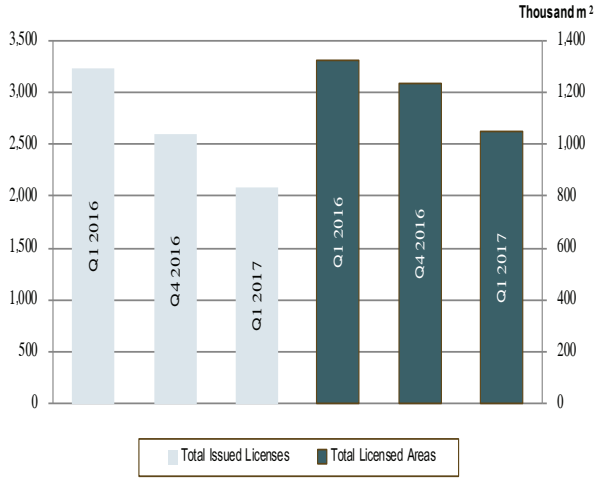

1 The source of figures in this section: PCBS, 2017, Statistics on Building Licenses and the MOF, 2017, Palestinian Customs and Excise Dep.

Box 5: Economic Costs of the Palestinian-Israeli Conflict

The RAND Foundation is an American non-profit, independent research organization that "develops solutions to public policy challenges to help make communities throughout the world safer and more secure, healthier and more prosperous." The Foundation has a special policy center for the Middle East. The Center has shown special interest in the Palestinian cause over the years and has developed numerous studies on the Israeli-Palestinian conflict and the Palestinian economy, particularly "the Arc" study which proposed linking the West Bank cities with a light rail system and establishing new housing centers along the system.

In 2015, the Rand Foundation published a study on "The Costs of the Israeli-Palestinian Conflict".[1] The four authors of the study consulted with some 200 experts before finalizing their conclusions and analyses. The study, which lasted for more than two years, estimated the net costs and benefits if the long-standing conflict between Israelis and Palestinians were to follow its current trajectory over the next ten years, relative to five other possible trajectories that the conflict could take. The authors anticipated the developments over the next ten years (through 2024) if current trends do not change as compared with five alternative futures: the two-state solution; uncoordinated unilateral withdrawal by Israel from the West Bank; coordinated withdrawal by Israel from the West Bank; nonviolent Palestinian popular resistance; and a violent uprising by the Palestinians. The study has posited a detailed analysis of the characteristics of each of these five scenarios.

Cost structure

The study provides estimates of two types of costs: economic and security-related. Economic costs can be direct or indirect. There are three elements of direct costs. For Israel they include spending on security, on settlements, and on managing the occupied territories. The indirect costs are five types: the impact of tension and uncertainty on investment and productivity; the impact of boycott; the impact on tourism; the impact on trade; and the impact on the number of permits for Palestinian labor in Israel. The study takes into account the effect of certain assumed costs on GDP in each scenario compared to the value of GDP if the current situation continues for a decade. Regarding the security-related costs, the study does not provide quantitative indicators, rather it gives qualitative indicators related to the extent to which each scenario fulfills the requirements of strategic warning and depth, buffer zone and the construction and development of the internal and external security structures of Israel and Palestine.

The study begins by studying the assumption that the continuation of the status quo for 10 years (2014-2024) will allow the GDP per capita to grow at an annual rate of only 1.6 percent and 0.6 percent in Israel and Palestine, respectively. This is equivalent to the average real growth rates during 1999-2013. These annual growth rates mean that the continuation of the current situation will result in per capita income reaching USD 43,300 in Israel and USD 3,080 in Palestine in 2024. The study also assumes that the costs associated with defense and security will remain the same in Israel and Palestine during the 10 years between 2014 and 2024.

Scenario Assumptions

The authors provide detailed assumptions for each of the five possible case scenarios:

• The two-state solution scenario: For Israel, this scenario assumes that 100,000 settlers will leave the West Bank and that the costs of their relo-

1 https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR700/RR740-1/RAND_RR740-1.pdf
In a previous issue of the Monitor, we provided a summary of the study.

cation will be borne by the international community. The study assumes that stability and peace would lead to a 15 percent increase in investment and labor productivity (for 4 years), a 16 percent decrease in spending on settlements, a 20 percent increase in tourism, a threefold increase in trade with the Middle East and a 150 percent increase in trade with Palestine. Under this scenario, the permits for Palestinian labor in Israel would increase by 60,000 permits. Palestinians access to resource extraction and territorial water resources would be easier. Additional costs of transportation would be reduced. The authors also assume a 25 percent reduction in the costs of social services, 50 percent in banking costs and 50 percent in transactions costs. The investment opportunities would increase, and the Palestinians would benefit from control of land and their tourism sector would prosper (This scenario assumes a gradual return of 60,000 refugees to the Palestinian territories).

- Coordinated unilateral withdrawal: The scenario assumes that 60,000 settlers will be relocated, with 75 percent of funding borne by the international community. Under this scenario, Israel's tourism will expand by 5 percent and trade with Palestine by 10 percent. For Palestine, the scenario assumes a decrease in the number of work permits by 30 thousand. With regard to destroyed property, the cost of access to territorial waters, the costs of social services, the detention of prisoners, licenses, tourism and travel, they will remain unchanged. However, the Palestinians would benefit from increased freedom of movement as well as new opportunities for investing in infrastructure projects, which would respond to the need for new economic opportunities.
- Uncoordinated unilateral withdrawal: In Israel, there will be a 1 percent increase in defense expenditures. Israel will cover the entire cost of relocating 30,000 settlers. Investment and tourism will each drop by 5 percent for 4 years. In Palestine, the current status of most variables will remain as is, except for access to the land used to be inhabited by settlers. This will allow investment in infrastructure to expand by 50 percent compared to the opportunities currently available. The scenario also assumes that the number of work permits in Israel for Palestinian workers will be reduced by 30,000 from the 2014 actual figure.
- Nonviolent resistance and boycott: For the Israelis, this scenario assumes a 10 percent drop in investment (for 4 years), a 2 percent decline in GDP and a 10 percent reduction in tourism. For Palestine, work permits will decline by 30,000; social costs will increase by 25 percent; the number of prisoners will rise by 10 percent; and obstacles to trade will increase by 25 percent.
- A violent uprising: With the assumption of PA collapse, there will be a 3 percent increase in Israeli defense spending, with the health, education and social welfare costs of the Palestinians becoming the responsibility of Israel. There will also be a drop of 20 percent in investment, 50 percent decline in labor market growth (for 4 years), 25 percent decrease in tourism and 15 percent reduction of trade with Palestine. For Palestine, there will be a complete cessation of labor working in Israel. The authors assume USD1.5 billion in damage to the Palestinian capital stock, a 10 percent increase in movement costs, a 50 percent increase in the costs of social services and banking, and a 100 percent increase in the number of prisoners, as well as additional obstacles to trade.

Costs of the five case-scenarios

Figure 1 summarizes the overall results of the quantitative analysis of the study as compared to the current situation. The findings suggest that if the two-state solution is implemented (broadly based on Clinton's parameters, the study says), Israel's GDP would grow by USD 22.8 billion in 2024.[2] This is equivalent to a 5 percent increase in per capita GDP. Palestine GDP would grow by USD 9.7 billion, or 36 percent. The cumulative increase over the next 10 years will be USD 123 billion for Israel, equivalent to half of Israel's GDP in 2014, and USD 50 billion for Palestine, or three times the GDP of Palestine in 2014.

2 This is based on the assumption that any direct costs are reflected by a corresponding change in GDP and that the fiscal multiplier is 0.5. For government spending, the multiplier is (1).

As the Figure below also shows, the other four scenarios are associated with losses, compared to the current situation, for both Israel and Palestine, except for the coordinated withdrawal scenario, which results in a relatively small increase in Palestinian GDP (USD 1.5 billion by the tenth year). The violent resistance scenario (an intifada)– which entails the collapse of the Palestinian Authority, with Israel taking responsibility of administering the Palestinian territories– would result in a cumulative loss of USD 46 billion for Palestine and USD 250 billion for Israel over the ten-year period.

Figure 1: Change in GDP in 2024 in the five scenarios compared to the present trends (in USD millions at 2014 prices)

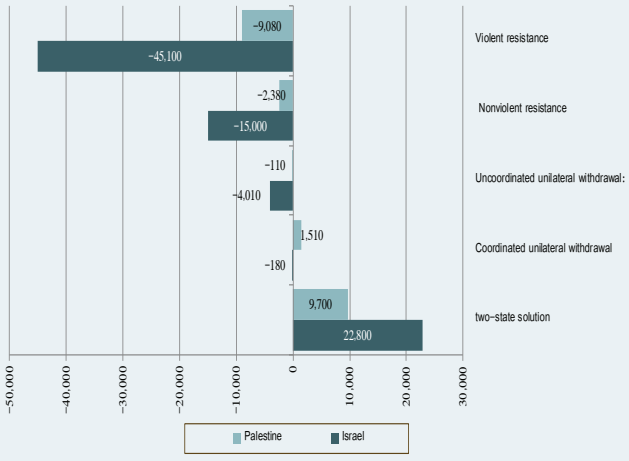

How important are economic incentives?

In looking at the results of the study as well as the huge efforts made and the resources used, it is quite relevant to ask about the role that economic incentives can play in pushing the parties to the conflict to reach a financially profitable settlement. Do these incentives, which the study sought to quantify, play the same role in the Palestinian-Israeli conflict as in other international crises?

At the end of the study, the authors write: "Multiple studies, including our own, clearly demonstrate that a peaceful resolution of the conflict is the best option economically for both Palestinians and Israelis, while a return to violence is very costly to both sides. Yet the conflict persists." The study asks about the factors behind the deadlock. The authors suggest what those factors might be:

- Power imbalance: Israel is the dominant player. It controls the territory militarily and economically. This imbalance is true in all of the above case scenarios.
- Israel has a smaller economic incentive to reach an accord. Income for the average Israeli would rise by a marginal rate, as compared to a large change for the average Palestinian. The dramatic difference presents itself because the Israeli economy is over 15 times larger than the Palestinian economy. Thus, absolute changes in total income have little impact on the individual in Israel.
- Security management: The authors say that Israel has learned how to manage face-to-face security with the Palestinians at a relatively low cost. Thus, "moving away from the present trends entails significant uncertainty and risk that clearly influences both parties as they consider final status accord issues." Israel's mistrust of the Palestinians and its doubts about the international community's commitment to its security seem to outweigh any potential economic benefits that could result from adopting an alternative path.

In short, the study concludes that the two-state solution is economically viable, while the other solutions involve substantial financial losses. The profit and loss considerations, however, are of little importance in nudging the Israeli side, which enjoys overwhelming economic and security dominance, towards a settlement of the conflict.

7- Prices and Inflation[1]

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is the "consumption basket"). The average change in the CPI between the beginning and the end of a certain period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) based on its value in the base year 2010=100. The second curve (left axis) measures the percentile change in the CPI in each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q1 2017, the CPI was 111.52 compared with 110.34 in Q4 2016. This means that between Q4 2016 and Q1 2017 the rate of inflation was positive, by 1.07%. This rise is attributed to the rise in the prices of the housing and related items group by 2.52%, and the prices of food and beverages by 2.05%. In addition, Q1 2017 witnessed a positive inflation of 0.67% compared with the corresponding quarter 2016. Notably, inflation over the consecutive quarters was higher than that over the corresponding quarters, which is ascribed to the fact that inflation rate was negative during some quarters of 2016.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) increased by 0.39% between Q4 2016 and Q1 2017, because of the rise in wholesale prices of local goods by 1.35% and decrease in imported goods by 0.96%. By commodity groups, the WPI of agriculture, mining and quarrying, increased against its decrease for fish and shrimps and manufacturing industries. On the other hand, the producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has decreased by 3.71% between the two quarters, a result of the fall in prices of locally produced and consumed goods by 4.50%, and in prices of locally produced and exported goods by 0.95% (Figure 7-2).

The difference between big decline in PPI (3.71%) and increase in WPI can be explained by the decline in prices of locally produced goods, since its weight in the former index was 89% (the remaining weight is for imported goods), whereas the weight of locally produced goods in the latter index is 60% only (the remaining weight is for imported goods). For more information about price indexes, refer to Box 2 in this issue of the Monitor (How Deflators Explain the Disparity between Productivity and Wages in Both Israel and Palestine).

1 The source of figures in this section: PCBS, 2017, Price Indices Surveys, 2010-2017. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

Figure 7-1: Average CPI Change and the Inflation Rate Change (Base year 2010)

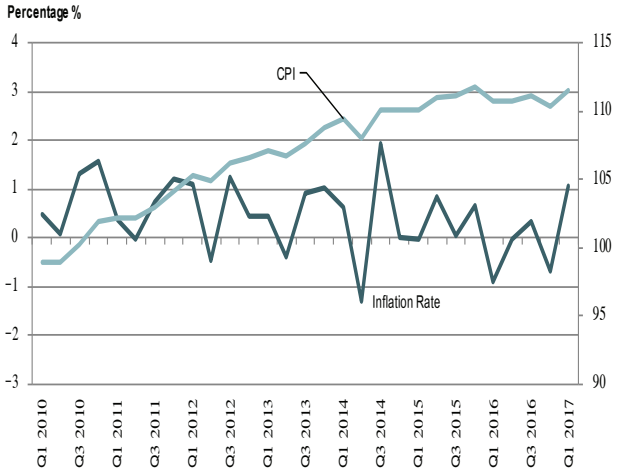

Figure 7-2: Evolution of Wholesale and Producer Price Indices (base year 2007)

Figure 7-3: Change in Purchasing Power, Q1 2017

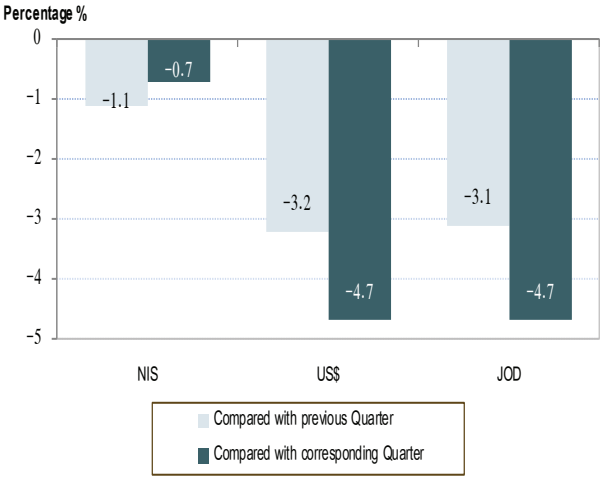

Prices and Purchasing Power [2]

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the average change in consumer prices (inflation) reflects the changes in the purchasing power of those individuals during the same period of time. PCBS data show that the CPI increased by 1.07% in Q1 2017 compared with the previous quarter, and by 0.67% compared with corresponding quarter, reaching 111.52. This means that the purchasing power of individuals who receive their wages and salaries in NIS has deteriorated compared with the previous and corresponding quarters, decreasing by 1.07% and 0.67% respectively, consequent to the rise in prices.

US$ Purchasing Power: The purchasing power of individuals who receive their salaries in US$ (or JOD) and spend all their income in NIS is affected by the change in the consumer prices (inflation) and the dollar exchange rate against the shekel. During Q1 2017 the US$ exchange rate against the NIS decreased by about 2.10% compared with previous quarter, and declined by 4.07% compared with corresponding quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US$ and spend all their income in NIS has declined during this quarter compared to the previous quarter by about 3.17% and by 4.74% compared with the corresponding quarter 2016, as result of the US$ depreciation against the NIS. Since the JOD exchange rate is pegged to the US$ exchange rate, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as the US$.

2 The purchasing power is "the value of money as measured by the quantity and quality of goods and services that the per capita income can buy". It is directly dependent on the income of the consumer and the change in prices and currency exchange rate. The change in Palestinian purchasing power (assuming income is constant) = average change in the exchange rate of the Shekel- the rate of inflation.

Box 6: Palestine: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap?

The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) published a recent study on the Palestinian economy titled "Twin deficits or an imposed resource gap?"[1] The study begins with a definition of the concept of "twin deficits." The concept can be easily understood by referring to an equation found in national accounts:

Current balance of payments deficit = deficit of savings (the difference between savings and investment). This equation can be rewritten as follows:

Exports + net income of factors of production and transfers from abroad - imports = savings - investment

As savings in the economy consist of private and government savings, and the government budget deficit is a negative saving, the previous equation leads to the concept of "twin deficits": There is a direct correlation between the government budget deficit and the current balance of payments deficit. In other words, the increase in the budget deficit (under certain assumptions) is accompanied by an increase in the external deficit, and vice versa. Economies that have both a fiscal deficit and a current account deficit are often referred to as having "twin deficits."

Based on this correlation, some studies suggest that there is a causal relationship between the budget deficit and the deficit in the current balance. Thus, eliminating the external deficit (i.e. when imports outweigh exports, net income flows and foreign transfers) requires reducing the budget deficit by cutting public expenditure and improving tax collection.

The new UNCTAD study rejects the explanation of the existence of a causal relationship between the budget deficit and the external deficit in the Palestinian economy. After examining the figures, the authors found that at no time in 1968–2014 did the trade deficit respond to changes in the budget deficit. Thus, the recommendations to reduce the budget deficit, as a tool to reduce the current account deficit, are unwise, the authors say. Reducing the budget deficit, under the current trends, will lead to increased unemployment instead of reducing the external deficit.

Rather than reasoning in terms of one deficit causing the other, the UNCTAD study states that the two deficits have been cultivated, to become permanent features of the Palestinian economy, by the economic structure imposed by the occupying power. The two deficits are symptoms of the resource gap the economy is experiencing. This resource gap figures in a chronic deficit in three interrelated disequilibria: trade balance deficit (the level of imports is greater than the level of exports), domestic savings deficit (investment is higher than savings) and government budget deficit. The averages of these three deficits in 2010–2014, expressed as a percentage of GDP, were as follows: trade deficit, 40 percent; savings deficit, 33 percent; and fiscal deficit, 8 per cent.

1 UNCTAD (2017): The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap?

The study suggests that the resource gap in the Palestinian economy is due to the expansion of consumption and aggregate demand which substantially exceeded the domestic production capacity. The expansion in aggregate demand was in turn due to allowing the Palestinians to work in the Israeli labor market, in parallel with the imposition of strict restrictions on the growth of local agricultural and industrial production. The analysis concludes that addressing the resource gap requires different interventions:

- Rehabilitation of local production capacity and the creation of conditions for its expansion in order to reduce the difference between the total income of Palestinians and the income generated from local production (i.e., reducing labor income and remittances from abroad).
- Narrowing the difference between the total number of the Palestinian labor force and the number of workers employed in the domestic economy, which is equal to the number of unemployed plus the number of those employed abroad.

Achieving these two objectives together is important because reducing the income gap (external income as a percentage of GDP) is not always correlated with narrowing the difference in the number of workers (local economy workers versus total labor).

8- Foreign Trade[1]

Balance of Trade

The value of registered merchandise imports[2] during Q1 2017 was about US$ 1,263 million, a decline by 5.3% compared with the previous quarter and an increase of 9.6% over the corresponding quarter of the previous year. On the other hand, the value of merchandise exports did not exceed 20% of the value of imports, decreasing by 3.1% compared with the previous quarter and increasing by 17.7% compared with the corresponding quarter of the previous year. The difference between exports and imports means that the deficit in the merchandise balance of trade (registered merchandise) amounted to US$ 1,017.7 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel to US$ 7.9 million (Figures 8-1 and 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of income (the net international transactions associated with income on factors of production, i.e. labour and capital), and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

The deficit in the Palestinian current account (the balance of payments) reached US$ 302.8 million in Q1 2017, which is equivalent to 8.8% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance of US$ 1,245.5 million, against a surplus in the balance of income of US$ 470.3 million (generated mainly from the income of Palestinian workers in Israel), and the surplus in the balance of current transfers by US$ 472.4 million (about one quarter of which generated from international aid to the government) (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US$ 176.8 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as it has a positive value.

1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2017, Palestinian Balance of Payment, Q1 2017.

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments * (US$ million)

	2016		2017
	Q1	Q4	Q1
1. Trade balance of goods and services	(1,174.3)	(1,359.1)	(1,245.5)
- Net goods	(972.0)	(1,126.6)	(1034.3)
- Net services	**(202.3)**	**(232.5)**	**(211.2)**
2. Income balance	**364.4**	**408.6**	**470.3**
3. Balance of current transfers	**532.4**	**585.4**	**472.4**
4. Balance of current account (1 +2 +3)	**(277.5)**	**(365.1)**	**(302.8)**
5. Net capital and financial account	**202.9**	**354.5**	**176.8**
6. Net errors and omissions**	**72.0**	**10.6**	**126.0**

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

** exceptional funding has been calculated within the "Net errors and omission" item.

International Investments

At the end of Q1 2017, Palestine's foreign assets totaled around US$ 6,547 million, 6.7% of which represent direct foreign investment, and 16.7% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about US$ 5,132 million, more than half of which were direct investments. The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US$ 1,415 million higher than the investments of non-residents. A significant portion of these assets (64%) is deposits by Palestinian banks abroad, which are not considered conventional investments. When examining foreign direct investment in Palestine, figures show that it outweighed actual Palestinian investment abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by US$ 2,137 million (Figure 8-3).

Figure 8-1: Imports and Exports of Registered Merchandise (US$ million)

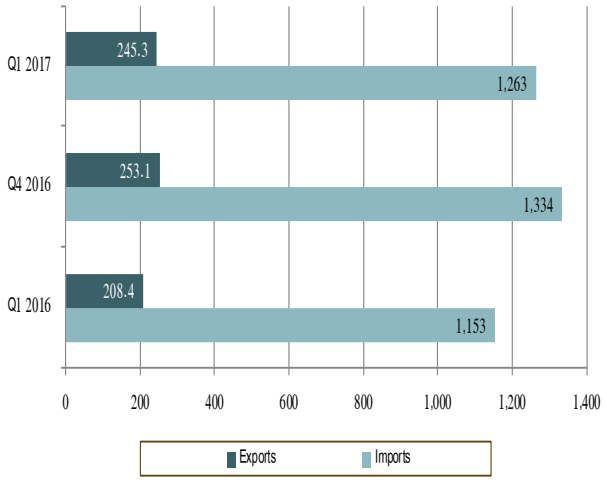

Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (US$ million)

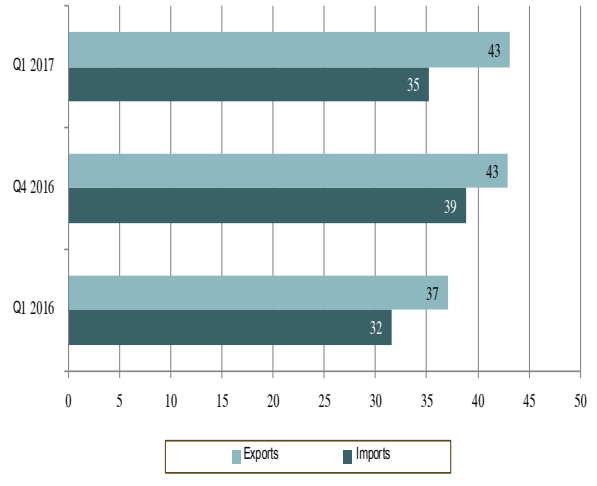

Figure 8-3: International Investments Balance (Q1 2017) (Million US$)

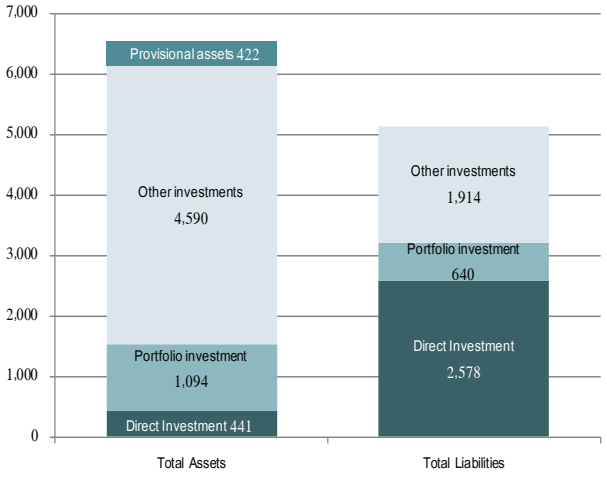

Economic Concepts and Definitions:
Phillips Curve and the Inverse Relationship between Inflation and Unemployment

In 1958, New Zealand economist William Phillips found, following an analysis of Britain's wage and unemployment rates in 1861-1957, a stable inverse relationship between rates of unemployment and the corresponding wages. Stated simply, decreased unemployment in an economy will correlate with higher wages, and vice versa. Such an inverse relationship was then reported in different countries and at different time intervals. The correlation has been generalized into a relationship between unemployment rates sand price inflation rates. The curve that depicts this inverse correlation has been called the Phillips Curve (See Figure 1, which shows the correlation between the two variables in the US economy during the 1960s). It was not long before modeling Phillips's relationship into a theory which argues that decision makers in any country can choose the mix of unemployment and inflation that suits their economies. Thus, the increased employment in an economy can be achieved at the cost of accepting a certain level of price hike. Phillips's relationship came to support the view of the British economist John Maynard Keynes that inflation is generated by a cost-push rather than a demand-pull. In other words, low unemployment drives workers to demand higher wages, which leads to higher inflation because price inflation is fueled by higher production costs and, in particular, wages. Reducing the role of demand-pull in creating inflation is essential to ensure the effectiveness of demand-stimulating policies, which is a keystone of the Keynesian theory.

Figure 1: Phillips Curve, 1961-1969 (in US dollars)

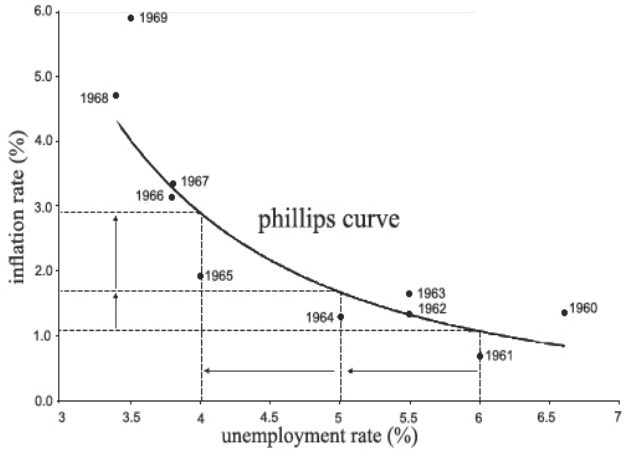

Source: Hoover, Kevin D. Phillips Curve. The concise encyclopedia of economics. http://www.econlib.org/library/Enc/PhillipsCurve.html

However, the inverse relationship between inflation and unemployment, which seemed true until the late 1960s and was most used in the boom years in the wake of the Second World War, collapsed in the 1970s, first theoretically and then practically. Theoretically, the curve came under a concerted attack from a group of economists headed by the American economist Milton Friedman, who had predicted its collapse, saying the Curve is only money illusion, a short-term phenomenon at best. Practically, the economies of America and Western Europe in the 1970s saw what came to be known as stagflation, whereby high inflation coexisted alongside high unemployment. This was a declaration of the death of the Phillips Curve, an important instrument of economic policy that served Western economies for a long time. There is now agreement among economists that the unemployment rate is independent of the long-term inflation rate, while the effect of unemployment on inflation in the short term is still debatable.

Applications of Phillips Curve in Palestine

Two Palestinian researchers have recently conducted a study about the applicability of the Phillips Curve in the Palestinian economy.[1] The authors based their study on quarterly data for the unemployment and inflation rates in the Palestinian economy during the period 1996-2015. In applying the Granger Causality analysis, they found that the Phillips proposition, that the shifts in unemployment engender changes in inflation, does not apply in the Palestinian economy during the period studied, and that the causal relationship was reversed in Palestine, starting with changes in the inflation rate before moving to the unemployment rate.

According to the authors, the reason behind this reverse causation is that inflation in the Palestinian economy is often generated by the rise in import prices. Since about 85 percent of these imports come from Israel, prices (and hence the rate of inflation) in Palestine are closely linked to the prices in Israel. Consequently, the authors conclude that the rate of inflation in Palestine is an exogenous variable that is not influenced by internal economic policies and variables, including the unemployment rate; rather it does affect these policies and variables.

Having arrived at this conclusion, the authors applied the ARDL model to find that the Phillips relationship is limited to the short term and that the relationship between inflation and unemployment does not exist in the Palestinian economy in the long term.

1 Ismael, Mohanad and Sadeq, Tareq (2016). Does Phillips Exist in Palestine? An Empirical Evidence. Ramallah: University of Birzeit. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/70245/1/MPRA_paper_70245.pdf

Key Economic Indicators in Palestine, 2012-2017

Indicator	2012	2013	2014	2015	2016	2016				2017 [2]
						Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Population (One thousand)										
oPt	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,766.2	4,799.8	4,833.5	4,816.5	4,901.2
West Bank	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,908.0	2,926.3	2,944.5	2,935.4	2,981.2
Gaza Strip	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,858.2	1,873.5	1,888.9	1,881.1	1,920.0
Labor Market										
No. of workers (thousand)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	974.0	975.0	970.9	1,002.0	999.1
Participation rate (%)	43.3	43.6	45.8	45.8	45.8	45.8	45.7	46.1	45.5	45.8
Unemployment rate (%)	23.0	23.4	23.4	26.9	26.9	25.8	26.6	28.4	25.7	27.0
- West Bank	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	18.0	18.3	19.6	16.9	18.8
- Gaza Strip	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	41.2	41.7	43.2	40.6	41.1
National Accounts (USD millions)										
GDP (USD millions)	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	13,397.1	3,301.9	3,381.1	3,439.4	3,327.2	3,455.3
- Household expenditure	10.158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	12,353.3	2,987.2	3,134.9	3,170.7	2,961.5	3,083.9
- Government expenditure	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	3,530.2	768.8	891.3	879.3	964.4	858.0
- Gross capital formation	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	2,837.7	686.0	718.4	677.8	760.3	758.9
Exports	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	2,432.4	538.1	627.2	600.1	658.8	639.0
Imports (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	7,602.7	1,708.9	1,972.0	1,888.5	2,017.8	1,884.5
GDP per capita (USD)										
at Current prices	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	2,943.5	733.3	745.5	753.0	723.3	745.9
at Constant prices (base year 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	1,765.9	444.3	448.7	442.9	434.2	431.6
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,170.9)	(1,345.0)	(1,288.5)	(1,359.1)	(1,245.5)
Income Balance	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	364.4	404.3	401.3	408.6	470.3
Current Transfers Balance	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	2,243.9	528.7	549.2	572.8	585.4	472.4
Current account Balance	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(277.8)	(391.5)	(314.4)	(365.1)	(302.8)
Exchange rates and inflation										
USD/NIS exchange rate	3.90	3.60	3.60	3.90	3.840	3.90	3.80	3.81	3.829	3.749
JOD/NIS exchange rate	5.40	5.10	5.10	5.50	5.418	5.50	5.40	5.37	5.401	5.292
Inflation rate (%)[1]	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	(0.90)	(0.03)	0.32	(0.69)	1.07
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	884.3	993.3	733.0	936.4	913.7
Current expenditure	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	855.8	1,146.0	879.4	768.2	849.9
Developmental expenditure	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	37.1	54.1	45.0	80.2	36.5
current budget deficit\surplus (before grants)	(1018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(8.7)	(206.8)	(191.4)	88.0	27.4
Total grants and aid	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	178.7	202.1	168.5	214.3	208.6
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	170.1	(4.8)	(22.9)	302.3	236.0
Public debt	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,527.0	2,530.2	2,553.8	2,483.8	2,514.9
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	14,190.1	13,143.6	13,631.0	14,068.3	14,190.1	15,222.3
Equity	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,683.6	1,483.2	1,497.0	1,624.4	1,683.6	1,720.3
Deposits at banks	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	10,595.7	10,054.7	10,203.0	10,432.6	10,595.7	11,127.5
Credit facilities	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	6,865.9	6,137.3	6,405.0	6,666.4	6,865.9	7,234.2

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices in the target year (in each quarter) with the previous year (quarter).

2. Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

The figures in the table are based on the latest update of data.